دراسات وابحاث فى النظرية العالمية الثالثة



1982

منشورات
المركز العالمي لدراسات وأبحاث
«الكتاب الأخضر»

دراسات وأبحاث في النظرية العالمية الثالثة
ندوة جامعة الفاتح



دراسات وابحاث في النظرية العالمية الثالثة



ندوة جامعة الفاتح

1 - 3 نـــــوفـمـــــبر

1982

الطبعة الأولى
شهر المريخ (مارس) ١٩٨٤
الطبعة الثانية
شهر الحرث (نوفمبر) ١٩٩٠

● المحتويات



مقدمة

لم تكن هذه الندوة (**ندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر**) أول ندوة يعقدها ويشرف عليها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، فلقد سبقت هذه الندوة ندوات أخرى، كالندوة التي عقدت في بنغازي في أكتوبر 1979م، ومدريد في ديسمبر 1980م، واستراليا في أغسطس 1981م وكاراكاس في نوفمبر 1981م، وبلغراد في أبريل 1982م، وغيرها من الندوات، ولقد عقدت تلك الندوات في اطار دراسة وتعميق فهم المقولات الخالدة التي أتت بها النظرية العالمية الثالثة بهدف خلق الوعي الذي سيجسد في النهاية عصر الجماهير والانعتاق النهائي من الظلم والعسف والاستبداد.

ولكن الذي يميز هذه الندوة أنها قامت نتيجة مبادرة من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفاتح ونتيجة إلحاحهم بتبني حركة للتبشير بفكر الكتاب الأخضر، انطلاقا من عالمية هذا الفكر، وكانت حجتهم في ذلك أنهم أصحاب حق في هذا الفكر، وأن العمل على نشره من واجبهم، وقد آمنوا به، وتيقنوا من جدواه وعاصروا ولادته، وتفاعلوا معه، وشاهدوا نموه عن كثب، وتفحصوا أبعاده وتأكدوا نجاحه، وكان اصرارهم وحماسهم دافعا للمركز على عقد هذه الندوة، فلقد تأكد للعاملين فيه بالدليل القاطع ان جهودهم لا تذهب سدى، وان هنالك آذاناً تسمع، وعقولاً تعي، وقوة تفعل فعلها من أجل تغيير صورة العالم بفكر النظرية العالمية الثالثة.

ولنا أن نتساءل .. ما هو سر هذا الاهتمام؟

ان هذا الفكر يبشر وينذر ..

انه يبشر بعصر الجماهير، العصر الذي تنتهي فيه كل أنواع الهيمنة والتسلط وتنتهي فيه الدكتاتوريات، ينتهي فيه حكم الحزب والطبقة وحكم الطائفة أو القبيلة، يبشر بعصر تطلق فيه حرية الانسان لكي يتألق ويبدع، يبشر بعصر تحترم فيه كرامة الانسان، فلا سيد ولا

مسود، بل إخوة أحرار في عالم يحترم الانسان فيه أخاه الانسان، يبشر بعصر يصبح الشعب فيه صاحب السلطة والثروة والسلاح، فيقرر أموره بنفسه، ويحكم نفسه بنفسه ويصبح الرقيب على نفسه، يصنع القرار عن طريق مؤتمراته الشعبية، وينفذه عن طريق لجانه الشعبية التي اختارها هو للقيام بهذه المهمة.

يبشر بعصر يسيطر فيه الانسان على حاجاته، كل فرد في المجتمع الجماهيري يعمل ما يناسبه، وما يقدر عليه دون أن يكون عرضة لسيطرة الآخرين عليه أو توجيهه وجهة لا تتناسب مع قدراته واختياراته.

يبشر بعصر تنتهي فيه ظاهرة الأجرة ويتحرر الانسان من عبوديتها وينبثق فيه عصر الشركاء حيث يعمل الفرد (المنتج) متعاونا مع بقية المنتجين، ينتج لمصلحة المجتمع ويحصل على نصيبه وحقه كاملين من هذا الانتاج .. عصر ينتهي فيه الاستغلال من طبقة رأسمالية أو حكومة برجوازية، عصر تنتهي فيه ظاهرة أرباب الأعمال، ويصبح المنتج هو رب عمله وسيد نفسه، عصر تنتهي فيه ظاهرة خدم المنازل (رقيق العصر الحديث)، فالمنزل يخدمه أهله اعلانا لتحرير خدم المنازل من وضعية الرق التي هم تحت نيرها يرزحون، وتحويلهم إلى شركاء، خارج المنازل، وبذلك يصبح المجتمع مجتمع أحرار متساوين في الحقوق والواجبات.

ان هذا الفكر الذي ينشد الحرية والعدل والسعادة، والاعتراف بحق الانسان في أن يكون حرا كريما، انه فكر لكل الناس، وهو لا يسعى إلى تغليب طبقة على أخرى أو فئة على فئة، أو قبيلة على قبيلة، انه يهدف إلى سعادة كل الناس وإلى تحقيق الخير لكل الناس.

وبقدر ما يبشر به هذا الفكر من خلاص نهائي من كل قيود الظلم والاستبداد والاستغلال والهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقصد قيام مجتمع كل الناس، المجتمع الذي يكون فيه كل الناس أحرارا حيث يتساوون في السلطة والثروة والسلاح لكي تنتصر الحرية الانتصار النهائي والكامل، بقدر ما يبشر بكل ذلك، بقدر ما ينذر الظالمين المستغلين الذين يصادرون الحرية، ويعرقلون التقدم. ان صيحات الشعوب سوف تنطلق قوية، لا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل، لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان، شركاء لا أجراء، وبذلك تنهار العروش وتكسر الاغلال، وتبدأ حركة التغيير الجذري، وما تبشر به من انعتاق سعيد من قيود أدوات الحكم بجميع أشكالها وأنواعها ومسمياتها.

ان هذا الفكر في ذات الوقت الذي يبشر بعصر الجماهير، ينذر بمجيء عصر الفوضى، فيما إذا انتكست الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب، لذلك لابد للشعوب، إذا أرادت استمرار هذه الديمقراطية الحقيقية أن تتخذ أسباب القوة، بحيث تصبح الشعوب واعية وقادرة على الدفاع عن حريتها من الطامعين فيها بحيث يصبح الرجوع إلى الوراء مستحيلا، فالتغيير بعد

أن يحدث لا يستمر الا إذا وجدت القوة التي تحميه.

ان هذا الفكر يدعو إلى حضارة جديدة، حضارة الجماهير، حضارة انسانية تُبنَى على وضع اجتماعي صحيح، تكون فيه الأسرة دعامة من دعامات المجتمع الجديد، أسرة تحتضن الفرد ويجد الفرد مكانه الطبيعي فيها، فينشأ نشأة طبيعية في أسرة طبيعية ومجتمع طبيعي يتربى فيه الفرد تربية صحيحة خالية من العقد، فيتألق وينمو ويبدع ويتفاعل مع غيره، ينفع وينتفع.

انها حضارة متوازنة يحترم فيها الدين والعلم والمعرفة والفنون وتنتهي فيها الاحتكارات.

ان هذا الفكر .. فكر الحرية .. فكر الحضارة الجديدة .. هو فكر تكمن قوته في ذاته، وهذه القوة الذاتية فيه هي التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين، وهي السبب في تزايد أنصاره والتفافهم حوله.

ان هذه الندوة .. ندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر بالاضافة إلى الندوات التي سبقتها، هي البرهان الصادق على صحة ما نقوله، وان العدد الهائل من الأبحاث التي وردت الينا في هذه الندوة، والحماس الذي وجدناه عند الباحثين، لدليل ساطع على ذلك الاهتمام الكبير.

ان المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ـ في الوقت الذي يحيِّي فيه كل من أسهم في هذه الندوة بالبحث والحضور ـ يسره أن يقدم الابحاث التي قدمت للندوة باللغة العربية في كتابين (جزأين) للقارئ الكريم وان يصدر الأبحاث التي قدمت باللغة الانجليزية في كتاب آخر.

وفي الأخير يتوجه المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بتحية وتقدير لجامعة الفاتح التي استضافت هذه الندوة.

المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



كلمة الأخ الرائد ركن عبد السلام أحمد جلود في افتتاح الندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرا لأن الحل التاريخي يكمن في بناء فكر الجماهير من داخل الجماهير، ونظرا لأن الانتصار الحقيقي والانتصار الايديولوجي لحركة أي مجموعة بشرية ولحركة أي ثورة فقد حرصت أن أحضر ندوة جامعة الفاتح وهي احدى المحاولات التي تتم من أجل اثراء الفكر الجماهيري وتعميقه.

وفي الليلة الماضية كتبت بعض الملاحظات والخواطر أردت أن القيها عليكم .. ان النظرية الجماهيرية هي نظرية الجماهير وهي تعبر عن مرحلة النضال الانساني أي المرحلة التي وصل إليها النضال الانساني من أجل الحرية والسعادة. و إذا كان المفكر معمر القذافي قد صاغها في شكل قوانين جماهيرية عصرية مهتديا بالقوانين الطبيعية البدائية البسيطة التي ولدت مع الانسان الأول .. فإن الانسان الحر السعيد قد فقد هذه الحرية في رحلته من المجتمعات البدائية البسيطة التي كان فيها الانسان حرا سعيدا إلى مجتمعات الطبقية والعبودية .. ابتعد فيها سلوكه الانساني المهذب من سلوك انساني إلى سلوك جشع اناني .. وفي رحلة الانسان لاستعادة سعادته وحريته المفقودة مر بمرحلة من التقلبات من الملكية إلى الجمهورية ومن الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ومن الطبقة البرجوازية إلى طبقة البروليتاريا وهكذا .. والتي أبرز سماتها الثورة الفرنسية التي قادت إلى النظام الرأسمالي البرجوازي والثورة البلشفية التي قادت إلى حزب ما يسمى بحزب الطبقة العاملة شكلا ولكنه مضمونا لا ينتسب إلى الطبقة العاملة وكذلك المحاولة التاريخية الثالثة وأنا أقصد أن أقول المحاولة التاريخية الثالثة لأنها تميزت في بدايتها بشيء من الانتصار للجماهير الشعبية هذه هي الثورة الالمانية .. ثورة العمال والجنود .. التي دعت إلى قيام مجالس العمال والجنود ورفعت شعار البروليتاريا ـ حزب نفسها، وشعار إلغاء الملكية الخاصة لا يعني إلغاء الاستغلال وانما إلغاء الاستغلال يكمن في إلغاء العمل المأجور، لكن هذه المحاولة التاريخية تآمرت عليها الأحزاب اليسارية .. الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني والحزب الاشتراكي المستقل والحزب الشيوعي والقوى الفاشية والقوى الرجعية اليمينية.

وقد ركبت الأحزاب اليسارية الموجة وتصدرت ثورات العمال والجنود وتآمرت على هذه المحاولة التاريخية واستعاضت عن مجالس العمال والجنود بممثلين للعمال والجنود في شكل نقابات واتحادات وبالتالي قضى على هذه المحاولة التاريخية التي كان من الممكن أن تؤلِّف انتصارا متقدما للجماهير الشعبية.

ان مرحلة الوعي السياسي الاجتماعي التي وصلت إليها الجماهير الشعبية في القرن العشرين أدت إلى ثورات الشعوب مباشرة. المحرك لهذه الثورات ـ ثورات الشعوب ـ هو الفكر الجماهيري .. فإذا قاد فكر القرن التسع عشر وهو فكر الصفوة إلى تفجير ثورات الصفوة فمن الطبيعي أن يقود الفكر الجماهيري «فكر القرن العشرين» إلى ثورات الشعوب مباشرة. ولأن معمر القذافي خرج من بيئة شعبية بدوية بسيطة فنرى حياة البداوة هي صورة بدائية مبسطة لمجموعة بشرية تسيِّس نفسها بنفسها. ونرى معمر القذافي في جوٍّ ثوري ومرحلة من الوعي السياسي والاجتماعي وخاصة في المنطقة العربية.

وتربى معمر القذافي في وسطٍ ثوري ومرحلة من الوعي السياسي والاجتماعي خاصة في المنطقة العربية ـ حركة الثورة العربية ثورة 23 يوليو وقيام الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي التي ظهرت كتنظيمات جماهيرية ولكنها مضمونا هي تحالف لأصحاب المصالح المختلفة أي تحالف الأسد مع الأرنب .. تحالف القط مع الفأر. ثم حركة الأحزاب الطليعية في الوطن العربي في مرحلة الكفاح والتي رفعت شعارات شعبية تقدمية اشتراكية وحدوية في مرحلة الكفاح. ثم لم تلبث أن تنكرت هذه الأحزاب الطليعية التي قاتلت بالجماهير والتي رفعت شعار الانحياز للجماهير والتي ادعت ظلما أنها قاتلت من أجلها. وخارج الدائرة العربية درس معمر القذافي الثورات التي شهدها العالم والتقى مع الجماهير الشعبية والتقى مع العمال والفلاحين وهم يقاتلون الاحتكارات والاقطاع.

التقى مع الطلبة وهم يفجرون ثورة الطلاب في 62 والتقى مع العمال في العالم الشرقي ـ العالم الاشتراكي وهم يقاتلون ضد ما يسمى بحزب طبقتهم ـ حزب الطبقة العاملة. وظهر الكثير من الثورات برغم الأنظمة ـ النظام الدكتاتوري الحديدي.

التقى مع المرأة وهي تثور من أجل تحقيق آدميتها من التخلف ومن الرجل على السواء. إذاً معمر القذافي تابع ارهاصات الجماهير الشعبية نحو تحقيق سلطتها وهو في رحلته هذه رحلة المعاناة والنضال كان يبحث عن الحقيقة. وهو في رحلته هذه تابع ارهاصات وكتابات المثقفين الثوريين الجماهيريين في العالم الرأسمالي والعالم الماركسي اللينيني .. وتابع كيف أنهم كتبوا بوضوح عن فشل النظام البرجوازي الليبرالي الذي يقوم على تعدد الأحزاب. وعن فشل نظام الحزب الواحد ـ النظام الماركسي اللينيني. وان كانوا لم يتنبؤوا بشكل واضح بظهور النظام الجماهيري إلا أنهم تنبؤوا بالبديل لأنهم رفضوا النيابة ورفضوا قيام الطبقات ورفضوا الملكية الخاصة. ورفضوا ملكية الدولة ورفضوا الاستغلال والعسف والجور. ودعوا إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد.

ولأسباب موضوعية في شخص الأخ معمر كمفكر انتماء وثقافة. ولأن من ليبيا يأتي

الجديد، فقد قنن معمر القذافي حركة الجماهير الشعبية في العالم في فكر جماهيري، وقنن ارهاصات الكتاب والمفكرين في العالم في شكل قوانين جماهيرية .. كوَّنَتْ هذه القوانين الجماهيرية النظرية الجماهيرية وانتصار فكر الجماهير في شخص معمر القذافي وفي حركة الضباط الوحدويين الأحرار، ولئن ظهر في الفاتح 69 ان الذي حدث هو ثورة طليعية، فإنها ما لبثت أن انتصرت الجماهير بقيام الثورة الشعبية والتي تعززت بثورة الطلاب، وثورة العمال والمرأة التي قادت إلى عصر الجماهير.

إذاً هذا الفكر الجماهيري هو نتاج فكر الجماهير .. إذاً هو فكر الجماهير. لقد حان الوقت لكي تتسلَّم الجماهير فكرها وتثريه وتعمقه، وتعطيه الديناميكية والحيوية، وهو فكر الثوريين الجماهيريين يغنونه ويجعلونه فكرا متجددا يتسم بالعملية والعلمية، قادرا على تقديم الحلول العلمية لمشاكل الانسان المزمنة، وهذا يتطلب رفع أي وصاية على الفكر الجماهيري لأنه فكر الناس. وداخل الالتزام بالفكر الجماهيري يجب اشاعة الروح الديمقراطي بين المثقفين الثوريين الجماهيريين وهم يتناولون الفكر الجماهيري بالدراسة والتحليل، لأن الفكر يناضل لانتصار الحرية، ثم يجد للفكر الجوَّ المناسب بانتصار الديمقراطية ليبني نفسه ويؤكد ذاته.

إذاً الفكر والحرية متجاوران ومتلازمان، ويجب الابتعاد عن العملية التزيينية التضليلية، ويجب أن يكتسب المناضلون الجماهيريون ثقة بأنفسهم وبفكرهم، لأن تعميق واثراء الفكر الجماهيري يجب أن يواجه هذا بكل شجاعة، وخلال تعميقهم للفكر يجب أن يواجهوا أية مشكلة عملية أو نظرية يطرحها الفكر الجماهيري أو تواجه الفكر الجماهيري بالجدية والمسؤولية والابتعاد عن الخوف والمجاملة.

ان عملية اثراء وتعميق الفكر، وتحليل وتبسيط الفكر الجماهيري ومحاولة حل أية مشاكل يطرحها الفكر الجماهيري بروح من الصدق والمسؤولية يقع عبئها على المثقفين الثوريين. فالفكر لم يعد فكر معمر القذافي .. انه فكر الجماهير الشعبية .. فكر المثقفين الجماهيريين.

ان معظم الابحاث والكتابات في الندوات التي أقيمت، وفي الصحف الجماهيرية كانت أبحاثا غير جادة وسطحية وغير علمية وغير مقنعة، هذه الابحاث وهذه الكتابات بدلا من أن تعمق الفكر الجماهيري فهي تسيء إلى الفكر الجماهيري .. انها أبحاث انشائية تردد كلمات الكتاب الأخضر وكلمات القيادة بتحفظ شديد.

صحيح ان هناك سببا موضوعيا وعلميا لبعض هذه الأبحاث وهو عدم وجود مكتبة فكرية جماهيرية.

ان الفكر الجماهيري فكر جديد ولا توجد مكتبة للفكر الجماهيري .. وإذا وضع منهج جماهيري من النظرية ووضعت خطة تثقيف جماهيرية جريئة شجاعة تفجر القضايا الجماهيرية

بكل شجاعة .. واتصف الثوريون الجماهيريون بالصدق والموضوعية وتأكد الشعور بالمسؤلية وان قضية الفكر الجماهيري هي قضيتهم الأولى والأساسية وأطلقت الابداعات وسبح الخيال وأخذ مداه فسيتم ترسيخ الفكر الجماهيري وسيخرج من بيننا المفكرون الجماهيريون والمنظرون الجماهيريون والأدباء الجماهيريون ،الشعراء الجماهيريون والقاصُّون الجماهيريون والفنانون الجماهيريون والمخرجون الجماهيريون.

وهكذا تخرج إلى العالم المكتبة الجماهيرية التي ستفرض نفسها على فكر الطبقة وفكر الصفوة وفكر الأحزاب وفكر المجموعات مجموعات الصفوة. وسيكون لدينا الحركة التاريخية الجماهيرية وسيكون لدينا الجيش الجماهيري وحركة اللجان الثورية كحركة أيديولوجية عقائدية صلبة كبديل للحركة الساذجة السطحية الديماغوجية.

وهكذا يحصل التحول التاريخي وينتصر الفكر الجماهيري وينتصر عصر الجماهير .. وهكذا يؤكد الثوريون الجماهيريون أن الفكر الجماهيري هو فكر الجماهير والفكر الجماهيري فكرهم، وهكذا تسود النظرية الجماهيرية على أنقاض النظرية القديمة البالية .. نظرية العسف والجور والاستغلال. وهكذا تتأكد النظرية الجماهيرية بكل مقوماتها المادية والفكرية والثقافية والمسلكية التي يستبدل فيها الانسان سلوكه من سلوك أناني جشع بسلوك انساني مهذب .. لأن انتصار الفكر الجماهيري وانتصار الاشتراكية الجديدة مرتبط بهزيمة الانانية كسلوك جشع لثقافة رجعية قديمة.

وهكذا نستغل نحن ـ الثوريين الجماهيريين ـ هذه الفرصة التاريخية لكي نناضل من داخل الجماهير لكي تقنن وتؤطر الجماهير فكرها الذي هو نتاج حركتها. وان عملنا الدؤوب يجب أن يتجه نحو انتصار الفكر لأنه إذا انتصر الفكر انتصر الانسان.

وفقكم الله و إلى الأمام



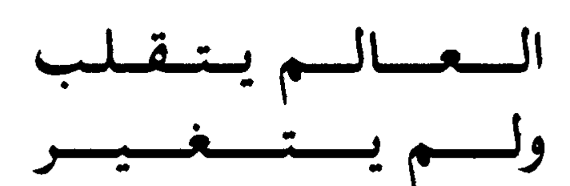


أولا بحوث في:

الجانب السياسي







العالم يتقلب ولم يتغير

الاستاذ / علي فضيل جبريل

٦

● العالم يتقلب ولم يتغير .

القسم الأول

المقدمة:

ان النظام الرأسمالي القائم على المذهب الحر (دعه يعمل دعه يمر) هو الذي خلق تراكم رأس المال وأدى إلى تركيزه ، خالقا بذلك فروقا طبقية صارخة بفعل الاستغلال والاحتكار والاستبداد مما جعل الرأسماليين أنفسهم يؤمنون بحاجة الرأسمالية إلى تعديل وتجديد. ولجؤوا إلى الترقيع والترميم للتخلص من تلك الآثار واخفائها عن الأبصار حتى أصبحت الرأسمالية في صيغتها المذهبية الكاملة مذهبا تاريخيا أكثر من كونه مذهبا يعيش واقع الحياة. فجاءت الماركسية كرد فعل للظروف التي عاصرت واضعيها وكذلك لمواجهة المشاكل والأفكار المطروحة في ذات الوقت، غير أنها فشلت بوصفها اطارا نظريا يتضمن علاجا لهذه المشاكل والأفكار صالحة للتطبيق في كلِّ الأزمنة والأقطار، وباتت الماركسية عاجزة عن ملاحقة تطور البنيان الرأسمالي ومن جهة أخرى لم تعد الماركسية صالحة للتغيير العالمي الذي لا يزال فيه الانسان يعاني من مشاكل النمو الاقتصادي والرأسمالي وما صاحبه من استعباد واستغلال وقهر.

بالاضافة إلى التطبيقات التي تحققت على خلاف ما تنبأ به مؤسسها (ماركس) لأن الماركسية قد أخفقت في كشف الجذور الاجتماعية والاقتصادية للحياة البشرية والتي أخضعتها للتأثيرات المادية.

ويؤكد هذا الاخفاق والفشل بالنسبة للنظامين ما أكده جيسكار ديستان وهو أحد أقطاب النظام الرأسمالي عندما يقول: «ان المذهبين التقليديين الماركسي والرأسمالي لم يعودا قادرين على مواكبة حركة الجماهير حيث إنهما لا يمثلان الواقع المحسوس في المجتمع البشري الا تمثيلا ضعيفا لكونهما يتكيفان بصعوبة في ايجاد الحلول لمشاكلنا الواقعية. أي أن النظريتين الكبيرتين اللتين خلفهما القرن التاسع عشر لا تعبران تماما عن تطور مجتمعاتنا كما هو حاصل في الحقيقة» [(1)].

إذاً ما نستطيع تأكيده ابتداء هو أن النظام الماركسي جاء كوريث للنظام الرأسمالي في جميع خصائصه وتدليلا على ذلك هذه النقاط التي تناولها البحث:

(1) النظرة النفسية إلى النظريتين وحدة .. لأنه برغم اختلاف النظم والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظريتين فان قواعد الظلم والاستعباد والاضطهاد باقية بسبب اشباع الدوافع الذاتية؛[2]

(2) الطبقة الحاكمة في النظامين واحدة وان اختلفتا من حيث الشكل وهو ما يعني ان السلطة بيد الأقوياء (الأقلية المالكة لرأس المال / أو الأقلية المتربعة على رأس الحزب الشيوعي)؛[3]

(3) الدور الانساني في النظامين واحد، وهو أن البشرية أداة النظام وليست هدفا له بمعنى أنهما لا يقيمان للطبيعة البشرية أي اعتبار على الرغم من أنهما يعوّلان عليها في التنفيذ؛[4]

(4) التطورات السياسية والاجتماعية في كليهما تعتمد على التطورات الاقتصادية بل هما من نتائجها، فالانسان في النظام الرأسمالي عبارة عن ترس في قلب الآلة الاقتصادية وعبد لها ووجوده مرتبط بانتاجه الذي يعود لذلك الرأسمالي أو للدولة الماركسية (الحزب الشيوعي)؛[5]

(5) الاختلاف الاقتصادي في النظامين هو اختلاف شكلي: «فماركس ينظم الاقتصاد على أساس سيادة الحكومة وريكاردو ينظمه على سياسة السوق ـ سيادة رأس المال». «وبالنسبة لفائض القيمة فانه يستخدم في النظام الماركسي بما يخدم سياسة الحزب الحاكم ـ الحكومة ـ والثاني يعود إلى الرأسمالي نفسه»؛[6]

(6) سياسة التوسع الانتاجي في النظامين واحدة، ففي النظام الرأسمالي تعتمد على العرض والطلب وجهاز الثمن وفي النظام الماركسي تحكمها نظرية التطور التاريخي وهذه «خاضعة لتفسير الحزب الماركسي»؛[7]

(7) قيمة الانسان في النظامين مهدورة، فالانسان يقيم بما يملكه، فإمَّا أن يقف على قمة الهرم وإما أن يقع في أسفله في النظام الرأسمالي، أما النظام الماركسي فيحدد قيمة الانسان بموقعه في الحزب الذي هو دائما القلة، ففي الاتحاد السوفييتي مثلا لا يتجاوز عدد الحزب عن 5% من مجموع السكان؛[8]

(8) الصراع الطبقي قائم في النظامين. فعلى الرغم من أن الماركسية ولدت نتيجة الصراع بين الرأسماليين والعمال، إلا أنها وقعت في نفس المحظور، إذ يتم الصراع بين الأقلية في الحزب والأغلبية الساحقة الشعبية.[9]

وهكذا يلتقي النظامان العالميان عند الهدف الواحد وان اختلفت الوسائل والأساليب ويبقى العالم يتقلب ذات اليمين وذات اليسار أي ما بين الرأسمالية والماركسية وهذا ما نعنيه بالتقلب في هذا البحث.

ومن هذا المنطلق يتناول البحث في القسم الثاني منه: التقلب من وجهة النظر السياسية.
وفي القسم الثالث: التقلب من وجهة النظر الاقتصادية.
وفي القسم الرابع: الحل الذي يستهدفه البحث.

القسم الثاني
التقلب من وجهة النظر السياسية

لا خلاف فيما تعنيه الحرية من أنها السيادة الكاملة للشعب. فالسيادة إذاً حق آمر ولابد للحق من صاحب يمارسه بصورة طبيعية وهو الشعب .. كل الشعب .. دون غيره، أي دون نائب أو وسيط .. وحول هذا المعنى يقول جان جاك روسو: (ان الارادة العامة التي هي التعبير عن السيادة الشعبية يجب أن يمارسها الشعب بصورة مباشرة).[10]

وعلى الرغم من محاولات المفكرين والسياسيين للوصول إلى أكثر الوسائل والأساليب ملاءمةً لحل مشكلة الديمقراطية فإنها جميعا انصبت في النهاية في اطار الرأسمالية ونقيضها الماركسية حتى أصبحنا ننتقد الماركسية بأفكار الرأسمالية وننتقد الرأسمالية بأفكار الماركسية.

ويرجع ذلك لعدم وجود أي فارق جوهري بين النظامين. سواء فيما يتعلق بـ:

أ ــ مفهوم السيادة؛
ب ــ أداة الحكم؛
جـ ــ التطبيق.

أولا: مفهوم السيادة في النظريتين:

ذهب الفكر الانساني إلى مجموعة من المفاهيم حول مبدإ السيادة. منها:

- مبدأ سيادة الأمة الذي ينظر إلى الأمة كشخص معنوي يتميز عن الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع؛[11]
- مبدأ سيادة الشعب والذي يعتبر السيادة ملكا لمجموع أفراد الشعب وينظر إلى الافراد ذاتهم ويجعل السيادة شركة بينهم؛[12]
- أخذ المبدآن معا مفهوما واحدا وهو سيادة البرلمان الذي يعتبر القاسم المشترك للنظام الماركسي والنظام الرأسمالي. وكما قال لينين: «لولا البرلمانية ولولا حق الانتخاب لاستحال تطور الطبقة العاملة»؛[13]
- أما النظام الليبرالي فيرتكز من أساسه على سيادة البرلمان؛[14]

— وينتقد الفقيه «هوريو» سرقة السيادة الوطنية والشعبية من قبل البرلمان إذ يقول: «يجب أن نعلم أن هذا التقارب لم يكن في مؤسساتنا إلا بسبب تجاوز أو انتقال السيادة الوطنية والسيادة الشعبية اللتين اجتمعتا في سيادة البرلمان».[15]

ويعزز هذا النقد «ميشيل ستيوارت» في كتابه: نظم الحكم الحديثة إذ يشير إلى أن النظام النيابي الذي يرتكز على التمثيل والانتخاب سلب سيادة الشعب واحل محلها سيادة البرلمان.[16]

يؤكد ذلك الفقيه الفرنسي «كاريه دي مالبرج»، الذي يقول: (ان فكرة السيادة الوطنية تنتهي إلى الحكومة النيابية ونقل السيادة إلى هيئات تمثلها، فالشعب لا يوجد، وليست الانتخابات سوى أداة عملية لانتقاء المرشحين، فالنظام النيابي لا يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا، فالنائب لا يمثل الذين اختاروه، ولا يعود للشعب حكم نفسه بل هو محكوم. وان الشعب نقل سلطته السيادية، ومعنى هذا نسيان أن السيادة لا تنقل، فإذا كانت للشعب فلا يمكن أن تخرج عنه).[17]

— ومعنى ذلك كما يقول الفقيه «دوفرجيه» أن الشعب الحقيقي قد أبعد عن مسرح السلطة واقتصر حق الشعب على ملكية السيادة في الدولة على ملكية الرقبة دون ممارسة امتيازاتها؛[18]

— فإذا كان الفقه الليبرالي الذي رتب على سيادة التمثيل، سواء من حيث حائزو السيادة أو تنظيم ممارساتها إلى الأحزاب والممثلين فان السيادة نقلت إلى البرلمان أو المجالس، وفي ذلك يقول الفقيه الفرنسي «رينيه كابتان»: «لقد ولد التمثيل طريقة سياسية احتفظت في الواقع بالسلطة طويلا ووحدها وبشكل قانوني».[19]

فان الفقه الماركسي سلب سيادة الشعب ووضع الشعب بلا محتوى بعد أن فوض اختصاصاته لمجلس السوفييت الأعلى.[20]

وعلى ذلك لا فرق بين التمثيل والتفويض في النظامين.

ثانيا: أداة الحكم:

إذا كانت الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، فان المجالس النيابية والحزبية قد أصبحت أداة كغيرها من الأدوات التقليدية القديمة لسلب السلطة الشعبية واحتكارها لنفسها.

وكما يقول العميد «ميشيل هنري فايز»: (ان سيادة الشعب سلبت وحل محلها سيادة البرلمان).[21]

وعلى الجانب الماركسي نجد أن المادة 126 من الدستور السوفييتي مثلا تقرر أن الحزب الشيوعي السوفييتي هو الذي يقرر ويوجه كل التنظيمات والهيئات على مختلف مستوياتها باعتباره الأداة القائدة لكل أوجه النشاط.[22]

وفي نفس الوقت، فانه لا يجوز تعديل الدستور السوفييتي الا بموجب قرار من «مجلس السوفييت الأعلى».[23]

فإذا كان الحزب الحاكم في النظامين هو الذي يؤلّف أداة الحكم، فان الاقلية كما يقول: «موتشيل» هي المتربعة على السلطة.[24]

وتكون السلطة عندئذ محتكرة للاحزاب القوية دون الأحزاب الصغرى كما يقول «موريس ديفرجيه».[25]

وتسند هذه الآراء النظرة التاريخية للثورة الفرنسية التي سرقت بفعل الدساتير والبرجوازيين. فالدستور الفرنسي الصادر في 1791/9/3 والذي ترتب عنه بأن حق الاقتراع مشروط بمن يدفع ضريبة تعادل ثلاثة أيام عمل، وقد أدى هذا إلى ابعاد ثلث المواطنين عن التصويت .. وكما يقول الفقيه هوريو «بأنه لو طبق هذا النص اليوم لكانت له نفس النتائج».
ويؤكد الاستاذ الدكتور «لسيلي لبسون» ذلك بالقول في كتابه «الحضارة والديمقراطية»:
(ان الملاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية ان بعض الأحزاب التي لا تكوّن الأغلبية بالنسبة للأحزاب الكبرى لا تشترك في التصويت لأنهم لا يتوقعون أن لأصواتهم أثرا في عملية الانتخاب)[26]. ويرجع ذلك إلى سيطرة الأقوياء الذين يحكمون وهم أصحاب رؤوس الأموال.

والحزب في النظام الماركسي، العضوية فيه محتكرة وبشروط قاسية، وبما يضمن سيطرة القيادة على القاعدة، إذ إن عدد أعضاء الحزب كما أشرنا سابقا لا يزيد عن خمسة في المئة من مجموع السكان وهي نسبة تكاد تكون ثابتة بالنسبة لمجموع السكان.[27]

فالحزب هو القائد وهو النخبة والصفوة، ويعرفونه بأنه طليعة ذلك الفصيل المنظم من طبقة البروليتاريا الذي يؤكد سلطتها على الحزب.[28]

وهكذا نجد أن أدوات الحكم في النظامين عاجزة وقاصرة عن تحقيق سيادة الشعب الكاملة لكونها ترتكز على التمثيل والتفويض وفي هذا المعنى يقول الفقيه «هوريو» في كتابه القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية (الجزء الأول): (ان التمثيل لا يؤدي بالضرورة إلى نظام جمهوري وذلك أن السيادة يمكن أن يوكل بها كليا أو جزئيا إلى ملك أو قيصر)[29]. وهذا ما نراه واقعيا على مسرح السياسة العامة الآن.

ثالثا: التطبيق:

ان المحاولات التي أدخلت على النظريتين العالميتين لمعايشة الواقع المتطور وإيجاد الحلول لمشاكل الانسان المعاصر لم تصل إلى غايتها بالنظر إلى الصعوبات العملية والتطبيقية وفي شواهد ذلك:

ما يقوله الدكتور الشافعي بوراس في كتابه التنظيمات الشعبية (رسالة دكتوراه) من أن ما تقوم به الأحزاب من حكومات ومجالس ولتضليل الرأي العام بالدعاية والبرامج الواسعة والزائفة التي لا تنوي تنفيذها خير شاهد على فسادها وفشلها.[30]

ويقول الاستاذ الدكتور «عبد الحميد متولي» في كتابه (أزمة النظم الديمقراطية) بأن أزمة الأنظمة الحزبية في أنها تتبع سياسة جزئية في تنفيذ برامجها وليس بالسياسة القومية.[31]

وهذا ما يؤكده «جلال السيد» في كتابه (الحزب أو مشكلات الأمة العربية) الذي يصف فيها الدكتاتورية بعدة نعوت، بالرجعة، والاقليمية، والردة، والاذلال والقنوط[32]. وعلى ذلك يصدق قول الدكتور «عبد العزيز عزت»: (ان الحياة الحزبية في النظامين أصبحت سلسلة من المؤامرات تحت قبة البرلمان أو خارجة فالمسألة ليست برامج ومبادىء ولكنها مؤسسات وأجهزة ضخمة أسسها الحزب تهدف إلى الاستيلاء على السلطة).[33]

ويجمل هذه المعاناة كلها قول الاستاذ الدكتور «أحمد عبد القادر الجمال» في كتابه أصول النظم الاجتماعية والسياسية: «لا يختلف اثنان في عيوب الحزبية، وما تجره من مشكلات، ولكن هل هناك نظام وضعه الانسان يخلو من هذه العيوب؟»[34]، **سؤال سيجيب عليه القسم الرابع من هذا البحث.**

وهذا يؤكد ما قاله «توكفيل» عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لم تعد إلا كلمة مجردة أشبه بصندوق ذي قاعدتين يضع الانسان فيه الافكار التي يريدها ويسحبها دون أن يراه أحد.[35]

وأخيراً فسواء كانت الحكومة بالمفهوم السياسي التي تعني الطريقة لاستخدام السلطة وممارسة الحكم، أو بالمفهوم الاداري كما يعرفها الاستاذ الدكتور (لندرد هوايت) في كتابه مقدمة الادارة العامة بأنها «تنظيم جميع الأعمال لرسم السياسة العامة».[36]

نجد هذه المضامين واحدة في النظامين، فالحكومة البرلمانية كما يعرفها الفقيه «هوريو»: «إنها الجزء الأساسي في النظام النيابي إذ عن طريقها يتم التعاون بين السلطة التنفيذية والبرلمان، ثم إنها برلمانية في أصولها وحكومية في وظائفها».[37]

غير ان الحكومة هي صانعة الانتخابات والانتخابات صانعة النواب، فان جميع الأعمال تتولاها الحكومة وينتقد الفقيه هوريو هذه الوضعية إذ يقول: (في الوقت الحاضر حيث تجلى

نقهقر البرلمان، وحيث آلت السلطة التقريرية السياسية بكاملها تقريبا إلى السلطة التنفيذية فقد أصبح التزاوج بين الحكومة والادارة صعبا تحمله بالنسبة للمواطنين وليس من المؤكد أنهم سيتحملونه إلى الأبد).[38]

فالحكومة الماركسية ترتكز أيضا على نفس الخصائص، فيقول الدكتور فخر: (فالحكومة هي مصدر السلطات ولكنها ليست المرجع الأخير في الحكم).[39]

وهكذا يتبين المفهوم الواحد للحكومة في النظامين، فالأولى حكومة البرلمان والثانية حكومة الحزب الشيوعي وعلى ذلك تكون الحكومة منفصلة عن الشعب، وقراراتها لا تقوم على الحاجات الفعلية للجماهير ولا تنبع من ارادتهم.

ولكن الخلاف ان الحكومة الماركسية التي يقول عنها ماركس وانجلز إنها مرحلية ومؤقته «ولكن على الصعيد الواقعي» فالحكومة الماركسية لن تنتهي بل ستقوى وتزداد هيمنتها على الأفراد والمجتمع وعلامات ذبولها ونهايتها غير ظاهرة الآن. (يرجع ذلك إلى عنف الصراع الدولي والتسابق على الانتاج والتسليح).[40]

أما عن الصراع الطبقي في هذا الجانب:

فإذا كانت الرؤية الماركسية بأن يكون العمال على رأس السلطة نتيجة عدم المساواة بين مالكي السيادة وهم الرأسماليون وبين المغبونين وهم العمال[41]. فإنه من خلال الواقع نجد أن الحزب الماركسي تربع على رأس جهاز الحكم، والعمال لا يكوِّنون نسبة تذكر بالنسبة لعضوية الحزب.[42]

إضافة إلى عدم خضوع الحزب لارادة الجماهير، ويعبر لينين بسيطرة الجماهير على الحزب (بالذيلية)، وكذلك ترك العمال تلقائيا يدركون نشاطهم ويثورون انكارا لدور الحزب ويسميه (بالتلقائية)، ويرى أيضا سيطرة العمال على المواقع الاقتصادية «الانتاج» ويسميه «بالاقتصادية». ان ذلك اجهاض لدور الحزب أيضاً.[43]

هذه كلها دلائل، فإذا كان هناك صراع فسيكون بين الحزب وبقية أفراد المجتمع خارج الحزب بما فيهم العمال، وما نراه الآن في بولندا مثلا حيا لذلك كبقية الدول الرأسمالية التي يدور فيها الصراع بين العمال والرأسماليين في أشكال متعددة.

أما عن تبرير المراحل:

فقد فقدت مبررها خاصة بعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي أنهى مرحلة دكتاتورية البروليتاريا وأنهى أيضا الدولة الاشتراكية «المرحلة الثانية» لتحل محلها

دولة كل الشعب العامل[44]. وذلك تناقض للفكر الماركسي، فماركس يقول: «انه يوجد بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي فترة تحول ثوري يقابلها فترة انتقال سياسي لا تكون الدولة فيها سوى الدكتاتورية الفردية للبروليتاريا»[45]، ويؤكد انجلز هذه المعاني بقوله: «ان البروليتاريا والطبقة العاملة تحتاج إلى دولة لا من أجل الحرية وانما لتسحق خصومها»[46]، ويؤكد لينين ذلك إذ يقول: «بدون دكتاتورية البروليتاريا لن تختفي هذه الطبقات».[47]

وتجدر الاشارة إلى أن مفهوم البروليتاريا مفهوم قاصر، وفي ذلك يقول «برنشتاين»، وهو زميل انجلز، معارضا نظرية البروليتاريا بقوله: (إذا كان المقصود من البروليتاريا جميع الذين لا يحصلون على دخولهم من الممتلكات التي يقتنونها أو نتيجة مزايا خاصة يضفيها عليهم المركز الذي يشغلونه في المجتمع فهذه البروليتاريا متباينة من فئات وعناصر شتى تتفاوت من ناحية المستويات في ثقافتها وعملها واهتماماتها وأهدافها وبالتالي لا تؤلف كما متجانسا يسوده التناسق والتماسك. أما البروليتاريا الصناعية فلا تمثل بدورها الا نسبة صغيرة).[48]

وهذا ما يعزز رأي ديستان حيث يقول: «ان دكتاتورية البروليتاريا التي نشهدها بجميع هذه المفاهيم عرضت علينا أولا وكأنها جزء سرمدي لا يتجزأ من العقيدة ثم أبعدت تبعا لمتطلبات الحين والحاجة وأودع بعضها طيَّ الكتمان وأزيل بعضها الآخر في مباهاة وتفاخر إذ وجب اخفاء التناقضات بين العقيدة والحقيقة».[49]

ومما تقدم عرضه، فان حكم «طبقة البروليتاريا» لم يتحقق عمليا في المجتمع الماركسي. ولكن الذي حدث هو أن السلطة احتكرت فيه لحزب يدعى «الحزب الماركسي» وهو لا يختلف في خصائصه، كما بينا، عن أي حزب آخر يتولى السلطة في النظام الرأسمالي. وبكل المقاييس. وهو ما نعنيه بالتقلب السياسي في هذا البحث.

أما عن الانتاج وعلاقاته في النظريتين، فهو قسمنا الثالث من هذا البحث.

هوامش القسم الأول والقسم الثاني

---

(1) جيسكار ديستان: الديمقراطية الفرنسية ص (36) وما بعدها.
(2) محمد باقر الصدر: اقتصادنا ص (218).
(3) اسكندر غطاس: أسس التنظيم السياسي ص (740) وما بعدها.
(4) دكتور ماجد فخر: الكمال الانساني ص (379). باقر الصدر اقتصادنا ص (237).
(5) دكتور أحمد جامع: المذاهب الاشتراكية ص (259) وما بعدها.
(6) دكتور ماجد فخر: الكمال الانساني ص (304). محمد باقر الصدر (اقتصادنا) ص (151).
(7) محمد باقر الصدر: (اقتصادنا) ص (241). دكتور ماجد الفخر (الكمال الانساني) ص (306).
(8) جيسكار ديستان: الديمقراطية الفرنسية ص (36) وما بعدها. دكتور أنور رسلان: الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي ص (324).

(9) دكتور يحيى الجمل: النظم السياسية المعاصرة ص (248) طبعة 69. دكتور محمد كامل ليله ص (375) وما بعدها.
(10) أندريه هريو: القانون الدستوري والمؤسسات النيابية، جزء أول ص (319).
(11) محمد كامل ليله: النظم السياسية ص (207).
(12) محمد كامل ليله: المرجع السابق ص (211).
(13) دكتور اسكندر غطاس ص (375).
(14) محمد كامل ليله (النظم السياسية) ص (542) وما بعدها.
(15) اندريه هوريو ص (317).
(16) ميشيل ستيوارت: نظم الحكم الحديثة ص (299).
(17) ندوة بنغازي للكتاب الأخضر (البحث: فشل خرافة الحكومة النيابية).
(18) اسكندر غطاس ص (69).
(19) دكتور رينو شيروا (فشل خرافة الحكومة النيابية).
(20) دكتور أنور رسلان: ص (311).
(21) دكتور رينو شيروا: فشل خرافة الحكومة النيابية.
(22) دكتور أنور رسلان: ص (329).
(23) دكتور اندريه هوريو: الجزء الثاني ص (52).
(24) دكتور الشافعي أبو راس ص (67).
(25) ندوة بنغازي (نظام التمثيل).
(26) الحضارة والديمقراطية ص (107).
(27) دكتور أنور رسلان ص (324).
(28) التنظيم الثوري «ترجمة جورج طرابيشي» ص (70) وما بعدها.
(29) دكتور اندريه هوريو ص (317).
(30) دكتور الشافعي بوراس: «التنظيمات الشعبية»، رسالة دكتوراه ص (403).
(31) دكتور عبد الحميد متولي: (أزمة النظم الديمقراطية) ص (56) وما بعدها.
(32) جلال السيد: (الحزب ومشكلات الأمة العربية) ص (204) وما بعدها.
(33) دكتور الشافعي بوراس ص (71).
(34) دكتور أحمد عبد القادر جمال: أصول النظم الاجتماعية والسياسية ص (396).
(35) ندوة بنغازي للكتاب الأخضر (فشل خرافة الحكومة النيابية).
(36) دكتور سليمان الطماوي: (مبادىء الادارة العامة) ص (18).
(37) اندريه هوريو ص (214).
(38) المرجع السابق ص (283).
(39) دكتور ماجد فخر (الكمال الانساني) ص (294).
(40) المرجع السابق ص (294).
(41) الفقيه اندريه هوريو ص (283).
(42) راجع أنور رسلان ص (324).
(43) دكتور الشافعي بوراس ص (165).
(44) دكتور أنور رسلان ص (298) وما بعدها.
(45) دكتور أحمد جامع ص (266).
(46) دكتور مصطفى فهمي ص (295).
(47) دكتور أحمد جامع ص (268).
(48) دكتور راشد براوي ص (126).
دكتور ماجد فخر ص (204) وما بعدها.
(49) جيسكار ديستان: الديمقراطية الفرنسية ص (36) وما بعدها.

القسم الثالث
التقلّب من الوجهة الاقتصادية

فإذا كانت الرأسمالية تحترم في الفرد السعيد الحظ أنانيته وتضمن له حرية الاستغلال والنشاط في جميع الميادين، مستهترة بما يصيب الآخرين من ظلم وحيف نتيجة تلك الحرية، فهي بذلك توفر للمحظوظين اشباع دوافعهم الأنانية على حساب بقية أفراد المجتمع، وبما يحقق أهداف الرأسمالية والتي عرفها «جون هويتسون» في كتابه تطور الرأسمالية الحديثة: «هي تنظيم الأعمال في نطاق واسع بفعل صاحب رأس المال أو مجموعة من أصحاب الأعمال تمتلك مقدارا من الثروة المتراكمة تسمح بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمال وذلك بقصد انتاج أكبر من الثروة وبالتالي تحقيق الأرباح».[1]

بينما تتجه الماركسية إلى أولئك الأفراد الذين لم تتهيأ لهم تلك الفرصة وهم العمال وتركز دعوتها المذهبية على أساس اثارة دوافعهم الذاتية ليتحدوا لاعادة حقهم المسروق ويسلمونه إلى ما يسمى بالدولة الماركسية (الحزب الماركسي) للتصرف فيه نيابة عنهم وفي ذلك يقول ماركس: «فالعمال في حاجة إلى الاستحواذ على السلطة السياسية من أجل انتزاع رؤوس الأموال من الطبقة البرجوازية وجعلها ملك الدولة، فالسلطة السياسية التي يستولى عليها العمال ستستخدم في القضاء على طبقة الرأسماليين وتركيز وسائل الانتاج في يد الدولة».[2]

وعلى ذلك سنقسم هذا الباب إلى:

أ ـ أهداف الانتاج في النظامين؛

ب ـ نظرية القيمة وفائض القيمة؛

جـ ـ الأجراء؛

د ـ الخصائص الواحدة للنظامين.

أولا: أهداف الانتاج:

فالرأسمالية تعتمد في توجيه الانتاج على جهاز الثمن والتوزيع الذي يحدد قانوني العرض والطلب والذي يخضع لارادة الرأسمالية الخاصة ووفقا لمصلحتها رغبة في تحقيق أكبر قدر من الربح. وفي ذلك يقول الدكتور «يحيىٰ الجمل» في كتابه الاشتراكية العربية دراسة ومقارنة: «ان الانتاج في النظام الرأسمالي يتوجه أساساً لاشباع حاجات من يملكون المقدرة على الشراء بصرف النظر عن أهمية الحاجة نفسها طالما ان انتاجها يحقق أكبر ربح».[3]

وفي **الماركسية** يحكم الانتاج ووسائله وفقا لقانون التطور المادي الذي يفرض نوعا خاصا من علاقات التوزيع الذي ينسجم مع شكل الانتاج ونوعه وفقا لنظرية الصراع الطبقي وفي

ذلك يقول انجلز: «ان الوقائع الجديدة قد حتمت اعادة تقويم التاريخ الماضي كله، وقد تبين ان كل تاريخ ماضٍ كان تاريخه صراع الطبقات وأن هذه الطبقات المتصارعة إحداها مع الأخرى هي دائما نتاج علاقات الانتاج والتوزيع، أي العلاقات الاقتصادية للعصر الذي نعيش فيه».[4]

إلا أن علاقات الانتاج غير المتكافئة في النظامين دائما يواكبها الاستغلال (ان نظام الانتاج يوجد دائماً طبقة مستغِلة وطبقة مستغَلة، طبقة مأمورة، وطبقة آمرة، فالصراع قد وجد منذ تلاشي الملكية المشتركة للأرض، وقام استغلال الانسان للانسان).[5]

فوجهة النظام الماركسي في ذلك كما يقول انجلز: (ان الاشتراكية العلمية ليست سوى انعكاس في الفكر الانساني للصراع القائم في المجتمع الرأسمالي بين القوى الانتاجية الجديدة وبين علاقات الانتاج الرأسمالية، ويحدث هذا الانعكاس في أذهان الطبقة التي تقاسي مباشرة في هذا الصراع وهي الطبقة العاملة).[6]

غير أن الذي سيسيطر على هذه العلاقات هي الدولة الماركسية. يقول انجلز في ذلك: «ان الحاجة إلى تدخل الدولة في الانتاج تصبح واضحة نتيجة فوضى الانتاج في المجتمع الرأسمالي فتضطر الدولة إلى توجيه الانتاج لفشل الرأسمال الخاص، ولكنها أيضا تضطر إلى أن تستولى على جميع القوى الانتاجية»[7]، غير أن نظرة الدولة الماركسية بسيطرتها على وسائل الانتاج ستحل المشكل لقوى الانتاج وعلاقاته وذلك بزيادة الدخل القومي للدولة الماركسية، الا أن ذلك لن يحل المشكل وسيظل قاصرا في الحل طالما أن العلاقة لم تحل جذريا بين الانتاج وعلاقاته من جهة، ومن جهة أخرى بأن تقوم الجماهير مباشرة بالتخطيط والتوزيع لهذه العلاقات وفي ذلك يقول الدكتور «ماجد فخر»: «ان زيادة الدخل القومي لا يكفي لتحقيق سيادة الجماهير إذ لابد أن نضمن بأن مكاسب التوزيع الانتاجي ستوزع بطريقة تختلف عن التفاوت الطبقي. وهذا لا يحتاج إلى تخطيط سليم وتوزيع سليم للثروة أولا بأول، بل يحتاج إلى تنظيم سياسي يضمن الحكم الشعبي السليم».[8]

كما أن ملكية أدوات الانتاج في النظامين ليست حلا لمشكلة الانتاج ولكن الحل هو الذي يؤمن بقيمة الشخص والعمل من أجل سعادة كل فرد في البشرية على أساس من فهم الطبيعة البشرية وحاجات الافراد الحسية والعاطفية والعضوية وذلك من خلال تملك الشعب فعلا وليست أن تملك الدولة (الحكومة) أو يملك الأفراد.[9]

لذلك فان ملكية الانتاج ووسائله لغير الشعب وسيطرته عليها ستظل ظلما والتحكم في الآخرين وامتصاص جهدهم عين الظلم وفي ذلك يقول بشرجون جراي: «ان الملكية التي لا تكتسب بالعمل ظلم، ومالك الأرض لا حق له فيها لأن الأرض مسكن الانسان كله،

وصاحب رأس المال الذي يعيش على فائدة ماله يحيا أيضا على الظلم».[10]

وهذا هو مدخلنا إلى علاقة الانتاج بوسائله ومنها فائض القيمة:

ثانيا: نظرية القيمة وفائض القيمة:

فان الاستغلال قائم في ظل النظامين، سواء من حيث تحديد تكلفة السلعة وسعرها العائد للدولة الماركسية أو الرأسمالية وذلك نتيجة للعلاقة غير المتكافئة لعناصر الانتاج في تحديد دورها في العملية الانتاجية نتيجة حسابات التكاليف والخلط ما بين التكاليف المتغيرة والثابتة ومن رأس مال ثابت ومتغير ومن الأجور الثابتة والأجور المتغيرة[11]. وفي ذلك يقول الاقتصادي الانجليزي «جون روبستون» برغم ميله إلى الماركسية: ان نظرية القيمة على أساس العمل لا تسمح بأن تؤسس نظرية للأثمان [12]

النظرة الواحدة لماركس وريكاردو في تحديد العمل كأساس لفائض القيمة فإذا كان «ريكاردو» يرى أن رأس المال ليس إلا عملا متجمعا قد ادخر مجسدا في أداة أو مادة لينفق من جديد في سبيل الانتاج، فلا مبرر لاعتباره عاملا مستقلا في تكوين القيمة التبادلية[13]. غير أنه تناقض واعتبر العائد يعود على صاحب رأس المال. أما عن «ماركس»، فالعائد يعود على الدولة الماركسية، إذاً فالاثنان يريان أن فائض القيمة مصدره الجهد المسروق من العامل القائم بالعملية الانتاجية (قيمة العمل)[14] فماركس لم يأت بجديد حيث سبقه إلى ذلك الكاتب الايرلندي «وليام تومسون» في سنة 1824 وقدم نفس النتائج ونفس الاسم فائض القيمة[15]. ولقد ثبت بطلان نظرية القيمة وبالتحديد العمل كمصدر وحيد لفائض القيمة وذلك يرجع إلى أن هناك عناصر أخرى من الوسائل الانتاجية شاركت في العملية الانتاجية ولم تأخذ حصتها. هذا ما حدا بالمفكر «ادوارد برنشتاين» أشهر مراجعي الماركسية إلى القول: «انه ما دامت نظرية فائض القيمة تستند على العمل في القيمة فانها تصبح مجرد صيغة تقوم على افتراض ثبت بطلانه».[16]

وينتقد «برنداه لدرسل» هذه النظرية التي توصل إليها ماركس، فيقول: «ان نظرية فائض القيمة ليست مساهمة في النظرية الاقتصادية بقدر ما هي ترجمة الكراهية إلى تعبيرات مجردة وصيغ رياضية».[17]

والغريب في الأمر أن ماركس لم يأخذ من ريكاردو نظريته في تفسير القيمة على أساس العمل فحسب بل أخذ منه جميع تعبيراته الغامضة فيها، وفي ذلك يقول الكاتب الاجتماعي الفرنسي «جورج سرويل»: «ان تجربة النظرية الماركسية في القيمة توضح لنا أهمية الدور الكبير الذي يؤديه الغموض في اظهار المذهب بمظهر القوة».[18]

وعلى ذلك، إذا كان الاقتصاد الماركسي مؤسسا على نظرية القيمة ـ وهي الحجر الأساس فيه، وخصص لها ماركس أكثر من نصف كتابه الأول «رأس المال» ـ فقد وصل إلى الطريق المسدود وأصبحت هذه النظرية في ذمة التاريخ، كما قال الاقتصادي النمساوي «جوزيف شومبيتر» في كتابه الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية: «ان نظرية القيمة على أساس العمل قد ماتت ودفنت».[19]

واعتمادا على ما سبق فان النظامين قد اخفقا في تحديد علمي لقيمة العمل وفائض القيمة فان ذلك له أثره المباشر على الاجراء في النظامين وهو البند الثالث من هذا القسم.

ثالثا: الأجراء:

ان الاستغلال يتحقق عندما يأخذ طرف أقل مما يستحق ويأخذ الطرف الآخر أكثر مما يستحق، فالعمال في ظل الرأسمالية يأخذون دائما أقل مما يستحقون والرأسماليون أكثر مما يستحقون. فالكثيرون في ذلك على اتفاق مع النظرية الماركسية في هذا التحليل، ولكن الخلاف كله يدور حول الحل الذي قدمته الماركسية في هذا المجال متجاهلة به الواقع الانساني، وعجزت عن تقديم أسلوب علمي وصحيح للحد من هذا الاستغلال وفي ذلك يقول الدكتور «أحمد جامع» في كتابه المذاهب الاشتراكية: «ان طبيعة العصر وظروف مجتمعنا الموضوعية لم تعد تحتمل تكرار تجربة تحقق انطلاق الاقتصاد القومي فيها تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية وسلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذي لم تستطع أن تراه أو تصل إليه».[20]

فالأجير في المجتمع الرأسمالي كما يقول فيه المفكر «محمد باقر الصدر» في كتابه «اقتصادنا»: «لقد بلغ من هدر الكرامة الانسانية نتيجة لهذه الحرية الرأسمالية ان بات الانسان نفسه سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب وأصبحت الحياة الانسانية رهن هذه النظرية وبالتالي للقانون الحديدي للأجور».[21]

وعلى ذلك نجد أنه كلما زادت القوى البشرية العاملة وزاد المعروض منها على مسرح الانتاج، انخفض سعرها وهبط أجرها.

وغني عن البيان انه لا يمكن ضغط أجور العمال واجبارهم على العمل في مثل الظروف التي سادت هذا العصر وان يتحملَ العامل نقصا في مستوى معيشته وتخفيضا لحقوقه الاجتماعية مما يجعله يبحث عن حل المشكلة (نظام الأجرة) فلم تسعفه الاضرابات التي لم يمر أسبوع كامل حتى تسمع عن العمال في مكان ما من أوروبا وأمريكا مضربين وعن الملايين من البطالة وسيبلغ عدد البطالة في دول السوق الأوروبية آخر هذا العام (1982) (11000000) أحد عشر

مليونا[22]، وفي احصائية لدراسة أعدتها واشنطن بوست أن ¾ العمال الفيدراليين في الولايات المتحدة أكدوا أن الرئيس الأمريكي الحالي مدير البيروقراطية، ووصل عدد البطالة في أمريكا 11 مليون عاطل[23]، أما بوادر الانفجار في الدول الماركسية، فقد بدأت في بولندا وأخذت طابع العنف، كما هو الحال في الدول الرأسمالية، كما أن الزحف على المصانع أخذ طابع الحل لمشاكل العمال كما تم في ايطاليا وبلجيكا وأسبانيا.[24]

أما الأجير في الدول الماركسية فهو ملك الحكومة الماركسية تتصرف فيه كما تشاء تحت شعار البحث عن دولة العمال الكبرى التي تخلصهم من العبودية بدعوة (يا عمال العالم اتحدوا) وفي ذلك يذوب الأجير في ذلك الكائن الكبير المجتمع الماركسي، ويحتل فيه الفرد موضع الخلية في الكائن العضوي الكبير[25]. وفي هذا المعنى ان الأفراد قد ذابوا جميعا ضمن الكائن الكبير فتنقطع بذلك صلة العامل بناتج عمله.

ويعترف «ماركس» أن الانتاج واستمراره والتوزيع فيه كلها تأتي قبل أن ينال العامل حقه كاملاً من مجهوده وانتاجه بل ان ماركس يقرر صراحة وبالتفصيل ان اعطاء العامل حقه كاملا من انتاجه أمر مستحيل ولا مكان له في المجتمع الشيوعي.[26]

وكما ذكرنا أن ذلك العائد يعود على الحكومة الماركسية التي يقول عنها انجلز: «ان حكومة العمال هذه تختلف عن جميع الأنظمة السابقة» فجميع الحركات السابقة قامت بها أقلية أو حصيلة لمصلحة الأقلية، أما الحركة العمالية فهي حركة شعبية تقوم بها الأغلبية الشعبية ولمصلحة الأغلبية الشعبية[27]، وتجدر الاشارة إلى أن تطبيقات لينين التي أشرنا إليها في الباب الثاني من هذا البحث تتناقض مع هذا النص. ويرد على ذلك بالقول: «كما تملكت الحكومة أكثر وباضطراد من القوى الانتاجية أصبحت هي الرأسمالي في المجتمع فيزداد استغلالها للمواطنين، فالعمال يظلون أجراء، فالعلاقات الرأسمالية لا تنتهي عندما تملك الدولة، بل تنمو وتتضخم، وبذلك فملكية الدولة للقوى الانتاجية التي فشل الرأسمال الخاص والماركسية في تسيير دفتها»[28]. وعلى ذلك فإذا كانت الماركسية التي نعرفها تحت اسم الشيوعية قد عابت على الرأسمالية، ولكن للأسف وقعت في نفس الخطأ. وأخذت في أصولها النظرية في تنظيم المجتمع دون مراعاة الطبيعة الآدمية.

وعلى ذلك يؤكد الدكتور صلاح الدين نامق **عجز الماركسية عن تقديم الحل**، فيقول: «تستطيع أن تؤكد أن الشيوعية على الرغم من احتوائها على ايديولوجيات براقة، قد عجزت حتى الآن عن توفير ما يصبو إليه المواطن الشيوعي من زيادة السلع الاستهلاكية وزيادة في الميزات الروحية والثقافية التي تتطلع إليها النفس البشرية»[29]. وهذه الاشارة هي مدخلنا للخصائص المشتركة للنظامين.

الخصائص الواحدة للنظامين:

فإذا كانت الرأسمالية قد سقطت بسبب البحث عن تحقيق الوفرة الاقتصادية فان الماركسية قد وقعت في نفس الخطإ أيضا لكونها أخذت في التسابق الانتاجي مع الدولة الرأسمالية بنفس الأسس والأسلوب وفي ذلك يقول الدكتور فخر: «نجد ان روسيا في تسابقها الانتاجي مع الرأسمالية لتحقيق الكمال الانساني الانتاجي ولكن رأس المال هذا ملك الدولة وهذا هو الفارق الوحيد. إذ إن الاستغلال والاحتكار قد ظهرت كلها في سلوك رأس المال «الحكومة».[30]

وبالإضافة إلى ذلك فان الادارة الانتاجية في النظام الرأسمالي تخضع للرأسماليين أنفسهم أو مجموعة المديرين الذين يختارونهم نيابة عنهم[31]، أما الادارة الماركسية الانتاجية فهي تخضع للحزب الماركسي كما أشرنا في الباب الثاني من هذا البحث، وعلى ذلك فقد عجز النظامان عن تحقيق الوفرة الاقتصادية (الانتاجية) ويرجع ذلك إلى عوامل الاحتكار والاستغلال في النظامين بالاضافة إلى الزيادة المضطردة في عدد السكان، مقابل موارد العالم المحدودة التي يجب أن توزع توزيعا عادلا على جميع فئات المجتمع وليس كما هو سائر الآن، إما بقهر الحزب و إما بقهر الرأسماليين، و يعزز هذا المعنى الدكتور «محمد طه بدوي» في كتابه تنظير السياسة، إذ يقول: «ان المجتمعات الانسانية لم تدرك حتى وقتنا هذا صورة الوفرة الاقتصادية التي تستجيب فيها الموارد إلى الحاجات، ويتحقق فيها اشباع الحاجات وتوزيع عادل، وحتى المجتمعات الغربية المعاصرة التى تدّعي بأنها قد بلغت مرحلة الوفرة لايزال الملايين من الأجراء فيها يلتمسون المزيد من اشباع حاجاتهم كما لا يزال الاتحاد السوفييتي ـ أكبر المجتمعات للتطبيق الاشتراكي الماركسي تقدما للانتاج ـ يلتمس طريقه الطويل المشحون بالتضحيات والقيود التي ترد على حاجات الملايين من العاملين إلى مجتمع الوفرة الشيوعي».[32]

وعلى ذلك يصبح تكدس الانتاج وتحقيق (من كل حسب جهده إلى كل حسب حاجته) بعيدة المنال في ظل نظام تظلم فيه الحقوق ويستغل فيه الانسان وتُحتكر فيه السلطة، وهذه الأساسات نفسها أساس النظام الرأسمالي ومن هنا فإذا كانت الرأسمالية قد أصبحت في ذمة التاريخ، فان الماركسية أصبحت تحتاج إلى تعديل لمجرد وضعها موضع التنفيذ. وقد اضطر الماركسيون جميعا إلى تفسيرها تفسيرات ابتعدت عن الماركسية في اصولها الاصلية، ولكن هو الطريق الوحيد أمامهم في ذلك.

وفي ذلك يقول برنشتاين أحد معاصري الماركسية وصديق انجلز: «ان حق تطبيق النظرية المادية في الوقت الحاضر، عليه أن يستخدمها في أحدث تطويراتها ويؤخذ في الإعتبار الأفكار والقوانين والظروف التي تدخل فيها طبيعة الانسان وفطرته الروحية».[33]

وعلى ذلك فالماركسية في **الصين** قد طبقت بشكل مغاير تماما للوصول للماركسية لكونها

نظرية غير قابلة للتطبيق بنفس قواعدها وفي ذلك يقول ماوتيسنغ: «هناك نوع واحد فقط من النظرية الحقيقية في العالم وهي النظرية المستمدة من الواقع الموضوعي والتي تختبر بالواقع الموضوعي، وما من شيء خلاف هذا يستأهل اسم نظرية بالمعنى الذي نقصده».[34]

وعلى نفس المنوال ما تم في **برغسلافيا**، فيقول تيتو: «يجب أن يؤخذ في الإعتبار عند التطبيق اننا نعيش في مجتمع يختلف عن مجتمع أولئك المعلمين الثلاثة الأوائل، لأن الأيديولوجية التي ترفض الاعتراف بالظروف المتغيرة تفقد صلتها بالواقع وبالتالي تفقد ديناميكيتها أو قدرتها على الحركة وتتحجر».[35]

وأخيراً لم تكن الجوانب السياسية والإقتصادية قد أخضعت إلى التفسير المادي للنظامين فقط، ولكن الجانب الروحي (الديني) قد سخر لخدمة الأيديولوجية المادية وليس أدل من ذلك على اختيار البابا كارول فور بتيلا.[36]

ومن خلال ما تقدم نستطيع ن نؤكد أن النظامين **الرأسمالي والماركسي** هما وجهان للعملة الواحدة كما يقول في هذا المعنى جيسكار ديستان: «هكذا فالماركسية والليبيرالية التقليدية نظريتان ناقصتان لأنهما يجردان الواقع، بل أكثر من هذا، ينكران الحقيقة الانسانية».[37]

كما يؤكد ذلك الدكتور فخر با قول: «وهكذا اقتربت الشيوعية البلشفية من الرأسمالية في الصورة الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع، كما يتقاربان في عيوب رأس المال وفي الأساس المادي للفلسفة وتطبيقاتها».[38]

وهكذا، يبقى العالم يتقلب في انتظار عصر يخلص البشرية ويحقق لها حريتها الكاملة، انه عصر الجماهير الذي يلهب المشاعر ويبهر الأبصار، عصر الحرية والسعادة، وهو القسم الرابع الذي يستهدفه البحث.

هوامش القسم الثالث

---

(1) دكتور أحمد جامع (المذاهب الاشتراكية) الطبعة الثانية سنة 69، ص (11).
(2) دكتور ثروت بدوي (ثورة 23 يوليو وتطور الفكر القومي في مصر) دار النهضة العربية، سنة 1964، ص (34).
(3) دكتور يحيى الجمل (الاشتراكية العربية دراسة ومقارنة) دار النهضة العربية، سنة 1967، ص (60).
(4) دكتور أحمد جامع (المذاهب الاشتراكية)، ص (196).
(5) ثورة 23 يوليو وتطور الفكر القومي المصري، ص (26).
(6) دكتور أحمد جامع: ص (188).
(7) دكتور ماجد فخر (الكمال الانساني)، ص (288).
(8) نفس المرجع السابق، ص (307).
(9) نفس المرجع السابق، ص(288).
(10) ماكس بير (الاشتراكية البريطانية)، الجزء الأول، ص (258).

(11) دكتور أحمد بهاء الدين عابدين (الأصول العملية في محاسبة التكاليف) ص (11) وما بعدها.
(12) دكتور مصطفى فهمي، ص (168).
(13) دكتور باقر الصدر (اقتصادنا)، ص (153) وما بعدها.
(14) دكتور أحمد جامع، ص (225) وما بعدها.
(15) نفس المرجع، ص (231).
(16) نفس المرجع، ص (225-235).
(17) دكتور أحمد جامع، ص (203).
(18) نفس المرجع، ص (235).
(19) المرجع السابق، ص (162).
(20) دكتور أحمد جامع (المذاهب الاشتراكية)، ص (392).
(21) محمد باقر الصدر (اقتصادنا)، ص (237).
(22) (مكتب الاحصائيات في أوروبا) مركز الدراسات للكتاب الأخضر.
(23) واشنطن بوست ـ مركز الدراسات للكتاب الأخضر.
(24) قسم المعلومات بمركز الكتاب الأخضر.
(25) محمد باقر الصدر (اقتصادنا)، ص (306).
(26) دكتور ماجد فخر ص (285).
(27) دكتور ثروت بدوي، ص (34).
(28) الكمال الانساني، ص (288) وما بعدها.
(29) دكتور صلاح الدين نامق وآخرون، ص (155).
(30) الكمال الانساني، ص (295).
(31) دكتور أحمد اسماعيل وأصول الاقتصاد، ص (126) وما بعدها.
(32) تنظير السياسة، ص (128).
(33) دكتور راشد براوي، ص (124).
(34) نفس المرجع السابق، ص (188).
(35) نفس المرجع السابق، ص (167).
(36) مجلة المستقبل، العدد (292) بتاريخ 25 من سبتمبر 1982م.
(37) الديمقراطية الفرنسية، ص (37).
(38) الكمال الانساني، ص(295).

القسم الرابع

إذا كانت الحرية هي الهدف وهي الغاية، فان الشعوب لم تهتد إليها سبيلاً، نتيجة نظريات خلفها لنا التاريخ. ولم تنجح البشرية في حل هذا المشكل حلا نهائيا وديمقراطيا. لتحكم أدوات دكتاتورية في ثوب ديمقراطي زائف مجسدا في البرلمانات والأحزاب، تحكم نيابة عن الشعب.

غير أن نضال الانسانية قد أفرز تجربة جديدة كتتويج لكفاح الشعوب بتحقيق ديمقراطية شعبية تحقق سيادة الشعب وسعادته، واشباع حاجاته المعنوية والمادية ورفع الاستغلال. واضعة حدا نهائيا للطغيان بايجاد حل عادل، لتوزيع الثروة في المجتمع، وتعيد للانسان حريته وكرامته. انها نظرية تقوم على الشعب كل الشعب .. «**فالتمثيل تدجيل ولا نيابة عن الشعب**».[1]

انها نظرية تقوم على سلطة الشعب وتحقيق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال، تنهي بذلك جميع الأساليب التقليدية العروفة مستلهمة الحل من نضال البشرية وفكرها الانساني بأسلوب المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. ويقول صاحب النظرية **المفكر معمر القذافي**: «**المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للفكر الانساني الذي استوعب كافة التجارب الانسانية من أجل الديمقراطية**»[2]. وبشكل عملي وبديع وذلك بتقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر شعبي أساسي أمانة له[3]، وتقتصر مهمة هذه الأمانات على الأعمال الادارية فقط بفقه ثوري (أمانات المؤتمرات الشعبية من الأساسي إلى مؤتمر الشعب العام يؤلف تهديدا مباشرا لسلطة الشعب، إذا اكتسبت أية صفة غير الصفة الادارية)[4] وبالتطبيق فقد حددت المؤتمرات الشعبية الأساسية لوائح تنظيم أعمالها وتحديد المهام الادارية للجانها[5]. والتي صيغت في مؤتمر الشعب العام. والذي حدد دوره بالصياغة بالقول: «**ان ما يصوغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع دوريا أو سنويا يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية**».[6]

أما على صعيد التنفيذ (الادارة) فانه تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية[7] في تنفيذ قرارات الجماهير. فالفقه الثوري يؤكد: «اللجان الشعبية تفقد مبررها وتصبح خطرا على سلطة الشعب إذا لم تصنع المؤتمرات الشعبية القرار الذي تنفذه»[8] وبالتطبيق حددت المؤتمرات الشعبية الأساسية مهام هذه اللجان وحددت اختصاصاتها.[9]

وتنتهي كل الأجهزة الحكومية المهيمنة، سواء كانت الأمنية أو الدفاعية ليحل محلها حال شعبي، الأمن الشعبي والشعب المسلح.[10]

ويسقط بذلك زيف ودجل البرلمانات ومجالسها والأحزاب ولجانها والحكومات واداراتها، وتنتهي المقولات التقليدية: أحسن تمثيل للشعب، أحسن حكومة يختارها الشعب، رقابة الشعب على الحكومة. لتحل محلها المقولات الخالدة: **لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل ـ المجلس النيابي حكم غيابي ـ المجالس النيابية تزييف للديمقراطية ـ الحزبية اجهاض للديمقراطية، ومن تحزب خان**. وتبقى المقولة الانسانية الخالدة **(لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية، واللجان في كل مكان)**.[11] هدف الجماهير وغاياتها لتحقيق سلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه. الشعب السيد، الشعب القائد، الذي بيده السلطة وبيده الثروة وبيده السلاح متمسكا بالحرية فوق أرضه وفي أي مكان من العالم.[12]

هدفه وحدة الشعوب. معلنا بذلك عصر الجماهير، عصر الثورة الشعبية المباشرة عصر الانعتاق النهائي من كافة القيود. والصراع الطبقي محققا الاشتراكية، ومحررا للحاجات وفي ذلك يقول **معمر القذافي**: «**ان حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته، وفي الحاجة تكمن الحرية**».[13]

وبذلك ترد إلى أولئك الأجراء المستغلين حقوقهم المسروقة وتحرر عبوديتهم، سواء من الدولة أو الفرد. تلك الحقوق التي ظلت طويلا تعالج بنظريات، كما قيل عن بعضها، افتراض ثبت بطلانه وماتت ودفنت. تلك النظريات التي لم تعالج مشكلات الانتاج بشكل علمي وتحدد العناصر التي شاركت في العملية الانتاجية بشكل جماعي ويأخذ كل عنصر حصته وينتهي الاستغلال نهائيا بين الانتاج وعناصره. ويقول **القذافي** في ذلك: «**ان النظريات التاريخية السابقة عالجت المشكل الاقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الانتاج فقط، ومن زاوية الأجور مقابل الانتاج فقط، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الانتاج نفسه**»[14] بحل جذري، يأخذ كل عنصر شارك في العملية الانتاجية حصته. فالأجراء يصبحون شركاء وينتهي القول (يا عمال العالم اتحدوا) و (يا عمال العالم أضربوا) وتحل محلها مقولة: «**شركاء لا أجراء**»[15] **لأن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد**.

فالمجتمع الجماهيري مجتمع الانتاج، تضاعف فيه الوحدات السلعية وليس زيادة سعر السلعة من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح، وفي ذلك يقول **معمر القذافي**: «**ان النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد هو .. نشاط انتاجي من اجل اشباع الحاجات المادية، وليس نشاطا غير انتاجي أو نشاطا يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات. ان ذلك لا مكان له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة**».[16]

فيبقى العرض والطلب بحكم هذه القواعد في انسجام، لأن الذي يحدد الطلب هو ذلك الذي يحدد العرض هو المجتمع المنتج وهو نفسه المستهلك. **فالذي لا ينتج لا يستهلك الا**

العجزة[17]. وينتهي بذلك مفهوم البحث عن الادخار والربح فيبقى الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة انسان آخر. والاعتراف بالربح اعتراف بالاستغلال.[18]

فإذا كانت الحرية تعني تحرير الحاجات، فان **النظرية العالمية الثالثة** تلغي كافة القيود التي تحكم بالاستغلال والاستعباد للفرد سواء كانت من الدولة أو الأفراد ذاتهم وفي ذلك يقول **القذافي**: «**ان هدف المجتمع الاشتراكي هو سعادة الانسان التي لا تكون الا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الانسان لحاجاته امتلاكا شخصيا ومضمونا ضمانا مقدسا، ينبغي ألا تكون ملكا لغيرك، ولا تكون عرضة للسلب منه من أي جهة في المجتمع**».[19]

فالحاجات الأساسية من البيت إلى الأرض والمعاش والمركوب ستبقى منهاجا يُهتدَى به فى تحديد الحاجات للانسان ومن السخرية معالجتها باجراءات قانونية أو ادارية أو ما إليها. وانما يؤسس عليها المجتمع جذريا وفق قواعد طبيعية.[20]

ففي الجانب الاجتماعي، فان الدين والقومية أساس حركة التاريخ، فالدولة القومية هي الشكل الأساسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي وهي التي يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها.

فالعديد من القوميات طغى عليها بأساليب متعددة (سياسة حزبية أو عسكرية) بتذويبها في اطار مفهوم الدولة السياسي أو العسكري متجاهلة طبيعة تكوينها الاجتماعي. فالمفكر **القذافي** ينبه إلى ذلك بالقول: «**ان تجاهل الرابطة القومية للمجتمعات البشرية ببناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعي لتلك المجتمعات أي الرابطة القومية لكل أمة**».[21]

فالنظرية الجديدة هي نظرية التحرير والانعتاق فقد تحررت المرأة من عبوديتها والسود من غفلتهم والاقليات في حقهم والتعليم من مناهج التعصب والتكييف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الانسان، بثورة ثقافية عارمة.

ووضعت النقاط على الحروف بالنسبة لكل العلوم الثقافية والحضارية ذات التراث الخالد.

وفي النهاية، إذا كانت هذه بعض ملامح النظرية الجديدة فدور المتعطشين للحرية وبالتطبيق ودوركم بالبحث العميق في جذور أصولها تؤكد صدقها في الحل.

هوامش القسم الرابع

(1)الكتاب الأخضر، ص (11).
(2) الكتاب الأخضر، ص (45) وما بعدها.
(3) الكتاب الأخضر، ص (48).
(4) بيان الملتقى الثالث للجان الثورية 3/2 من فبراير 1980م.
(5) فقرة (16) ص (19) و(20) وص (13) سنة 1979م.
(6) الكتاب الأخضر، ص (50).
(7) الكتاب الأخضر، ص (48).
(8) البيان الختامي للملتقى الثالث للجان الثورية.
(9) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية (لقانون ممارسة اللجان الشعبية لصلاحياتها)
(10) راجع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية سنة 78/77م.
(11) الكتاب الأخضر، ص (45)
(12) اعلان قيام سلطة الشعب بالقاهرة بسبها (2 من مارس 1977م). قرارات المؤتمرات الشعبية بقانون مساندة قضايا الحرية.
(13) الكتاب الأخضر، ص (90).
(14) الكتاب الأخضر، ص (85).
(15) الكتاب الأخضر، ص (77).
(16) الكتاب الأخضر، ص (94).
(17) راجع قرارات المؤتمرات الشعبية بخصوص قانون الضمان الاجتماعي.
(18) الكتاب الأخضر، ص (95) و(110).
(19) الكتاب الأخضر، ص (108) وما بعدها.
(20) الكتاب الأخضر، ص ((108).
(21) الكتاب الأخضر، ص (123) وما بعدها.

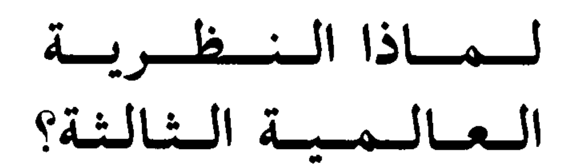
مراجع البحث:

(1) الديمقراطية الفرنسية «جيسكار ديستان» رئيس جمهورية فرنسا الأسبق «دار عويدات» بيروت وباريس، طبع 1976م.
(2) اقتصادنا «للمفكر محمد باقر الصدر» الناشر: الكتاب اللبناني، طبعة سنة 1977م.
(3) أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية دراسة تأهيلية ومقارنة للدكتور اسكندر غطاس، دار الهناء للطباعة، القاهرة سنة 1972م.
(4) الكمال الانساني «منبع الميثاق وغايته» بقلم الدكتور ماجد فخر، الدار القومية للطباعة والنشر، سنة 1965م.

(5) المذاهب الاشتراكية للدكتور أحمد جامع، الطبعة الثانية 1969م، مطبعة أطلس، القاهرة.
(6) الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي للدكتور أنور رسلان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، لناشر، دار النهضة سنة 1971م.
(7) النظم السياسية المعاصرة للدكتور يحيي الجمل، الناشر: دار النهضة العربية سنة 1969.
(8) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول والثاني، للفقيه اندريه هوريو، الناشر: الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
(9) النظم السياسية «الدولة والحكومة» للدكتور محمد كامل، الناشر دار الفكر العربي، سنة 68-67.
(10) نظم الحكم الحديثة، ميشيل ستيوارت، الناشر دار الفكر العربي، القاهرة سنة 1962م.
(11) ندوة بنغازي، بحث عن فشل خرافة الحكومة النيابية، تحقيق لسيادة الأمة للأستاذ «رينوشيرو» أستاذ العلوم السياسية.
(12) التنظيمات السياسية الشعبية للدكتور الشافعي أبو راس «رسالة دكتوراه» جامعة القاهرة سنة 1974م الناشر: عالم الكتب.
(13) ندوة بنغازي للكتاب الأخضر (في النظام التمثيلي).
(14) الحضارة والديمقراطية للأستاذ ليسلي لبسون، منشورات دار الآفاق العربية سنة 1970م.
(15) (في التنظيم الثوري). مختارات. ترجمة وتقديم جورج طرابيشي، طبعة 1969، دار الطليعة، بيروت.
(16) أزمة النظم الديمقراطية للأستاذ د. عبد الحميد متولي، دار الطالب للنشر سنة 1954.
(17) الحزب اشكالات الأمة العربية وعلاجها، جلال السيد، دار النهضة العربية، بيروت طبعة سنة 1973.
(18) مقدمة من أصول النظم الاجتماعية والسياسية للأستاذ الدكتور أحمد عبد القادر الجمال، طبعة ثانية، سنة 1958، مكتبة النهضة المصرية.
(19) مبادىء الإدارة العامة، د. سليمان الطماوي، الناشر دار الفكر العربي سنة 1963.
(20) الاشتراكية والفكر الاشتراكي العربي، د. مصطفى فهمي، طبعة أولى سنة 1968، دار المعارف، الاسكندرية.
(21) المذاهب الاشتراكية المعاصرة (دراسة ومقارنة) للدكتور راشد براوي، الناشر المكتبة الانجلو المصرية، طبعة ثانية سنة 1970.

(22) ثورة 23 يوليو وتطور الفكر القومي في مصر، للدكتور ثروت بدوي، دار النهضة العربية، سنة 1964.
(23) الاشتراكية العربية، دراسة الفكر الاشتراكي والتطبيق الاشتراكي العربي للدكتور يحيى الجمل، الناشر دار النهضة العربية، طبع 1967.
(24) تاريخ الاشتراكية البريطانية، تأليف ماكس بيير، الناشر الدار المصرية للتأليف والنشر.
(25) الأصول العلمية والعملية في محاسبة التكاليف، الدكتور أحمد بهاء الدين عابدين، الطبعة الأولى، جامعة دمشق.
(26) عن ارهاصات النظرية العالمية الثالثة (الزحف على المساكن، الاضرابات، البطالة) قسم المعلومات بمركز دراسات الكتاب الأخضر.
(27) الاشتراكية العربية للدكتور صلاح الدين نامق وآخرين، مطبعة لبنان العربي سنة 1965.
(28) أصول الاقتصاد للدكتور أحمد أبو اسماعيل.
(29) تنظير السياسة للدكتور محمد طه بدوي، المكتب العربي الحديث للطباعة سنة 1968.
(30) مجلة المستقبل، العدد (292).
(31) الكتاب الأخضر (ثلاثة فصول مجمعة)، الفصل الأول: ص5-71 الفصل الثاني: ص75-113 الفصل الثالث: ص117-602
(32) الملتقى الثالث للجان الثورية (بنغازي 2-3 من فبراير 1980م).
(33) مقررات المؤتمرات الشعبية الأساسية 1977-1981م.
(34) اعلان قيام سلطة الشعب.





لماذا النظرية العالمية الثالثة؟

الاستاذ / نوري سويدان

كلية التربية ـ جامعة الفاتح

2



● لماذا النظرية العالمية الثالثة؟

مقدمة: وتتضمن: تعريفات عامة:

أولا: أ ـ ماذا نعني بالعالمية؛

ب ـ ماذا نعني بثالثة؛

جـ ـ أوجه التقلب التي حدثت في العالم .. والانتقادات الموجهة إلى الماركسية.

ثانيا: أهمية النظرية العالمية الثالثة لتغيير العالم وقيام المجتمع الجماهيري الجديد.

ثالثا: الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجماهيري:

أ ـ الجانب السياسي؛

ب ـ الجانب الاقتصادي؛

جـ ـ الغاية التي ينشدها المجتمع الاشتراكي الجديد.

إن عصر الجماهير وهو يزحف حثيثا نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر .. ويبهر الابصار. «القائد»

ان ظهور النظرية العالمية الثالثة (**الكتاب الاخضر بفصوله الثلاثة**) يعتبر في الحقيقة حدثاً تاريخياً عظيماً يسجله التاريخ في القرن العشرين، هذا القرن الذي يشهد نضال البشرية من أجل تحطيم الاغلال والقيود التي كبلت فيها الشعوب، وهذا في الواقع يؤكد بكل تأكيد انتفاء الحرية كقيمة انسانية في كثير من البقاع أو المجتمعات، إن الحرية كقيمة انسانية تعتبر شيئاً جوهرياً وأساسياً لحياة المجتمعات .. ومن هنا فإن الشعوب التي مازالت تكافح وتناضل من أجل الحرية لابد أن تنتصر لانها تناضل من أجل قضيتها وقيمتها في الحياة .. فأي قيمة للحياة بدون حرية، فالحرية بحسب معناها الاشتقاقي هي عبارة عن انعدام القسر الخارجي، والانسان الحر بهذا المعنى هو من لم يكن عبدا او اسيرا .. ومن هنا فقد اصطلح التقليد الفلسفي على تعريف الحرية بانها اختيار الفعل عن روية مع استطاعة عدم اختياره او استطاعة اختيار ضده.

ان النظرية العالمية الثالثة أطروحة فكرية انسانية تهدف إلى وضع الحلول النهائية والجذرية والحاسمة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت ومازالت تواجه البشرية فهي بذلك تعتبر انسانية المحتوى والغاية، غايتها حرية الانسان وسعادته، **فهي** تنظر إلى الانسان كانسان اينما كان وأنىَّ كان وكيفما كان ... ومن هذا المنطلق **فهي** عالمية بمعنى انها تعالج تلك المشاكل التي تواجه البشرية في اي مجتمع من المجتمعات على الكرة الارضية وتضع الحل النهائي الذي يضمن تحقيق حرية الانسان كانسان وتمكينه من ان يعيش حياته في سعادة، ولن تتحقق الحرية او السعادة إلا إذا امتلك الانسان اينما كان هذا الانسان سلطته وثروته وسلاحه .. ومن هنا جاءت هذه المقولة التريخية (السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب) .. ان كل واحد من هذه العناصر الثلاثة له اهميته ولا يمكن ان يصل الانسان إلى تحقيق انسانيته إلا إذا تمكن من السيطرة الفعلية والفعالة والواقعية على تلك مجتمعةً ... لأنه لا قيمة للسلطة .. او لا قيمة للحرية السياسية بدون ان تكون هناك حرية اقتصادية ولا قيمة للحرية الاقتصادية بدون الحرية السياسية، ولا قيمة ايضا للحرية الاجتماعية بدون الحرية السياسية او الاقتصادية او العكس.

هذه اشياء حياتية لا يمكن التنازل عن احدها وأي تفريط في احدها سيحدث الخلل في البناء الاجتماعي ككل.

ومن هنا فان النظرية العالمية الثالثة تستهدف تحرير الانسان من جميع القيود، وبتطبيق هذه النظرية حسب مقولات **الكتاب الاخضر** سوف تتحرر البشرية من كابوسها وقيودها وادوات التحكم فيها، وفي الوقت نفسه فهي تبشر شعوب العالم بتغيير خطير في أسس النظام السياسي والبناء الاجتماعي والاقتصادي السائدة في العالم والتي تعتبر انظمة تقليدية ـ تلفيقية ـ شكلية لانها لم تحدث تغييرا في البناء الاجتماعي ككل.

ان هذه النظرية اطروحة فكرية ثورية تختلف جوهريا عن الاطروحات التي سبقتها حيث إنها جاءت كثورة على الواقع المتردي المتقلب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. اما من الناحية الفكرية فتحتل **النظرية العالمية الثالثة** مكان الصدارة لانها وضعت التصور العملي والنهائي للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البشرية منذ ان تكونت حتى الآن.

تلك هي اطروحة **الكتاب الاخضر** .. الكتاب الاخضر الذي ألَّفه كفاح الشعوب من اجل الحرية .. ألَّفه حنين الانسان السعادة .. ألَّفته الملايين المكبلة بقيود الاستغلال والعبودية والحاجة الباحثة عن حل لقيودها وانعتاق نهائي منها .. [البيان الثوري للاخ القائد في العيد التاسع للثورة (1978)][1] مما تقدم ستطيع ان نخلص إلى القول:

(1) انها نظرية عالمية جديدة في هذا القرن، وضعت الحلول العملية والنهائية والحاسمة لجميع المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية (اعني الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والتي تؤكد أن النظريتين السابقتين (النظرية الرأسمالية ـ والماركسية) لم تحلا تلك المشاكل (السياسية ـ والاقتصادية ـ والاجتماعية) .. وان كل الذي حدث وفقا لتينك النظريتين هو عبارة عن تقلب وليس تغييرا بالمعنى الحقيقي لمفهوم التغيير (كما سنوضح ذلك تفصيلا فيما بعد. من هنا جاءت تسميتها بثالثة لانها جاءت بعد النظريتين (الرأسمالية ـ والماركسية)؛

(2) اما تسميتها بعالمية فتعني بذلك انه في الامكان تطبيقها في اي بلد من العالم لانها لم تأت لليبيين او العرب او لشعوب العالم الثالث .. وانما جاءت للانسانية جمعاء بمعنى انها لكل شعوب العالم على اعتبار بان المشكل الاقتصادي هو المشكل الاقتصادي في اي مكان، والمشكل السياسي في اي مكان هو نفس المشكل السياسي في مكان آخر؛

(3) بالاضافة إلى ذلك فهي اطروحة فكرية انسانية تستهدف تحرير الانسان من كل القيود ـ قيود الاستغلال والقهر والتحكم والعبودية ـ فهي بذلك انتصار لحرية الانسان وتأكيد لانسانيته وسعادته؛

(4) تضع هذه النظرية ـ ولأول مرة في تاريخ البشرية ـ الاساس العملي على ارض الواقع لبداية عصر الجماهير .. وقيام اول جماهيرية في التاريخ يوم 13 من شهر ربيع الاول 1397هـ الموافق 2 من مارس 1977م .. وبذلك يكون هذا الشعب قد اصبح رائدا لعصر الجماهير .. عصر الانعتاق النهائي من جميع انواع ادوات التحكم والحكم التقليدية؛

(5) والجماهيرية تعني إنهاء الجمهوريات ليأتي شكل سياسي جديد لا يقوم على سلطة ملك ولا على انتخاب رئيس جمهورية .. ولكن يقوم على اساس سلطة الجماهير ذاتها. قائد الثورة ـ الجلسة الختامية لمؤتمر الشعب العام ـ سبها مارس 1977م؛

(6) السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه .. وثيقة اعلان قيام سلطة الشعب؛

(7) ان الاعلان عن قيام سلطة يوم 2 مارس 1977م. هو تأكيد وتطبيق عملي لمقولة السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب؛

(8) قيام اللجان الثورية في اواخر سنة 1977م. يهدف إلى ترسيخ السلطة الشعبية ويعجل بقيام المجتمع الجماهيري النموذجي الجديد الذي بيده السلطة والثروة والسلاح، فاللجان الثورية أداة سياسية جديدة تختلف عن كل الادوات السياسية التي عرفتها البشرية اول

عهدها وصراعها السياسي السابق. فهي «اي اللجان الثورية» ليست سلطة ولا يمكن لها باي حال من الاحوال ان تكون اداة سلطوية لان هدفها الاساسي هو ترسيخ السلطة الشعبية وذلك بدفع الجماهير وتحريضها على ممارسة سلطتها من خلال مؤتمراتها الشعبية والمهنية ولجانها الشعبية.

وقبل الدخول في الجانب التطبيقي **للنظرية العالمية الثالثة** لابد لنا أن نوضح كيف ان العالم كان فعلا في حاجة او في امس الحاجة إلى نظرية عالمية ثالثة. ولكي نوضح ذلك نقول: **ان العالم قد تقلب من الوضعية الرأسمالية إلى الماركسية دون أن يكون هناك اي تغيير جوهري في البناء الاجتماعي الذي يشمل كل النظم بمعنى الذي حدث هو تقلب من وجه الرأسمالية ـ الوجه الماركسي ـ** وايجازا لذلك نقول:

ان النظريات السياسية السابقة برغم خطرها وآثارها البعيدة في حياة الانسان ومحاولتها الجادة لحل مشكلات الانسان (ابتداءً من الرأسمالية إلى الماركسية) لم تحل مشكلة الانسان، لم يطرأ عليها تغيير، فبقيت المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدون حلول جذرية ونهائية برغم التحويرات والتعديلات الشكلية التي أجريت عليها .. حيث تكررت صور الاستغلال وصور العسف في اشكال مختلفة بعد كل ثورة على مستوى العالم كنا نعتقد انها ستحل المشكلة، ولكن العالم يتقلب كما قلت وتتكرر صورته ولكنه لم يتغير.

لقد حاول ماركس معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وركز جهوده على دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من الناحية التاريخية وعلاقاتها بالنظام الرأسمالي ثم نادى بقيام نظام جديد كبديل للنظام الرأسمالي، ولكن يلاحظ أن نظرية ماركس هي في الحقيقة تعكس ـ بكل وضوح ـ الظروف التي عاشها وعاصرها، ومن هنا نستطيع ان نقول ان نظرية ماركس كانت في لواقع رد فعل على تلك الاوضاع السائدة في تلك الفترة الزمنية، وبناء على ذلك فان توقعات ماركس قد أخطأت وان النظرية نفسها تحمل الكثير من التناقضات الجوهرية في الافكار نفسها التي طرحها.

ونستطيع ان نوجز الانتقادات الموجهة إلى الماركسية في النقاط التالية:

أولا: لقد تنبأ ماركس باختفاء فكرة القومية معتقدا بطريقة خاطئة ان فكرة القومية فكرة اقتصادية مادية صرفة خالية من النواحي الحضارية والمعنوية، وبناء على ذلك يؤكد ان القومية سوف تختفي عندما تحقق الطبقة العاملة وحدتها، وتسيطر على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وردا على هذه النقطة نقول: **ان هذا خطأ كبير جدا وقع فيه ماركس حيث تعتبر**

القومية هي المحرك للتاريخ الانساني وهي الاساس في حركة التاريخ لانها من اقوى العوامل (إن المحرك للتاريخ الانساني هو العامل الاجتماعي اي القومي فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلا على حدة من الاسرة إلى القبيلة إلى الامة هي اساس حركة التاريخ .. من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر ص 5).

ثانيا: تؤمن الماركسية بالتفسير المادي للتاريخ وهذا يعني ان العوامل الاقتصادية تحدد شكل الظواهر التاريخية، كما يعتبر تاريخ كل المجتمعات التي وجدت عبر التاريخ الحضاري البشري حتى الآن انما هو تاريخ الصراع الطبقي، كما تتخذ الماركسية من فكرة الصراع الطبقي اساسا ومبدأ للتفسير المادي للتاريخ. وهنا **يلاحظ ان ماركس قد اغفل بقية العوامل في تفسير التاريخ، وفي هذه النقطة يجدر بنا ان نوجه إلى ماركس الانتقادات التالية**:

1 ـ ان الحركة التاريخية هي الحركات الجماهيرية اي الجماعية (من الفصل الثالث ص 76)؛

2 ـ ان العالم الآن يمر باحدى دورات حركة التاريخ العادية وهو الصراع القومي انتصارا للقومية؛

3 ـ ان الصراع القومي .. الصراع الاجتماعي هو اساس حركة التاريخ لانه اقوى من كل العوامل الاخرى ذلك لانه هو الاصل .. هو الاساس .. اي انه هو طبيعة الجماعات البشرية .. طبيعة القوم .. بل هو طبيعة الحياة نفسها؛

4 ـ القومية هي اساس بقاء الامم ـ ان الامم التي تحطمت قوميتها هي التي تعرض وجودها للدمار؛

5 ـ ان عامل وحدة اي جماعة هو العامل الاجتماعي اي القومية .. ولهذا السبب تكافح الجماعات من اجل وحدتها، لان في ذلك بقاءها؛

6 ـ ان تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسي يتعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعة اي الحركة القومية لكل امة (من الفصل الثالث ص 31-32)؛

7 ـ ان الاقليات التي هي احدى المشكلات السياسية في العالم سببها اجتماعي فهي امم تحطمت قوتها فتقطعت اوصالها. فالعامل الاجتماعي حياة .. عامل بقاء، ولهذا فهو محرك طبيعي وذاتي للقوم من اجل البقاء (من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر ص 9)؛

8 ـ وهكذا تفسر حياة الانسان عندما يبدأ تجاهل القومية .. العامل الاجتماعي .. ادبية الجماعة، سر بقائها .. (من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر ص 10-11)؛

9 ـ تلك كلها حقائق معطية اصلاً في حياة الانسان، وليست تصورات اجتهادية. وعلى كل فرد في العالم ان يعيها ويعمل وهو مدرك لها حتى يكون عمله صالحا، اي من الضروري معرفة هذه الحقائق الثابتة حتى لا يقع انحراف وخلل وافساد لحياة الجماعات البشرية نتيجة عدم فهم واحترام هذه الاصول للحياة الانسانية (من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر ص 32).

ثالثا: يعتقد ماركس ان الدولة ما هي الا الاداة او الوسيلة التي يمكن بها للطبقة الحاكمة (البورجوازية) تحت ظل النظام الرسمالي ان تتحكم في الطبقة المحكومة وبناء على ذلك كان لابد للطبقة العاملة من ان تحكم لتحقيق الديمقراطية.

وهنا فات ماركس ان الديمقراطية الحقيقية لا يمكن ان تتحقق بإيجاد اداة حكم غير الشعب نفسه صاحب الحق في ذلك ـ لان مجرد ايجاد اداة حكم طبقة كانت او طائفة او حزباً او قبيلة ـ يتنافى مع مفهوم الديمقراطية الحقيقي الذي يعني ان ـ يحكم الشعب نفسه بنفسه، ولا يمكن ان تحل مشكلة اداة الحكم او الديمقراطية إلا إذا اصبح الشعب هو الاداة. اي الشعب هو اداة الحكم. وان الطبقة سواء اكانت اقطاعية أم ارستقراطية أم رأسمالية أم برجوازية أم بروليتارية عمالية فهي اداة حكم دكتاتورية.

رابعا: «النظام السياسي الطبقي هو نفس النظام السياسي الحزبي او النظام السياسي القبلي او النظام السياسي الطائفي. ان تسود على المجتمع طبقة مثلما يسود عليه حزب او قبيلة او طائفة، ان الطبقة هي مجموعة من المجتمع ذات مصالح واحدة» (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر ص27) فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة وانما تلك من الشعب فقط، وتمثل اقلية منه، وإذا سادت على المجتمع الطبقة او الحزب او القبيلة او الطائفة صار النظام السائد آنذاك نظاما دكتاتوريا .. (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر ص 28).

خامسا: ان المنطق المادي الماركسي الذي يتخذ من التفسير المادي اساسا له في تفسير حركة التاريخ او حركة التطور هو في الحقيقة منطق مغلوط او فيه نوع من المغالطة حيث إن تفسير حركة التطور على اساس التناقض والصراع ينقصه البرهان العلمي او الحجة العلمية التامة واعني بذلك أنَّ السند العلمي التام هو ان يفسر لنا اية ظاهرة كانت علميا وبطريقة استقرائية ان اساس وجودها التناقض. كما ان القول بان الاشياء لا تظهر الا مرة واحدة في

عملية التطور ينقصه الدليل العلمي. ان هذا القول وصلت إليه الماركسية نتيجة للفرضية القائلة ان التطور يسير بحركة تقدمية إلى الامام فالاشياء والظواهر تبعا لهذه الفرضية لا يمكن ان ترتد إلى الوراء ومادامت الاشياء تتولد عنها اشياء اخرى جديدة فالجديد لا يمكن ان يكون قديما عاد مرة اخرى إلى الوجود.

الغريب هنا ان الماركسية التي ترفض منطق ارسطو تستخدم منطق ارسطو الاستدلالي ولم تستخدم منطقها في التناقضات لانه عاجز عن تقديم مقدمات ينتج عنها حقائق بالاستغلال بالإضافة إلى ذلك **نوجه السؤال التالي إلى الماركسية**: كيف تعرف ان هذا الشيء الذي ظهر للوجود جديدا وليس قديما او قديما تحور قليلا نتيجة العملية التطورية؟ فهل الفترة الزمنية بين ظاهرتين يجعل الثانية ارقى واكثر تقدما من الاولى؟ أو ان هناك معياراً آخر غير هذا المعيار الزمني؟

إن الطبقة التي ترث المجتمع ترث ايضا صفاته. بمعنى انه لو سحقت طبقة العمال مثلا كل الطبقات الاخرى فان طبقة العمال مثلا هذه تصبح هي الوريث للمجتمع أي تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع. وبما أن الوريث يحمل صفات الموروث. وإن كانت تلك الصفات لا تظهر دفعة واحدة. ولكن خلال التطور والتوالد يتحقق ذلك .. فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها .. ويتجه اصحاب تلك الصفات اتجاهات وفقا للصفة. وهكذا تصبح طبقة العمال فيما بعد مجتمعا قائما بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع القديم .. فيتباين اولا مستوى الافراد المادي والمعنوي ... ثم تبرز الفئات .. ثم تتحول تلقائيا إلى طبقات .. نفس الطبقات المبادة .. ويتجدد الصراع على حكم المجتمع .. (الفصل الاول من الكتاب الاخضر ص 30-31).

بالاضافة إلى ما سبق ذكره يجدر بنا ان نشير إلى ما تدعيه الماركسية من ان الصراع الطبقي الدموي هو الذي يفسر لنا حركة التاريخ. وان هناك قوة كونية اسمها المادية الجدلية تحكم التاريخ الانساني مستقلة عن الارادة الانسانية هو في الواقع قول ترفضه كل المبادىء العملية والانسانية. ثم ان نظرية التفسير المادي للتاريخ التي اعتنقها ماركس هي في الواقع فيها نوع من التناقض والضعف وهي محل نقد حتى من قبل بعض اتباعه انفسهم من امثال انجلز. اضف إلى ذلك انه حتى وان كانت تفسيرات ماركس صحيحة كما يدعي فانه يصبح من المنطق ان تكون نظريته في تفسير حركة التاريخ (المادية) مرفوضة ولا يمكن ان تكون نظرية علمية يمكن عن طريقها صياغة الحياة.

ونخلص إلى ان نظرية ماركس لم تكن علمية بل إنها كانت عبارة عن رد فعل على تلك الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشها ـ ومن ثم كانت افكاره تعكس تلك

الوضعية التي عاشها ـ وعلى اساسها صاغ نظريته ومناداته بقيام نظام جديد كبديل للرأسمالية الا ان هذا البديل لم يكن حلا جذريا وحاسما ولم يكن بحثا علميا جيدا لان البحث العلمي الذي قام به ماركس جاء بعد ان ظهرت النظرية ليدافع بها عن نظريته ـ وتبريرا لكثير من مواقفه.

سادسا: اعتبر ماركس الدين افيون الشعوب الذي به ـ حسب رأيه ـ يمكن للطبقة الحاكمة ان تخدر الطبقة المحكومة، وبناء على ذلك فقد استبعده هو الآخر في تفسيره لحركة التاريخ وهذه النظرية في الحقيقة الاخرى نظرة خاطئة ويمكن الرد على ذلك **من خلال النظرية العالمية الثالثة التي وضعت الحل الجذري لمثل هذه المعضلات، تاريخيا لكل قوم دين. ان ذلك هو الانسجام، ولكن واقعيا هناك اختلاف وهو سبب حقيقي للنزاع وعدم استقرار حياة الشعوب في مختلف العصور ايضا القاعدة السليمة هو ان لكل قوم دينا والشذوذ هو خلاف ذلك. والشذوذ هذا خلق. واقعا غير سليم صار سببا حقيقيا في نشوب النزاعات داخل الجماعة القومية الواحدة وليس من حل الا الانسجام مع القاعدة الطبيعية التي هي لكل أمة دين حتى ينطبق العامل الاجتماعي مع العامل الديني فيحصل الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتقوى وتنمو نموا سليما.** (من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر.

تلك هي بعض الانتقادات الموجهة إلى نظرية ماركس من الجانب الفلسفي والاجتماعي والسياسي، والتي اردنا ان تكون مدخلا او مقدمة لنوضح كيف ان العالم قد تقلب ناحية اليمين وناحية اليسار او بعبارة اخرى قد قلب من الوجه الرأسمالي إلى الوجه الماركسي دون احداث اي تغيير في البناء نفسه يعني لم يحدث أي تغيير في البناء الاجتماعي (اعني النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي). اوضحنا كيف ان الماركسية التي جاءت كبديل للرأسمالية لم تستطع ان تقدم حلا جذريا (برغم محاولتها لحل المشكل السياسي) حيث انتهت إلى ان تسود طبقة العمال على بقية الطبقات، وهذه هي الحقيقة الاولى التي قامت عليها الرأسمالية وبعبارة اخرى ان النظرية الماركسية اتخذت من الاسلوب الطبقي والتفسير المادي لحركة التاريخ أساسا ومبدأ لحل المشكلات التي كانت تقوم عليها الرأسمالية الامر الذي ادى بالماركسية إلى ان تدور في قضية هي تحصيل حاصل فلم يكن حلها حلا جذريا او علميا للمشكل الذي يفترض أنها جاءت من اجل معالجته وبذلك كانت النتيجة التي انتهت إليها ان تعترف بدكتاتورية الطبقة العمالية والصراع الدموي بين الطبقات، وهذا لا يمكن ان يساهم في حل المشكل، وبرغم ان ماركس نفسه قد اعلن ان الديمقراطية التي اسفرت عنها الثورة الفرنسية سنة 1789 إنما هي ديمقراطية

الطبقة البورجوازية اي طبقة الاحتكاريين واصحاب رؤوس الاموال. فإنه دعا إلى تقويضها الا انه لم يقدم حلا نهائيا للمشكلة حيث إن تقويض طبقة واحلال طبقة محلها اي طبقة العمال لا يغير من بنية المجتمع ككل او يعالج علاجا نهائيا النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبذلك فهو بكل تأكيد عبارة عن تقلب من شكل إلى شكل دون تغيير في الجوهر وبعبارة اخرى ان الذي فعله ماركس عبارة عن تحليل وتفسير للواقع الذي كان يعيشه، وبذلك جاءت نظريته نفسها بعيدة كل البعد عن العلمية والموضوعية فكانت كرد فعل على الاوضاع السائدة آنذاك. **ولم تحقق النظرية الماركسية اي تغيير في البناء الاجتماعي وخاصة في الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويظهر ذلك بوضوح في النقاط التالية:**

(1) انتقلت السلطة في النظام الرأسمالي من الطبقة الرأسمالية إلى الطبقة العاملة او طبقة العمال في النظام الماركسي او الحزب وهنا حدث تقلب وليس تغييراً؛

(2) انتقلت وسائل الانتاج من الفرد في النظام الرأسمالي إلى الحكومة او الحزب في النظام الماركسي؛

(3) انتقل الربح من الفرد إلى الحكومة وهنا نلاحظ ان ظاهرة الربح مازالت موجودة في النظرية الماركسية علما بان ظاهرة الربح هذه هي من ظواهر الاستغلال الذي يجب ان يتم تغييره جوهريا حتى يتحقق اقامة مجتمع جديد.. مجتمع الشركاء وغايته تكوين مجتمع سعيد (المجتمع الاشتراكي) (**وذلك بتحويل المجتمع إلى مجتمع انتاجي بالكامل وبلوغ الانتاج درجة اشباع الحاجات المادية لافراد المجتمع**) من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر. **ان النظرية العالمية الثالثة** تعتبر النشاط الاقتصادي نشاطاً إنتاجياً من اجل اشباع الحاجات المادية وليس نشاطا غير انتاجي او نشاط يبحث عن الربح من اجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات؛

(4) اما بخصوص النشاط الاقتصادي فقد انتقل من سيطرة الفرد في النظام الرأسمالي إلى سيطرة الحكومة في النظام الماركسي. وهذا يعني ان عملية السيطرة مازالت موجودة داخل المجتمع الامر الذي ادى إلى وجود علاقات غير عادلة ادت هي بدورها إلى ايجاد ظواهر استغلالية تنشأ عنها علاقات ظالمة غير انسانية. ان الطريق الوحيد لبناء مجتمع اشتراكي سعيد انساني لا يمكن ان يتحقق الا عندما تختفي عملية السيطرة والتسلط والتحكم في الحاجات المادية والمعنوية للانسان والرجوع إلى القواعد الطبيعية التي هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية وذلك لان هذه القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادية وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد، اما عمليات استغلال

انسان لانسان واستحواذ فرد على اكثر من حاجته من الثروة فهي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال و إذا حللنا عوامل الانتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الآن ودائما، نجدها تتكون حتما من عناصر اساسية وهي مواد انتاج، وسيلة انتاج ومنتج. والقاعدة الطبيعية للمساواة هي: ان لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة في هذا المجتمع، لانه إذا سحب واحد منها لا يحدث نتاج، ولكل عنصر دوراً أساسياً في عملية الانتاج وبدونه يتوقف الانتاج (من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 81-82) **وهكذا نجد ان النشاط الاقتصادي طبقا للنظريتين الرأسمالية والماركسية لم يتغير، ولم تتمكن النظريتان السابقتان من ايجاد حلول جذرية ونهائية للمشكلة الاقتصادية حيث حدث تغيير شكلي (تقلب لتلك المشاكل برغم المحاولات التحويرية التي زعمت الماركسية انها ستحل المشكل).**

ولنوضح ذلك نعطي بعض النقاط التي حدث فيها نوع من التقلب:

(1) ان النشاط الاقتصادي نفسه مازال موجها وتحت سيطرة الحكومة (الماركسية) او الحزب (كان في النظام الرأسمالي تحت سيطرة الفرد والآن تحت سيطرة الحكومة).

(2) العلاقات الاقتصادية مازالت علاقات تحكمية تسلطية، عمال .. اصحاب علاقات ظالمة برغم التطورات التي حدثت لمحاولة حل مشكلة العمل .. «**العمل أي: العلاقة بين العمال وأصحاب العمل.. بين المالكين والمنتجين، منها تحديد ساعات العمل، واجرة العمل الاضافي والاجازات المختلفة، والإعتراف بحد ادنى للاجور، ومشاركة العمال في الأرباح والادارة، ومنع الفصل التعسفي، والضمان الاجتماعي، وحق الاضراب، وكل ما حوته قوانين العمل التي لا يكاد يخلو تشريع معاصر منها. وحدثت ايضا تحولات لا تقل اهمية عن تلك في جانب الملكية من حيث ظهور انظمة تحد من الدخل، وانظمة تحرم الملكية الخاصة وتسندها للحكومة رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الاقتصادي الا ان المشكلة لازالت قائمة جذرياً مع كل التقلبات والتحسينات والتهذيبات والاجراءات والتطورات التي طرأت عليها والتي جعلتها اقل حدة من القرون الماضية، وحققت مصالح كثيرة للعاملين. الا ان المشكل الاقتصادي لم يحل بعد في العالم**» (من الفصل الثاني من الكتاب الأخضر ص 75-76).

(3) استمرار ظاهرة الاجراء في النظام الماركسي وهذا يعني ان مشكلة العمال مازالت قائمة ولم تحل حلا نهائيا ـ حيث كان العمال في النظام الرأسمالي تابعين للفرد او الطبقة الرأسمالية واصبحوا في النظام الماركسي تابعين للحكومة (او الحزب) يعني ان الذي حدث هو قلب او تقلب لوضعية العمال من اجراء تابعين للفرد او تابعين للحكومة ـ فالعمال مازالوا عمالاً اجراء في الحالتين ـ وهذا يعني تقلبا وليس تغييراً يعني ايجاد حل نهائي للمشكلة. وذلك عن طريق الغاء الاجرة ـ و إقامة مجتمع الشركاء.

«**ان الاجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل اجر من صاحب العمل .. بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد او حكومة فالعاملون من حيث علاقتهم بالمالك او بالمنشأة الانتاجية، ومن حيث مصالحهم الخاصة واحدة .. فهم اجراء في كل الحالات الموجودة الآن في العالم**».
(من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 78-79).

(4) انتقال الملكية ـ ملكية وسائل الانتاج من الفرد (في النظام الرأسمالي إلى الحكومة في النظام الماركسي) هو في الحقيقة نوع من التقلب لم يقدم حلا جذريا وحاسما لمشكلة الملكية لتحقيق مجتمع الشركاء ـ الذي غايته تحقيق حرية وسعادة كل الناس «**وهكذا فإن التطور**

الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد إلى يد لم تحل مشكلة حق العامل في الانتاج ذاته الذي ينتجه مباشرة، وليس عن طريق المجتمع او مقابل اجرة. والدليل على ذلك هو ان المنتجين لايزالون أجراء رغم تبديل اوضاع الملكية. ان الحل النهائي هو إلغاء الأجرة وتحرير الانسان من عبوديتها، والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية. ان القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية» (من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 80-81)؛

(5) ملكية الانتاج نفسها حدث فيها نوع من التقلب ولم يحدث فيها اي نوع من التغيير الذي يضمن قيام علاقات انسانية عادلة تحقق مجتمعا سعيدا متحررا من كل ادوات التحكم والتسلط والاستغلال والعبودية والاجرة والايجار. ان الماركسية قد نقلت ملكية الانتاج من الفرد إلى الحكومة ولم تعالج مشكلة الذين قاموا بالانتاج انفسهم حيث بقوا اجراء وهذا بالطبع يعد بعدا عن القاعدة الانسانية التي تضمن تحقيق المساواة واقامة مجتمع اشتراكي جديد غايته سعادة المجتمع ككل وبناء على ذلك لابد من تطبيق القاعدة الطبيعية للمساواة وتحقيق مجتمع الشركاء وتوزيع الانتاج على عناصر الانتاج بالتساوي «**فالانسان في المجتمع الجديد، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية. او ان يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكا في انتاجها، او ان يقوم بخدمة عامة للمجتمع. ويضمن له المجتمع حاجاته المادية**» (من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 93-94).

(6) ثم إذا نظرنا إلى الادارة وصياغة القرارات والتشريعات نجد كل ذلك مازال تسيطر عليه الاقلية فمثلا كانت الادارة والتشريعات تحت سيطرة الفرد في النظام الرأسمالي ثم اصبحت تحت سيطرة الطبقة او الحكومة او الحزب في النظام الماركسي وهذا يعني ان الوضعية قد تقلبت (من و إلى) دون احداث اي تغيير جوهري يتضمن حلا جذريا وحساسا للمشكلة نفسها، اي مشكلة الادارة و لتشريع او سن القوانين لم تحل بطريقة ديمقراطية حقيقية تحقق السلطة بالكامل للشعب ككل وليس لجهة معينة ونستخلص من ذلك ان ادارة المؤسسات واتخاذ القرارات وسن التشريعات والقوانين كل ذلك لم يتغير او يحل طبقا للنظرية الرأسمالية والماركسية حيث تقلب من الفرد إلى الطبقة او الحكومة.

(7) ظاهرة الربح حدث فيها نوع من التقلب حيث انها لم تختف وان الذي تغير هو الجهة التي تأخذ الربح هل الفرد أو الحكومة؟ ولا يمكن ان يتغير المجتمع ويصل إلى المجتمع السعيد الانساني إلا إذا استطاع المجتمع الاشتراكي الجديد اقامة مجتمع جماهيري تختفي فيه ظاهرة الربح والاستغلال والتحكم «**ان الإعتراف بالربح هو اعتراف بالإستغلال إذ أن مجرد**

الإعتراف به لا يجعل له حداً يقف عنده. أما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة هي محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لانسان.

إن الحل النهائي هو إلغاء الربح، ولكن الربح هو محرك للعملية الإقتصادية، ولهذا فالغاء الربح ليس مسألة قرار بل هو نتيجة تطور للإنتاج الإشتراكي تتحقق إذا تحقق الاشباع المادي لحاجات المجتمع والافراد» (من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 110-111).

(8) ان النظرية الماركسية ايضا لم تحل مشكلة الحاجات الضرورية حلا حاسماً يعني لم تقم بتحرير الحاجات المادية والمعنوية بل وقفت عند حد معالجتها بالقدر الذي يتمشى مع جوهر النظرية نفسها ولذا فقد اضطرت النظرية الماركسية إلى قلب العلاقات الخاصة بالايجار تحولت العلاقة القائمة بين مؤجر العقار والمستأجر اي بين فرد وفرد إلى فرد وحكومة ـ وبذلك يتضح كيف حدثت عملية القلب من جهة إلى اخرى دونما اي تغير جذري او حل حاسم للمشكلة (اي مشكلة الايجار) وهذا يعني ان حاجة من حاجات المجتمع لم تتحرر. **نخلص من ذلك إلى ان النظرية الماركسية ـ برغم انها جاءت بديلا للنظرية الرأسمالية ـ لم توفق في ايجاد الحلول الجذرية والنهائية للمشكلات التي تواجه البشرية ومن هنا كان لابد من ايجاد نظرية عالمية ثالثة تبشر الانسانية بالانعتاق النهائي** من كل القيود والتحكم والاستغلال ولكي يتم تغيير هذا الواقع المتقلب الذي تعيشه المجتمعات البشرية لابد ان يتم التغيير وفق مقولات **النظرية العالمية الثالثة** .. «**ان الحاجات الضرورية للانسان، من السخرية معالجتها باجراءات قانونية او ادارية او ما إليها. وانما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية. ان هدف المجتمع الاشتراكي هو سعادة الانسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية. وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الانسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً. ومضموناً ضماناً مقدساً .. اي ان حاجتك ينبغي ألا تكون ملكاً لغيرك. وان لا تكون عرضة للسلب منك من اي جهة في المجتمع، و إلا عشت في قلق يذهب سعادتك ويجعلك غير حر لأنك عائش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاتك الضرورية»** (من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 108-109).

نستنتج من هذه المقارنات والنقاط السابقة كيف ان العالم لم يتغير تغيرا جذريا برغم ظهور النظرية الماركسية ومحاولتها لتغيير العالم، وهكذا فقد بقي العالم يتأرجح بين النظريتين الرأسمالية والماركسية الامر الذي ادى إلى ان تسير المجتمعات البشرية في اتجاه التقلب والتحول من وضعية رأسمالية إلى وضعية ماركسية إلى وضعية اخرى مزيج، والنتيجة فقد كانت الحلول

تلفيقية اصلاحية قصد من ورائها لتخفيف من الحدة المأساوية التي يعيشها المجتمع البشري ومن هنا نرى ان الحاجة كانت جد ماسة إلى ظهور **نظرية عالمية ثالثة تبشر الانسان اينما كان بالخلاص النهائي من جميع ادوات التحكم والقهر والاستعباد والسيطرة والاستغلال والعبودية.**

(1) ان هذه النظرية «**النظرية العالمية الثالثة هي بشير للجماهير بالخلاص النهائي من كل قيود الظلم والاستبداد والاستغلال والهيمنة السياسية والإقتصادية بقصد قيام مجتمع كل الناس .. كل الناس فيه أحرار حيث يتساوون في السلطة والثروة والسلاح لكي تنتصر الحرية الانتصار النهائي والكامل. لذا فان الكتاب الاخضر يرسم طريق الخلاص أمام الجماهير**» (من الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 112-113).

(2) لتصنع الكيفية والوسيلة التي تتيم بها الجماهير عصرا جديدا هو عصر الجماهير لكي تصل الشعوب كلها في كل مكان لسلطة وتمارسها مباشرة بدون نيابة او وسيط وذلك عن طريق تنظيم نفسها في مؤتمرات شعبية وتكوين لجان شعبية لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية.

(3) وهكذا فان **النظرية العالمية الثالثة** التي الفها كفاح الشعوب ونضالها من اجل الحرية. والسعادة الحقيقية ومن اجل تحرير حاجاتها المادية والمعنوية تقول .. ان هذه النظرية تقدم الحلول الحاسمة والجذرية والعملية والانسانية لكل شعوب العالم من اجل ان تتأكد انسانية الانسان وحرية الانسان في اي مكان من العالم.

بعد هذا العرض الموجز عن **النظرية العالمية الثالثة** وكيف انها جاءت ثورة على الواقع المتقلب الذي تعيشه المجتمعات البشرية يجدر بنا ان نعطي فكرة عن الاسس التي يقوم عليها المجتمع الجماهيري الجديد الخالي من كل الامراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا الجانب السياسي: الاساس هو لا ديمقراطية بلا مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان ولا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل سياسيا.

(1) السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي ترسيخا لسلطة الشعب وقيام مجتمع الشعب السيد والقائد الذي بيده السلطة والثروة والسلاح.

(2) يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها.

(3) اما عن الكيفية او الاسلوب الذي فيه تتم هذه الممارسة عن طريق المؤتمرات الشعبية تقسم بالطريقة التالية:

أولا: يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية اساسية.

ثانيا: يختار كل مؤتمر امانة له.

ثالثا: من مجموع امانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير اساسية.

رابعا: ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الاساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية.

خامسا: تصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية. وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسئولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة وبهذا تصبح الادارة شعبية والرقابة شعبية.

سادسا: الرقابة يقيمها الشعب على نفسه وينتهي التعريف التقليدي البالي للديمقراطية الذي يعتبر الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه).

سابعا: المواطنون جميعا الذين هم اعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفيا أو مهنيا إلى فئات مختلفة .. لذا عليهم ان يشكلوا مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم. علاوة على كونهم مواطنين اعضاء في المؤتمرات الشعبية الاساسية او اللجان الشعبية.

فالنقابيون هم مواطنون اصلا قبل ان يكونوا منتمين إلى وسط مهني شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين من حقهم ان يكونوا في اللجان القيادية للمؤتمرات وهو في هذه الحالة مواطن عادي شأنه شأن بقية المواطنين بعد ذلك هو مهني ينتمي إلى نقابة معينة ووسط مهني معين له نقابة معينة (حديث القائد عن عملية التصعيد لقيادات المؤتمرات الشعبية الاساسية لعام 1398هـ / 1978م.

ثامنـا: لا فرق بين الرجال والنساء في حقوقهم السياسية والانسانية.

تاسعا: مؤتمر الشعب العام: هو الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فهو عبارة عن لجنة صياغة وعليها بعد ان يطرح جدول الاعمال. وبعد أن تناقشه المؤتمرات الشعبية وتتخذ فيها قرارات توصية على مؤتمر الشعب العام أن يصوغها في صورة قرارات. وعلى اساس هذه التوصيات تبقى تلك الامانة او تغير .. يسقط امينها او يحاسبه.

«ان ما تتناوله المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه امانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وان ما يصوغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع دورياً او سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية. ان مؤتمر الشعب العام ليس مجموع اعضاء او اشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية انه لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. بذلك تنحل مشكلة اداة الحكم وتنتهي الادوات الدكتاتورية.

ويصبح الشعب هو اداة الحكم وتحل نهائيا معضلة الديمقراطية في العالم» (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر).

عاشرا: شريعة المجتمع.

(1) «مقدسة وذات احكام ثابتة غير قابلة للتغيير او التبديل بواسطة أي أداة من ادوات الحكم، بل اداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع» (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر)؛

(2) «شريعة المجتمع تراث انساني خالد ليس ملكاً للاحياء فقط. ومن هذه الحقيقة كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عابه لوناً من الهزل». وهكذا تحل مشكلة الديمقراطية حلا نهائيا بقيام الديمقراطية الشعبية المباشرة وتنتهي الادوات الدكتاتورية ويصبح الشعب هو اداة الحكم، عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية المهنية ومؤتمر الشعب العام.

«**فالمؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية. إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الاسلوب، اسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطي. إن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الاسلوب، المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية. المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من اجل الديمقراطية، المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للفكر الانساني الذي استوعب كافة التجارب الانسانية من اجل الديمقراطية**» (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر).

«**إن هذه النظرية الجديدة تقوم على اساس سلطة الشعب دون نيابة او تمثيل .. وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال، غير تلك المحاولة القديمة للديمقراطية المباشرة المفتقرة إلى امكانية التطبيق على أرض الواقع والخالية من الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبي على المستويات الدنيا**» (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر).

«**ان النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمقراطية الشعبية المباشرة، إذن انحلت مشكلة الديمقراطية نهائيا في العالم. ولم يبق امام الجماهير إلا الكفاح للقضاء على كافة اشكال الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم الآن، والتي تسمى زيفاً بالديمقراطية بأشكالها المتعددة .. من المجالس النيابية إلى الطائفة والقبيلة والطبقة إلى الحزب الواحد إلى الحزبين إلى تعدد الاحزاب**» (من الفصل الاول من الكتاب الاخضر).

وايماناً بما جاءت به هذه **النظرية العالمية الثالثة** من حلول انسانية جاءت تطبيقاتها العملية في هذه البقعة من العالم حيث اعلن الشعب العربي الليبي (المجتمع في الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية .. مؤتمر الشعب العام يوم 12 من شهر ربيع الاول 1397هـ ـ الموافق 2 من مارس 1977م) عن قيام وتجسيد سلطة الشعب وقيام اول جماهيرية في التاريخ وهكذا يتأكد عمليا قيام مجتمع الجماهير مجتمع الانسان والانسانية مجتمع العلاقات العادلة مجتمع كل الناس ـ انه مجتمع الحرية.

مجتمع الحرية ـ مجتمع الاحرار والحرية ـ مجتمع التحرر من جميع القيود والضغوط وادوات التحكم والقهر والاستعباد والاستغلال، انه مجتمع الانعتاق النهائي من كل ادوات العسف والعبودية والظلم التي ترسف فيها البشرية في هذا الكون الذي يشهد ويسجل نضال البشرية من اجل التحرر والحرية من اجل الوصول إلى ما تبشر به النظرية العالمية الثالثة ـ من أجل تأكيد إنسانية الانسان.

«(وفقا للفصل الاول من الكتاب الاخضر) تحل مشكلة الديمقراطية، باقامة سلطة الشعب. ولكن بالفصل الثاني من الكتاب الاخضر يعطي لهذه الديمقراطية السياسية المحتوى الاقتصادي، محتواها الحقيقي بحل ـ المشكل الاقتصادي» (مداخلة القائد) الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي ـ جامعة مدريد المستقلة 1-4 من ديسمبر 1980م الجزء الاول ـ ص 305.

نلخص مما سبق بان الحرية السياسية تتحقق عن طريق الديمقراطية الشعبية المباشرة الجديدة. ولكن لكي تنتصر الحرية ويقوم مجتمع الجماهير لابد ان تتحقق الحرية الاقتصادية باقامة مجتمع الشركاء والغاء الاجرة وتحرير الانسان من عبوديتها، حيث ان العمل مقابل اجرة اضافة على كونه عبودية للانسان، فانه عمل بدون بواعث على العمل لان المنتج فيه اجير وليس شريكا ونستطيع ان نوجز الاسس التي يقوم عليها المجتمع الاشتراكي الجديد الذي يحقق الحرية الاقتصادية وهذا ما يوضحه الجانب الاقتصادي للنظرية.

ثانيا: الجانب الاقتصادي للنظرية العالمية الثالثة في النقاط التالية:

1 ـ اقامة مجتمع الشركاء وتحرير الحاجات الضرورية للانسان.

2 ـ الغاء الاجرة وتحرير الانسان من عبوديتها والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حررت العلاقة مثل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية.

3 ـ ان القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع الوحيد في العلاقات الانسانية.

4 ـ ان حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته. فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد انسان لانسان والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من تحكم

جهة ما في حاجات الانسان. (في الحاجة تكمن الحرية).

5 ـ «الذي ينتج هو الذي يستهلك» الفصل الثاني ـ ص 78.

6 ـ «ان الاجراء مهما تحسنت اجورهم هم نوع من العبيد» الفصل الثاني ص 78.

7 ـ «ان الاجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل اجر من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد او حكومة» من الفصل الثاني ص 78-79.

8 ـ «ان القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادي، وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد، أما عمليات استغلال انسان لانسان. واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال» (من الفصل الثاني ص 81-82).

9 ـ عوامل الانتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الآن، ودائما نجدها تتكون حتما من عناصر انتاج اساسية، وهي مواد انتاج، ووسيلة انتاج، ومنتج. (من الفصل الثاني ص 82).

10 ـ القاعدة الطبيعية للمساواة هي: ان لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة في هذا الانتاج. لانه إذا سحب واحد منها لا يحدث انتاج، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الانتاج، وبدونه يتوقف الانتاج.

11 ـ في الحاجة تكمن الحرية .. الحاجة: ان حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد انسان لانسان، والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي. والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الانسان. (من الفصل الثاني ص 90).

12 ـ تحرير الحاجات من المتحكمين فيها ممثلا في الحاجات الضرورية: 1 ـ المسكن، 2 ـ المركوب. 3 ـ المعاش. 4 ـ الارض، 5 ـ تحرير السلع التموينية، (غذائية وحاجات استهلاكية).

1 ـ **المسكن**: حاجة ضرورية للفرد والاسرة، فلا ينبغي ان يكون ملكاً لغيره لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها، إن المحاولات التي تبذلها الدول من أجل معالجة مشكلة المسكن ليست حلاً على الاطلاق لهذه المشكلة، والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي، وهو ضرورة ان يملك الانسان مسكنه، بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها سواء أكانت هذه الأجرة

لحساب خاص أم عام. فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الانسان بما فيها المجتمع نفسه، فلا يحق لاحد ان يبني مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره، لأن المسكن عبارة عن حاجة لانسان آخر، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الانسان، وفي الحاجة تكمن الحرية. (من الفصل الثاني ص 90؛91).

2 ـ **المعاش**: حاجة ماسة جداً للانسان، فلا يجوز أن يكون معاش أي انسان في المجتمع أجرة من أي جهة أو صدقة من أحد، فلا اجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء .. فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود اشباع حاجاتك، أو يكون حصة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان. (من الفصل الثاني ص 91-92).

3 ـ **المركوب**: حاجة ضرورية أيضاً للفرد والاسرة، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك، فلا يحق في المجتمع الاشتراكي لانسان أو جهة أخرى أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها، لان ذلك تحكم في حاجة الآخرين. (من الفصل الثاني ص 92).

4 ـ **الارض**: الارض ليست ملكا لاحد ـ ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره باجر أو بدونه، وفي حدود إشباع حاجاته.

5 ـ تحرير بعض الحاجات المادية الضرورية الاخرى (السلع التموينية ـ الاستهلاكية وذلك عن طريق إلغاء الاستغلال الذي كانت تمارسه التجارة الخاصة والجمعيات التعاونية في جميع حلقات هذا النشاط وتغيره جذريا بنشاط اقتصادي بغرض عدم الاستحواذ على كمية من تلك الثروة اكثر من اشباع حاجاته، لان المقدار الزائد عن حاجته هو حق للافراد الآخرين. ولكن يحق له الادخار من حاجاته من انتاجه الذاتي وليس من جهد الآخرين، ولا على حاجات الآخرين لانه لو جاز القيام بنشاط اقتصادي اكثر من اشباع الحاجات لحاز انسان اكثر من حاجاته، ولحرم غيره من الحصول على حاجاته.

6 ـ ان الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة انسان آخر من ثروة المجتمع.

7 ـ ان العمل مقابل اجرة اضافة على كونه عبودية للانسان كما اسلفنا، هو عمل بدون بواعث على العمل لان المنتج فيه اجير وليس شريكا والصحيح ان اقامة مجتمع الشركاء واخفاء (مجتمع الاستغلال .. مجتمع الاجرة والايجار والاتجار، مجتمع الخدم .. مجتمع

الطبقات والاسياد) يجب أن يتحقق ليعيد للانسان كرامته.

8 ـ إن ما وراء اشباع الحاجات فهو يبقى اخيرا ملكا لكل افراد المجتمع، اما الافراد فلهم ان يدخروا ما يشاؤن من حاجاتهم فقط، إذ أن الاكتناز فوق الحاجات هو تعد على ثروة عامة.

9 ـ لا يجوز التفاوت في ثروة الافراد في المجتمع الاشتراكي الجديد الا للذين يقومون بخدمة عامة ويخصص لهم المجتمع نصيبا معينا من الثروة مساويا لتلك الخدمة، ان نصيب الافراد لا يتفاوت الا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة اكثر من غيره، وبقدر ما ينتج اكثر من غيره.

10 ـ **وضع حد نهائي للطغيان** وايجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً.

11 ـ **العودة إلى القواعد الطبيعية** التي حددت العلاقات قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية، ان القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية.

12 ـ **تحقيق الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية**: وذلك عن طريق استيلاء الشركاء على المصانع والمنشآت الانتاجية وازاحة الادارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام إلى الابد. والادارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص إلى الابد، وان يقيموا على انقاضها الادارة الشعبية. ادارة المنتجين لكي تتم السيطرة على المنشآت الانتاجية للمنتجين وحدها بالكامل، وتتأكد وتتحقق وتنتصر سلطة المنتجين في المنشآت، والمصانع ـ فلا سلطة على المنتجين في المنشآت ـ والمصانع ـ الخ. الا سلطتهم هم التي يقيمونها بارادتهم الحرة، وبذلك تتحقق الحرية السياسية ـ عن طريق الادارة الشعبية في كل المواقع الانتاجية وتتحقق الحرية الاقتصادية عن طريق اقامة علاقات عادلة باقامة مجتمع الشركاء وهكذا فان **(بدون حل المشكل الاقتصادي حلا حاسما لصالح الكادحين ونهائيا فان الديمقراطية تبقى قضية صورية ويبقى النظام السياسي نظاماً هزليا يمثل دورا لمصلحة الاستغلال وقتل الحرية ذاتها)** ـ من خطاب القائد في العيد التاسع للثورة ـ 1978م.

المراجع الاساسية:

1 ـ الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول.

2 ـ الكتاب الاخضر ـ الفصل الثاني.

3 ـ محاضرة القائد بالمدرج الاخضر ـ (العالم يتقلب ولم يتغير).

4 ـ ندوة بنغازي ـ حول الكتاب الاخضر. جامعة قاريونس.

5 ـ ندوة مدريد ـ جامعة مدريد ـ حول الكتاب الاخضر.

6 ـ الحرية ـ والسلطة ـ في الكتاب الاخضر ـ ندوة كراكاس 1981/. بقلم نوري سويدان ـ محمد الملهوف ـ جامعة الفاتح.

7 ـ السجل القومي ـ السابع ـ الثاني عشر.

8 ـ البيان الثوري ـ للاخ القائد في العيد التاسع لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1978.

9 ـ د. محمد لطفي فرحات (العالم يتقلب ولم يتغير) جامعة الفاتح المدرج الاخضر ـ الدورة الاولى.



أزمة الثورة

سالم علي الدالي
كلية القانون - جامعة قاريونس

3



● أزمـــة الــثــورة

مــدخـــل:

الانسان في هذا العالم الذي نعيشه.. العالم المليء بالتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا امل للانسان فيه الا **بالثورة** ولا امكانية لتغيير هذا العالم الا **بالثورة** انها الطريق الوحيد امام هذا الانسان ليتخلص مما هو فيه من الظلم والعسف والدكتاتوزية والذي اصبح الانسان فيه فاقدا لحريته وآدميته تتحكم فيه القوى التي تملك الإمكانات الاساسية من السلطة والثروة والسلاح.

لقد وردت عدة تعريفات للثورة وقد اتفقت جميع هذه التعريفات على ان الثورة هي التغيير نحو الافضل.

ان **الثورة** هي «علم تغيير المجتمع نحو الافضل» وكلمة العلم هنا تعني ان التغيير ليست عملية تلقائية تحدث مصادفة كما يفسرها علم الاجتماع الماركسي في انها مجرد اعادة للتوازن المفقود بين علاقات الانتاج وادوات الانتاج او انها تحدث عندما تنضج الظروف.

ان هذا القول لا يفسر شيئا على الاطلاق إذ إننا نظل نجهل متى تنضج الظروف؟ ثم من يحكم على الظروف بأنها نضجت او لم تنضج بعد.

ان **التغيير** هو عملية واعية ومقصودة ولهذا جاء التعريف بالثورة على انها تعني كشف العلاقات الظالمة وهدمها وبناء علاقات جديدة اي ان الثورة تمر بلحظات ثلاث لا غنى عنها في حركة الثورة هي:

الوعي: بالعلاقات الظالمة حتى يتم الحكم القيمي على العلاقات السائدة في المجتمع بأنها ظالمة حتى يتم الثورة عليها وهذا لن يتم إلا وفق المنهج الثوري الذي يكتشف الانسان من خلاله امكانية مستقبلية تكون فيها علاقات افضل ويعيش فيها الانسان حياة افضل.

الهدم: الذي يأتي بعد عملية الوعي بالعلاقات الظالمة إذ أن الانسان ما ان يكتشف ان العلاقات التي تحكمه هي علاقات ظالمة ويقتنع بوجود بديل مستقبلي افضل من هذه العلاقات حتى يثور على هذه العلاقات ويقضي عليها.

والبناء: بعد هدم العلاقات الظالمة التي تكوّن تركيبة المجتمع القديم تأتي عملية البناء اي بناء قواعد وعلاقات سليمة عادلة على انقاض العلاقات القديمة الظالمة وفق المنهج الثوري (**النظرية الثورية**) الذي على اساسه يتم اكتشاف العلاقات الظالمة.

ولا يكفي أن تقع الثورة داخل أي مجتمع إذ إن الثورة عرضة للفشل، بعد أن تتأزم أي انها تقع في محظور الازمة التي وقعت فيها كثير من الثورات التاريخية السابقة التي كادت تؤدي إلى قيام جماهيريات في الماضي منذ عشرات السنين وكادت البشرية تنتصر في عصر مضى وتقيم سلطة الشعوب وينتهي العسف والاستغلال وكل اشكال الظلم والطغيان وكانت النتيجة التي أدت إليها انتكاسة تلك الحركات التاريخية هي ان الشعوب تدفع الثمن ضحايا من البشر في كل مطلع شمس على درب الخلاص من الدكتاتورية والاستغلال.[1]

وسنتناول في هذا البحث بشيء من التفصيل وبقدر الامكان **أزمة الثورة** (اي ثورة) واسباب هذه الازمة وعن الازمة التي وقعت فيها الثورات التاريخية السابقة وأدت إلى انتكاستها.

أزمة النظرية (الايديولوجية):

إذا امتلكت الثورة نظرية ثورية استطاعت ان تشرحها للجماهير وان تقنع الجماهير بها فإنها تمتلك بذلك زمام المبادرة في ان تنتصر للجماهير و إلى الابد.

ان الوعي بالعلاقات الظالمة لا يمكن ان يتم إلا عن طريق النظرية الثورية كمنار يضيء طريق الخلاص حتى تستكشف الجماهير وجود هذه العلاقات، انها تقدم كبديل عن العلاقات التي تسود المجتمع حيث إن الثورة ان لم تكن لها ايديولوجية تحل بها المشكلات التي تواجه الجماهير فستجد نفسها في دوامة الفوضى والغوغائية بعد ان انتصرت في ان تقضي على رموز النظام القديم ولم تجد البديل لهذا النظام الذي كان قائما فتجد نفسها حائرة في وضعية تفقد فيها استثمارها للانتصار الذي حققته مما يؤدي إلى عودة الوضع الذي كان قائما.

ان **النظرية** لا يمكن ان تكون هي البديل المطروح امام الجماهير يحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا إذا كانت هذه النظرية:

شمولية النظرة ـ واقعية التطبيق ـ ان تقتنع الجماهير بها. ان تكامل هذه الجوانب المهمة للنظرية هو الذي يعطي للنظرية شرعية التطبيق وان تستمر الثورة في غياب رمز الثورة.

أولاً: الشمولية:

النظرية التقدمية التي تصلح ان تكون نظرية الثورة هي التي تكون نظرتها شمولية لمجالات الحياة الاجتماعية حيث لا يقتصر تناولها لمجال واحد من المجالات الحياتية دون غيره من المجالات

المكونة لحياة الجماعة التي تحتاج إلى هذه النظرية لمعالجة امورها العامة واليومية.

انها تقدم الحلول الجذرية الشاملة لجميع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجماهير.

وهذه الحلول قد تؤلف مصدر الازمة في ذاتها إذا كانت وقتية سريعة التحقيق تنتهي بانتهاء الفترة الزمنية التي وضعت فيها وتصبح الثورة في هذه الحالة في موقع الدفاع كما يعمل اي نظام سلطوي في مواجهة الجماهير المتسلط عليها.

ثانيا: واقعية التطبيق:

إذا كانت النظرية تؤلِّف حلولا خيالية طوباوية بعيدة عن الواقعية فانها تؤلِّف الازمة في ذاتها .. ان النظرية الجماهيرية هي النظرية التي يكون مضمونها ومحتواها واقعيين بعيدين عن المثالية تمس مشاكل الجماهير الحقيقية والمعاناة اليومية للانسان ولا يبتعد بها إلى الخيال الذي لا يمت بصلة إلى مصالح الجماهير.

ان ثمَّة حقيقة نوردها وهي ان كل البرامج الثورية التي اعتمدتها الثورات كنظريات لها كانت تفتقر إلى الواقعية وكانت مجرد افكار بعيدة عن الواقع المعاش للجماهير هذا بالإضافة إلى كونها غير شمولية في نظرتها إلى جوانب الحياة.

ان عجز الثورات السابقة عن حل مشكلات الانسان كانت نتيجة الابتعاد المقصود او غير المقصود عن جوهر هذه المشكلات وكانت الحلول التي تقدم مجرد حلول تلفيقية اصلاحية ليست الا.

ثالثا: اقتناع الجماهير بها:

إذا وضع المنهج الثوري وتم تطبيقه في وضعية غُيبت فيها الجماهير عن المشاركة في تطبيق هذا المنهج وقع المحظور الخطير وهو الازمة إذ يتحول التطبيق عن جماهيرية النظرية.

ان الدكتاتورية في تطبيق النظرية الثورية يفقد الشعبية التي قد تكسبها هذه النظرية وتصبح مجرد قرارات تتلقى من فوق غصبا عن ارادة الجماهير التي يتم تنفيذ هذه القرارات عليها برغم ان هذه القرارات في مصلحة الجماهير ولكن الجماهير نتيجة الوعي المشوش والتراكمات التاريخية الموجودة مسبقا في عقلية الجماهير قد لا تعي مصالحها وتبدأ في معارضة ضد السلطة التي فرضت عليها هذا البرنامج تستغله القوى المعادية للجماهير لكسب شعبية لمعارضتها للبرنامج الثوري.

إن وجود الاقتناع المسبق للتطبيق ضروريٌّ جدا حتى يكون لدى الجماهير الحرص على

ضرورة تطبيق هذا المنهج الثوري وتكسب الشعبية لهذا المنهج وتستطيع الجماهير وفق هذا المنظور ان تضع يدها على مصدر الظلم في المجتمع وتجتثه وتحل محله البديل الذي اتخذته بعد ان وعته كحل جذري لجميع المشاكل التي تواجهها.

ان وجود هذه الاشتراطات يجعل النظرية في مأمن عن التأزم وغياب احد هذه الشروط كفيل باحداث الازمة في النظرية .. ان كل التجارب التاريخية التي تعتبر قد انتقلت من الضياع وانعتقت من الفشل قد فشلت بالفعل لانها لم يوجد لها محتوى، لم يوجد لها برنامج يقدم كبديل مستقبلي يحقق الوضعية التي تشعر فيها الجماهير بالحرية والسعادة.

ان الثورة الناصرية قد وقعت في الازمة وانتهت بمجرد اختفاء الرمز لانها لم تكن لها نظرية ثورية وبقيت الثورة مجرد شعارات جوفاء ترفع وتصفق الناس لها طويلا وكانت كل الخطوات الثورية التي تحققت تم بقرارات، من عبد الناصر وعندما غاب عبد الناصر انتهى كل شيء بعده.

يعني انه لم تكن هناك مقولات ثابتة تحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان هناك برنامج عمل ثوري يعالج المشاكل التي تواجهه باستمرار جسدها الميثاق الوطني، الميثاق الذي قامت به لجنة مكونة من مئة شخص اي انما وضعه عبد الناصر بنفسه.

هذا الميثاق كان عبارة عن برنامج عمل وطني لمدة عشر سنوات ولا يمثل حلولا نهائية للمشكلات التي كانت تواجه الجماهير.[2]

وهذا ايضا ما حدث للثورة الفرنسية العظيمة التي قضت على الباستيل ذلك السجن الرهيب وقوضت الملكية الفرنسية ونشرت مبادىء الحرية والاخاء والمساواة واقامت الجمهورية الاولى في التاريخ الانساني.

هذه الثورة العظيمة كادت تؤدي إلى قيام الجماهيرية من بدايتها وتخلص البشرية مما تعانيه من ويلات العسف والاستغلال والطغيان. ولكنها اصيبت بالفشل القاتل الذي قضى عليها منذ ولادتها في لحظاتها الاولى وانتهت بقفز نابليون على السلطة وعودة الملكية من جديد .. ان سيطرة الفوضى على الثورة والخلط بين الممارسة الحقيقية للثورة وبين الغوغائية ادى إلى اجهاض هذه الثورة وكان لفقدان البديل الثوري الجماهيري لهذه الثورة الجماهيرية هو السبب في الانزلاق في منزلق الفوضى وممارسة الارهاب.

وقد وقفت الجماهير تتفرج على مشاهد الانهيار الكبير للمجتمع الملكي دون ان تجد البديل الذي ينقذها من حالة الفوضى التي بها ويجعل للثورة محتوى يحقق ما تطمع الجماهير في الوصول إليه ويحقق آدمية الانسان وسيادته.

هذه امثلة للثورات التي فقدت الفرصة التاريخية في انقاذ البشرية وتخليصها مما هي فيه

وانتكست ونتيجة لتلك الانتكاسات مازالت الشعوب تدفع الثمن ضحايا من البشر في كل مطلع شمس على درب الخلاص من الدكتاتورية والاستغلال.[3]

ان الذي يهمنا هو العمل الخالد الذي ينفع الناس ويحل مشكلاتهم ويحقق السعادة للانسان ويحقق الحرية .. العمل الذي تنتصر فيه الحرية انتصاراً نهائياً حتى يعيش الانسان دائما سعيداً لانه حر.

فعندما نصل إلى وضع نعرف انه يحقق السعادة لاننا فيه احرار سنحافظ عليه دائما ويبدأ الكفاح دائما يدور حول هذا الوضع.

هذه هي خلاصة المعتقد .. هو ان الانسان يؤمن او يصل ماديا إلى مرحلة يحس فيها انه سعيد لانه حر .. لان جميع القيود قد تكسرت وجميع الضغوط قد رفعت عنه وجميع الظروف السيئة قد زالت.

هذه الوضعية قد يفتقدها الانسان وهذا محتمل ولكن هذا الانسان سيبدأ يكافح دائما لتحقيق هذه الوضعية مرة اخرى .. و إذا تحققت هذه الوضعية او تحقق الايمان بها هنا يصبح العمل خالداً ولا ينتهي بانتهاءشخص او بانتهاء مجموعة او بانتهاء ظرف معين[4] .. ان هذا لن يتحقق الا بوجود الاداة الثورية (**اللجان الثورية**).

أزمة الأداة:

ان الاداة الثورية هي القوة الثورية التي تعتنق الفكر الثوري والتي يناط بها تنفيذ البرنامج الثوري وهي التي تتكفل بشرح النظرية الثورية للجماهير الشعبية .. ان للتنظيم الثوري اهمية قصوى في الثورة فهو المحرض الحقيقي على تفجيرها والاستمرار بها وحمايتها، ان كل الناس يتمنون الحرية والسعادة لكنهم لا يعرفون طريقها ولا يعرفون كيف يقاتلون في سبيلها ولا يعرفون كيف يحافظون عليها. من الذي يمكنهم من ذلك؟

هي القوة الثورية الفاعلة والمحركة .. ان كل التنظيمات الثورية في العالم التي اعتبرت اداة الثورة قد فشلت واصبحت عبارة عن تنظيمات سياسية خالية من اي مضمون ثوري لانها:

أ ــ تسير بدون غاية تسعى إلى تحقيقها وذلك لعدم امتلاكها للنظرية الثورية واصبحت الغاية هي الوصول إلى السلطة وتساوت مع التنظيمات الاخرى وانعزلت عن الجماهير بل وعادت الجماهير.

ب ــ

ان وجود التنظيم الثوري اصلا هو من اجل تحريض الجماهير وقيادتها ثوريا حتى تقوم الجماهير بكل المهام في حكم نفسها وامتلاكها لإمكاناتها والسيطرة على مقدراتها وليست

لحكم الجماهير وتغييبها وقهرها .. ان ممارسة التنظيمات السابقة للسلطة هو الذي ادى إلى اخلالها بمهامها الحقيقية المنوطة بها واصبحت اداة قمع بالنسبة للجماهير لا فرق بينها وبين النظام الرجعي القديم الذي كان قائماً قبل قيام الثورة.

كذلك فان جميع التنظيمات افرزت بيروقراطية ثقيلة قتلت الابداع في نفوس الناس وقضت على التفاعلات الايجابية التي تخرج من صفوف الشعب.

وهي تخلق بحكم وجودها داخل قوقعة التنظيم الضيق والتقاليد المعقدة الثقيلة تخلق كابوساً من الرعب الفكري يئد الطموحات الشعبية العظيمة ممارسا جريمة الارهاب والقهر والعسف وهذا هو سبب مقتل جميع هذه التنظيمات. وبذلك تكون كل التنظيمات الثورية القديمة قد صنفت كعدو للجماهير الشعبية يمارس عليها الدجل من اجل التحكم فيها ويمارس تجهيلها من اجل الاستمرار في السلطة بل ويقمعها ممارسا دكتاتورية مكشوفة بحجة انه يحلم باحلام الجماهير ويحس باحساسها متجاهلا ان الجماهير لا تشعر ولا تحس إلا باحساسها الخاص.

ان وجود التنظيم الثوري الجماهيري التقدمي الذي يختلف عن جميع التنظيمات الثورية السابقة هو الضمان لاستمرارية الثورة لانها هي القوة الثورية الوحيدة في العالم التي ظهرت وليس من مهامها تولي السلطة بممارستها نيابة عن الجماهير.

ان هدف التنظيم الثوري هو تحقيق ظرف مناسب يمكّن الجماهير الشعبية من ان تمارس سيادتها وهيمنتها على مقدراتها (لسلطة والثروة والسلاح) .. **حركة اللجان الثورية هي الحركة** التاريخية الوحيدة التي تحرض على الثورة لا لكي تصل هي إلى السلطة ولكن لكي تمكّن الجماهير من الاستيلاء على السلطة بعد نجاح الثورة الشعبية التي تحرص عليها اللجان الثورية. وتصبح السلطة بيد الجماهير وتستمر بعد ذلك اللجان الثورية في ممارسة التحريض الجماهيري لكي تؤكد سلطة الجماهير. ان المأزق والخلل الرهيب الذي عطل حركة التجارب الثورية السابقة هو وقوعها في ازمة أدت إلى فشلها جميعا لافتقادها للاداة الثورية.

أزمة الرمز:

ان ازمة الازمات هي الخلط بين الثورة والسلطة ان كافة الحركات الثورية في جميع انحاء العالم باسم الثورة مارست السلطة فاصبحت الثورة هي السلطة وعندما تتحول الثورات إلى سلطات تنتهي الاولى وتبدأ الثانية. والثانية ستواجه الثورة وتبدأ الثورة تدافع عن نفسها وفي هذه الحالة تصبح السلطة في يد الاقلية والثورة تمثلها الاغلبية وهذا الذي جعل الانظمة الثورية الماسكة للسلطة في العالم عدوة للجماهير[5]، ومضطرة للقمع وهذه هي ازمة الثورات التي وقعت في العالم.

فالثورة مكروهة لانها اصبحت سلطة على الجماهير وبالتالي وقعت المعارضة من قبل الجماهير للثورة لان الجماهير اكتشفت انه لم يطرأ اي جديد لان الاداة الدكتاتورية السابقة قد حلت محلها اداة دكتاتورية جديدة.

ان الناصرية هي اقرب مثال على ذلك .. ان وفاة **عبد الناصر صديق الجماهير وحبيبها** والملتزم بأهدافها والذي وقف حياته للدفاع عن مصالحها اوجد الجماهير بعده في وضع لم يمكنها من القيام بأي عمل لتقرير مصير حياتها، لقد ترك الامر لمن يحكم الجماهير بعده. وفي هذا كارثة لانه لا توجد ضمانة وتصبح المسألة غيبية ويظل الامر في يد اداة واحدة، ان كل ذلك لم يحصل صدفة وانما هو نتيجة للبرنامج الذي اعتمدته ثورة 23 يوليو وسارت عليه.

فالثورة تحولت إلى سلطة ومارست البرنامج الثوري من خلال السلطة وكل التحولات التاريخية التي حدثت في مصر كانت نتيجة قرارات من عبد الناصر نفسه وتحققت للجماهير مصالح مادية ومعنوية دون ان تدري من اين اتت؟ ولماذا اتت؟.

وعندما انتهى عبد الناصر صاحب القرار الجريء انتهى هذا القرار ومن نفس المكان الذي كان يصدر منه عبد الناصر قراراته جاء من يصدر قرارات تدمر كل المكاسب التي حققها عبد الناصر.

ان كل ذلك **لان** عبد الناصر لم يفصل الثورة عن السلطة .. **ان السلطة هي نقيض الثورة** ولا يمكن ان يسيرا في خط واحد في آن واحد.

إن الثورة تجديد وتحريض ومعارضة والسلطة هي نقيض ذلك .. والثورة لا يمكن ان تقبل قهر الجماهير وقمعها والسلطة تقبل ذلك .. ان عبد الناصر برغم حُبه للجماهير كان سلطة ومادام كذلك فانه وقع في التناقض الدائم بين السلطة والجماهير التي تمارس السلطة بنفسها وممارسة السلطة نيابة عن الجماهير لتحقيق اهدافها يؤدي تدريجيا إلى معاداة الجماهير والسيطرة عليها.

ويمكن ان نضرب مثالا آخر على الثورات التي وقعت في ازمة ممارسة الرمز للسلطة.

ان **الصين** في وجود رمز الثورة وهو (**ماوتسي تونج**) تختلف تماما عن الصين بعد رحيل هذا الزعيم الثوري حيث كانت الصين تتبع خطا سياسيا واقتصاديا ثوريا هو نقيض للخط الذي تتبعه اليوم .. فهل الصين بجماهيرها هي التي كانت بالامس تتبع ذلك الخط؟. وهي التي انقلبت عنه اليوم.

ان الذي حصل هو ان الصين كانت عبارة عن اداة حكم انتهجت خطا ثوريا دون ان تشارك الجماهير في صنع هذا الخط، وما ان انتهت اداة الحكم الاولى حتى تبدلت سياسة البلاد وانقلبت رأسا على عقب وذلك لان (ماوتسي تونج) قد مارس السلطة وغيّب الجماهير ظناً منه انه يمارس السلطة لمصلحة الجماهير وانه يحلم باحلام الجماهير ويحس باحساسها ويعبر عن امانيها

وبذلك خلق الانفصال والعزلة بين الجماهير والسلطة واصبحت الجماهير في واد والسلطة في واد آخر.

ان الحقيقة التاريخية هي ان الانسان مهما كان مخلصا للجماهير محبا لها ليس له القدرة على الاطلاق على التعبير عن اماني الجماهير والشعور باحاسيسها والحكم نيابة عنها.

والنتيجة الحتمية هي انه من يمارس السلطة نيابة عن الجماهير سيصطدم بالجماهير حتى ولو كانت هذه الممارسة من اجل الجماهير ومن اجل مصالحها فالجماهير إما ان تصل إلى السلطة وتستولى عليها و إما ان تقاتل ضد السلطة ليس هناك اي وسط لذلك. ان هذه الازمة لن تنتهي إلا باستيلاء الجماهير على السلطة وممارستها دون وسيط ودون نيابة او تمثيل تحت شعار: «**لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل**» فلا قيمة للثورة إذا كان الرمز الذي قام بالثورة قد تحول إلى اداة سلطة جديدة بديلة للادا ة السابقة و إدعاء ذلك الرمز انه يحس باحساس الجماهير ويعبر عن امانيها ويحلم باحلامها لتغيب الجماهير مما ادى إلى النتيجة التي لا مناص منها وهي اصطدام الجماهير بالسلطة المتمثلة في الرمز.

ان مهمة (رمز الثورة) هو خلق الظرف التاريخي المناسب الذي يمكّن الجماهير من السيطرة على مقدراتها واستعادة حريتها وثقتها بنفسها لكي تقوم الجماهير بتدمير المجتمع القديم بمؤسساته الموروثة وقيمه ومفاهيمه الظالمة وتصنع بارادتها المجتمع النظيف مجتمع الجماهير.

تفادي الازمة:

لقد استطاعت الثورة في ليبيا ان تتفادى الازمة التي وقعت فيها جميع الثورات السابقة وفصلت بين السلطة والثورة وجعلت السلطة جماهيرية تمارسها كل الجماهير وفق مقولة: «**لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية**». **تقرر الجماهير مصيرها بنفسها دون وصاية او دجل.**

وجعلت الثورة تمارسها القوة الثورية المنضوية في الحركة الثورية الجديدة وهي حركة اللجان الثورية التي لا تمارس السلطة بل تمكن الجماهير من ممارسة سلطتها وتأكيدها وترسيخها.

وامتلكت الثورة النظرية الجماهيرية (الكتاب الاخضر) كتصور علمي وعملي لمجتمع جديد خالٍ من كل الضغوط .. انه المجتمع الجماهيري الذي تمتلك فيه الجماهير سلطتها وثروتها وسلاحها.

وكان للثورة اداتها الثورية وهي حركة اللجان الثورية التي تؤكد السلطة الشعبية وتحميها وتستمر بها.

الـمـراجـع :

1 ـ قائد الثورة، الملتقى الرابع للجان الثورية بسبها.
2 ـ قائد الثورة، الملتقى الثاني للجان الثورية بالدرسية.
3 ـ قائد الثورة، الملتقى الرابع للجان الثورية.
4 ـ قائد الثورة، الملتقى الثاني للجان الثورية.
5 ـ قائد الثورة، العيد التاسع للثورة.



العنف والإرهاب

سالم ابراهيم بن عامر

4



● العنف والارهاب

مقدمة

منذ بداية التاريخ. ومنذ اول حدث للصراع بين البشر المتمثل في الخلاف بين قابيل وهابيل شهدت البشرية احداثا كثيرة تميزت بالعنف والارهاب .. فاليعقوبيون تفاخروا بممارستهم الارهاب .. والحشاشون مارسوه مبتدعين اسطورة شيخ الجبل .. وقراصنة الصين احترفوه في مجتمعاتهم السرية التعصبية .. اما امريكا والصهيونية. فقد تفننتا في ابتداع معالم السلوك الارهابي الحديث .. وهكذا أصبح العنف والارهاب من اعقد مشكلات العصر التي تشغل الفكر الانساني .. وتميزا بأصول واسباب نفسية واجتماعية. وسياسية. واقتصادية .. ومثلا جزءاً كبيرا من المشكلة الانسانية، حيث يوجد دائما رجال ونساء .. افراداً أو مجتمعين .. مستعدون لاستخدام وسائل العنف والارهاب لتحقيق طموحاتهم السياسية والاقتصادية بغض النظر عن غاياتها .. ويتجهون إلى السلوك العنيف عندما يعجز الحوار عن تحقيق هذه الغايات .. ويتزايد العنف والارهاب ويتناقص ويستمر في مد وجزر حتى تنتصر نهائيا قضية الحرية .. ولقد قام كثيرون بالعديد من المحاولات لتعريف كل من العنف والارهاب والتمييز بينهما .. وبقيا ـ بالرغم من انهما ليسا من الظواهر ـ المعاصرة بدون تعريف متفق عليه واصبحا يعبران عن معاني مختلفة إلى درجة اصبح فيها كلا منهما يعني عكسه. ولعل ارتباط مدلول العنف بحق الانسان المشروع في الدفاع عن الذات والوجود ورد العدوان واختلاطه بمدلول الارهاب سبب في عدم القدرة على التمييز بينهما والتعريف الدقيق لهما لدى الغرب، بالرغم من بذل العديد من المحاولات لتعريف الارهاب وتمييزه عن العنف الثوري المتعلق بالمواجهة المشروعة للانظمة القمعية التي غالبا ما تكون عسكرية او استبدادية أو فاشية تفرض على مجتمعاتها بؤسا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .. ويفرضون على الجماهير افكارا وعقائد، ونظما لا تنبع من مشاكلها .. حتى وان تناولت بعضا من مشاكلها في بعض من الاحيان بهدف التخدير والتمويه.

ولعل بروز مشكلة الحرية في القرون الوسطى، ادى إلى ان يتجه المفكرون في معالجتهم للقضية إلى اثارة مشكلة الحاكم الطاغية وتأكيدهم ضرورة استخدام العنف «الذي سمي آنذاك بالارهاب» ضده .. ولم يصلوا بذلك إلى الحل الامثل لمشكل الحرية .. بل توجهوا فقط

إلى فكرة القضاء على الحاكم الطاغية والبحث عن العدالة دون وضع حل لمشكلة السلطة التي ابقوا عليها كما هي .. كما ذهب في ذلك العديد من الكتاب امثال (كارل هاينز) الالماني الديمقراطي الراديكالي «1880/1809» مريانا «1623/1536» وجورج بوكانان «1582/1506»، و(البيري) شاعر الحرية في ايطاليا، و(بوناروتي)[1] .. وأصبح للممارسات المتصفة بالعنف أو الارهاب اهداف سياسية واقتصادية ادت إلى اتجاهها إلى مرحلة قلب نظام الحكم وبرز ذلك اكثر في اوروبا في حركة (الكربوناري) وفي الثورة الفرنسية.

وزادت حدة المواجهة في العصر الحديث بين القوى الثورية الساعية للتخلص من الظلم والاستبداد، وبين القوة الامبريالية المستبدة بحرية الشعوب والمستمرة في بناء العلاقات الظالمة بينها .. وقد تمثل ذلك في مئات الانقلابات في كل من افريقيا، وامريكا اللاتينية، وآسيا .. وحدوث العديد من المذابح مثل **بيافرا، وفيتنام، وفلسطين** «دير ياسين وصبرا وشاتيلا» .. ومخرت القوة الارهابية عباب البحر والمحيطات بهدف التأثير على الشعوب بالترهيب لاتخاذ مواقف لا ترغب في اتخاذها.

هكذا ومنذ أوائل الستينيات من هذا القرن دخلت كلمة **الارهاب** المعجم اليومي لوسائل الاعلام وخاصة في الغرب هادفة بذلك إلى تحقيق هدفين .. **اولها** الصاق صفة الارهاب بكل الحركات الثورية والحركات التحررية في العالم، المناهضة بقوة السلاح لكل انواع السيطرة والظلم .. **وثانيهما** اظهار الغرب بمظهر حامي الديمقراطية في العالم.

وهكذا شن الغرب حملاته الفكرية والاعلامية الدعائية ضد «الارهاب» المزعوم تتزعمه امريكا بهدف القضاء على الثورة، والقضاء على المعارضة في داخله مستخدمة نفس الاساليب وخير مثال على ذلك (المكارثية).

ان الحقيقة السياسية الواقعية التي يقرها معظم علماء السياسة والاجتماع وباستقراء الاحداث تحدد أن الارهاب لا يخدم سوى الانظمة الدكتاتورية البوليسية والمتسلطة واقصى صوره التسلط الذي تمارسه **ربة الارهاب أمريكا** ضد شعوب العالم الاخرى باستخدام سياسة التجويع، وسياسة القمع .. وسياسة التركيع التي تمارسها تؤلّف خلاصة السلوك الارهابي الذي تمارسه الدول على دول اخرى .. ومارست امريكا ولاتزال منذ نشأتها سلوكا ارهابيا، ضد الافراد والمجموعات والشعوب. وتمثل العنصرية والمادية المتكالبة مستخدمة كل وسائل الارهاب البدني والسياسي والاقتصادي والثقافي والاعلامي وخير مثل لذلك ممارسات امريكا ضد شعوب **الهنود الحمر والزنوج** .. **فمنذ** أن أبحرت السفن الثلاث نينا وبنتا وسانتا ماريا عام 1492 وحتى الآن تميز تاريخها بالارهاب تملؤه الاحداث و مشاهد الدم والقتل والابادة بسيادة

السيف والمسدس والمدفع والقنبلة الذرية .. ارهبت الهنود .. ارهبت السود .. وارهبت نفسها وبعد ان اقتنعت برهبتها اصبحت هي ذاتها الارهاب كله ونصبت له تمثالا ليعبد .. وفي تاريخها الكثير .. فلا يمكن ابدا نسيان اجمل مدن الدنيا **تينوشتيلان** مهدمة مختلطة بدماء زعيمها **مونتزيوما** .. ولا يمكن نسيان يوم الثاني والعشرين من ابريل عام 1889 الذي فتحت فيه أبواب آخر الاقاليم الهندية للمستوطنين ضاربة بمعاهداتها عرض الحائط ليبدأ شلال الدم الأخير ويتحرك قطار الموت لتصبح محصلته ابشع عملية ابادة عرفها تاريخ الانسانية حيث انقرض الهنود صانعو السلال .. والهنود البويبلوا .. والهنود بناة المصاطب والهنود الايروكيوس .. وهنود ارض النار .. والهنود سكان البيوت الطويلة .. وهكذا انقرضت الامم الهندية وبقي قليل من الهنود سكان السهول يحتاجون الآن إلى هيئة مماثلة (لهيئة الامم المتحدة لحماية الحيوانات المنقرضة) لحمايتهم من الانقراض.

وأما عن الممارسات الامريكية وارهاب الزنوج فهو قد فاق كل حدود الحسابات الانسانية. فمنذ ابتداء اول شحنة على السفينة الهولندية سنة 1619 وحتى تقف بنا الاحداث بالامس القريب عند قبر مالكولم اكس ومارتن لوثر كنج ولعلها تقف مستقبلا امام احداث اخرى اكثر هولا نجد أن المأساة ناتجة عن مرض امريكا المزمن (**الارهاب**) .. وبقدر ما يتأكد أن قيمة الانسان لدى اساطنة الارهاب لا تتجاوز ما يملك من مال او ارض او قدرة ستزيد من ضخامة كيس السيد ابن ربة الارهاب الامبريالي المتحكم في الانسان بقدر ما يتأكد لدينا أن الرأسمالية قد وصلت في استغلالها وهيمنتها إلى مرحلة عالمية. لا تحترم حدود الآخرين الجغرافية والقومية والدينية. بقصد تحقيق مكاسب لا يمكن تحقيقها الا على نطاق اوسع .. مستخدمة في ذلك عمليات استغلال واسعة النطاق تستولى خلالها على ثروات الشعوب دون اهتمام بأديانها أو أعرافها أو حدودها الجغرافية لتنشأ بذلك امبريالية أممية مستخدمة لقانون الغاب للسيطرة على الضعفاء والعاجزين الأمر الذي سيؤدي بالذين هدرت حقوقهم والذين سلبت حريتهم إلى القتال من اجل حقوقهم مما يخلق وضعا متأزما ومتفجرا بينهم وبين مضطهديهم تكون محصلته النهائية النضال المستمر حتى يصل العالم إلى النظرية الجديدة المؤكدة لتخليصه من العسف والاستغلال مؤدية إلى انعتاق حقيقي للشعوب في كل مكان لتنتصر الحرية بممارسة الديمقراطية الشعبية المباشرة لتتحقق آدمية الانسان دون أن يقع في براثن امبريالية جديدة .. وبذلك يهزم الارهاب باستخدام العنف الثوري ضده ويتأكد تحقيق العدالة ويصبح الانسان مالكا لحريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية تملكا كاملا يتحكم فيه في ثروته وسلطته وسلاحه.

تعريف العنف والارهاب

لم يتفق الذين عالجوا هذا الموضوع أبدا على تعريفات محددة ومميزة لكل من العنف والارهاب .. إذ خلطوا بين الارهاب كأداة تستخدم للوصول إلى غايات قد لا تتفق وارادة الجماهير .. بل تتجه في كثير من الاحيان إلى قمع الجماهير .. وتغييبها عن ساحات اتخاذ القرار .. وفرض النيابة عليها .. وفرض العلاقات الظالمة المستبدة بحرية الانسان المتمثلة في التحكم في حاجاته بالسيطرة على ثروته وسلطته وسلاحه .. وبين العنف كأداة يستخدمها اولئك الباحثون عن تمكين ارادة الجماهير وتحكمها في حاجاتها بتمكينها من السيطرة على ثروتها وسلطتها وسلاحها .. وعند استقراء دراسات المفكرين نجد أن محاولات تفسير كل من العنف والارهاب قد اصطدمت بحقيقة ان كل حالة من الحالات التي تستخدم فيها الوسائل العنيفة بمختلف أدواتها لها وضعيتها الخاصة التي تميزها بين التشابهين المتشابكين المختلط امرها عند معظم من عرفوها (العنف والارهاب) حتى صار كل منهما يعني عكسه وعند استعراض بعض التعريفات نجد ان تعريف **الارهاب** حسب قاموس الاكاديمية الفرنسية «نسخة عام 1798» **هو نظام عصر الرعب** .. كما عرف **الارهابي بأنه الشخص الذي يحاول فرض وجهة نظره بطريقة قسرية تثير الخوف**.

وقد عرف (باكونين) العنف في نظريته للتدمير من اجل الثورة «في المبادىء المنشورة في عام 1869» وذلك باستخدام كل وسائل تصفية اعدائها بالخنجر والسم والمتفجرات .. حيث كان العنف الذي مارسته مختلف مراحل التحرك نحو الثورة الروسية يستمد روحه من فكر باكونين.[1]

ولعل المعرف يقع في حيرة عند محاولته تعريف **العنف** ويتساءل: هل هو انطلاق قسرى؟ أو هو انطلاق أهوج؟ أو وحشية في المجابهة؟ أو انفجار في قوى طبيعية؟ ومن خلال ذلك كله يقع في محظور الخلط بين العنف والارهاب وفي محظور عكس معناهما .. ولعلنا نجد بعض التمييز بينهما في منشور جامعة نانتير في مارس 1968 حيث يرد فيه «**أن عنف التظاهرات الطلابية هو رد الطلاب على العنف الذي يمارس ضدهم**» ولعل الأصوب هنا ما يمكن استنتاجه بأن **العنف هو الرد على الارهاب الذي يمارس ضد ممارسي العنف** .. ويعاني العالم الاجتماعي صعوبة في تعريف العنف والارهاب .. حيث ان كليهما يختلف من مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى .. ففي مرحلة كانت الذبائح البشرية تعد أمرا عاديا وطبيعيا لا يمكن أن يحمل صفة من صفات العنف بينما عدم التضامن بين الجماعات البشرية المنتشرة في مدننا الحديثة يبدو عنفاً لا يطاق في نظر افراد المجتمعات القبلية فالعنف يتعلق بنظام معايير المجتمعات .. وهكذا تتغاير تعريفات

العنف والارهاب لدي المفكرين .. نجد أن الفكر المعاصر ينزع إلى فضح قدرة الدولة القمعية .. كما ينزع في تعريفه للسياسة إلى ابراز استعمال القوة في سبيل فرض الظلم كما يؤكده الكاتب الفرنسي ج. م. دومناك.[2]

حيث يصف الدولة بأنها عنف منظم وقد عبر (ج. لافو) عن ذلك بمرونة أكثر إذ يقول: (إن السياسة لا تقوم بدون عنف حتى لو لم تقتصر على العنف لن اقول: إن العنف هو جوهر السياسة بل جوهر السياسة في كل مكان وزمان ينطوي على العنف).

كما يرى (جـ. فرويند) أن القوة تكون بالضرورة اداة السياسة الاساسية وأنها من مقوماتها الجوهرية.

وعرف العنف بقوله: «سوف نطلق اسم العنف على القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخيراتهم «أفرادا أو جماعات» بقصد السيطرة عليهم .. بالموت والتدمير والاخضاع والهزيمة»..

أما لاخو[3] فقد عرف العنف بأنه العنف الجسدي أو التهديد به .. وجميع أشكال الضغط والسيطرة والاستغلال. أما (بيرو، وريمون) فانهما يصفان العنف «المقصود هنا الارهاب» بأنه تطاول على الحرية..

اما تعريف **الارهاب حسب دائرة المعارف الروسية** فانه سياسة التخويف المنهجي للخصوم بما في ذلك استئصالهم ماديا .. كما يعرف **العنف** عادة بأنه الاستعمال المنظم المشروع للقوة داخل المجتمع وتذهب كثير من الانظمة إلى تحديد المشروعية لممارسة القوة بتولي السلطة باسم المجتمع وحماية النظام العام داخل الشرعية الحكومية .. أي ممارسة للعنف ـ خارج هذا النطاق ـ تعد لدى الانظمة التقليدية ممارسة ارهابية..

ويقول (فرانز فانون)[4] في محو الاستعمار: «سواء قلنا تحريرا وطنيا .. ام نهضة قومية .. ام انبعاثاً شعبيا .. أم اتحادا بين الشعوب وكيفما كانت العناوين المستعملة والمصطلحات الجديدة .. فان محو الاستعمار يعد دائما حدثا عنيفا .. إن محو الاستعمار حين يعرض عاريا يكشف من خلال مساحاته كلها عن رصاصات حمر وخناجر دامية» .. وقال: (جون بول سارتر) حول اعمال العنف التحريرية: «حين يقبض الفلاحون على البنادق تبهت الوان جميع الخرافات .. وتنتهي جميع الممنوعات واحدا بعد الآخر.. ان سلاح المقاتل هو انسانيته .. إذ يجب عليه ان يقتل في اول مرحلة من مراحل الثورة».

اما بالنسبة (لكلوزويق)[5] فيكون الصراع بين الدول متمثلا في الحرب .. وتكون حرب العصابات مساندة ومنسوبة إلى الاهداف السياسية المطلوبة. كما يذهب (فرانز فانون) إلى القول «بان العنف الذي تمارسه الجماهير .. هو وحده العنف النابع من الوعي المنظم من قبل

القيادات .. وهو وحده الذي يمكن للجماهير ان تفهم حقائقه الاجتماعية وهو المفتاح الذي يجعل العنف على مستوى الافراد قوة دافعة ويحرر المواطنين من عقدهم ويأسهم ويجعلهم غير متخوفين ويمنحهم احترام النفس». اما تعريف الارهاب «المقصود به العنف» لدى نيتشاييف[6] فيتلخص في تدمير قوى الشر وعلى انقاضها يبنى مجتمع جديد وطبيعي .. اما العنف لدى تروتسكي فيتلخص في كونه مضادا للارهاب وانه في هذه المرحلة تتغلب الطبقة على العدو بالاستخدام المنظم الفعال للعنف .. وبتتبع نظريات **(كيم إيل سونغ)**[7] نجد انه **عرف العنف الثوري بأنه أعلى صور النضال من اجل الحرية** .. وهكذا نجد أن الفكر المعاصر ينزع إلى فضح قدرة الدولة القمعية كما ينزع في تعريفه للسياسة إلى ابراز استعمال القوة في سبيل فرض النظام ... ويعرف (جينكز) الارهاب «بأنه العنف الذي يهدد ضحاياه سواء كان بممارسة الافراد والجماعات للعنف لمصمم ميدانيا لتحقيق الخوف أو الرهبة الذي يأتي على ضحية الارهابي الذي قد لا تكون له أي علاقة بقضية الارهابي .. ان الارهاب هو العنف الموجه للعامة المراقبين .. ويكون الخوف هو الاثر المستهدف تحقيقه». وفي نفس الاتجاه يناقش (وولف)[8] الإرهاب فيقول: إن رغبة الارهابي الاستراتيجية هي تدمير ثقة اقلية معينة في حكومتها بارغامها على التصرف الخارج عن الشرعية وذلك بابعاد تحالف الجماهير مع الحكومة حتى يصبح عزلها كاملا .. وجعل الحياة غير محتملة لحكومة منتخبة «ديمقراطية» طالما بقيت مطالبه غير مستجابة .. ويمكن تعريف الارهاب الدولي بأنه التهديد باستخدام العنف من أجل اهداف سياسية وذلك عندما تكون غاية هذا السلوك التأثير في تصرفات مجموعات اكبر من ضحاياها المباشرين أو عندما يتجاوز اثرها حدودها الاقليمية .. **وهكذا ـ وبتتبع محاولات المفكرين خاصة لدى الغرب ـ نجد أنه قد اختلط الامر وأصبح من غير الممكن تقبل التعريف الذي ينطلق من المفهوم السائد لدى كل جماعة، فالامبريالي الذي يسعى إلى قهر الشعوب يرى ممارسة العنف التي يقوم بها الثوريون للتخلص من قيوده وتحرير حاجاتهم وبالتالي التحكم في مقدرات القوة في امتهم المتمثلة في السلطة والثروة والسلاح يرى ذلك إرهابا .. وحتى يمكننا الفصل الكامل بين العنف كأداة ثورية تستخدم من قبل الثوريين لمواجهة الممارسات الارهابية القمعية وبين الارهاب الذي تمارسه القوى الظالمة لتؤكد استمرار العلاقات الظالمة ولتحقق تسلطها على الشعوب وعلى مقدراتها علينا استقراء الواقع المعاش على كوكبنا الأرضي لنصل إلى التفسير الحقيقي الذي يفرض نفسه .. وهكذا يصبح الدافع من ممارسة العنف .. والقيمة النهائية للهدف النهائي للعمل هما العاملين المميزين لجميع الممارسات التي تستخدم ادوات القوة بمختلف انواعها.**

خصائص العنف والارهاب

ان الارهاب والعنف لا يكونان مجرد تقنية .. حيث إن الذين يمارسونه يحملون إيمانا أساسيا مشتركا .. ويمكن أن يكونوا يساريين أو يمينيين ويتشابهون في بنائهم العقلي .. ويسود اعتقاد بأن الارهاب أو العنف ليسا فرعا من حرب العصابات أو الحرب الثورية والفرق بينهما ليس تطورا في علم الكلمات ولكنه تطور في النوعية .. وهكذا يجب ان نحدد خصائص كل من العنف والارهاب حتى يمكننا التمييز بينهما وهما يتميزان بالخصائص التالية:

(1) أن العنف الثوري يمثل ظاهرة لم يسبق لها مثيل ولذلك فان سوابقها لا تمثل أهمية.

(2) العنف الثوري والارهاب يؤلِّف كل منهما أكثر المشاكل خطرا وأهمية يواجهها العالم الآن.

(3) العنف الثوري يمثل استجابة لغياب العدالة ولو تحققت العدالة الاجتماعية والسياسية وغابت العلاقات الظالمة وتحققت الديمقراطية المباشرة لزال المبرر لوجود العنف الثوري.

(4) الثوريون مؤمنون متعصبون وصلوا إلى مرحلة اليأس من اعتدال الظروف القهرية السائدة بسبب الظروف غير الملائمة وهم الفقراء المدفوعون بدوافع عقائدية.

(5) العنف والارهاب يمكن أن يقع كلاهما اينما كان.

(6) أظهرت الدراسات التاريخية أن الارهاب الذي تمارسه أنظمة الحكم التي تقوم على أساس التسلط والسيطرة أكثر بكثير من العنف الذي تمارسه الطبقات المعارضة.

(7) من الصعب جدا أن يعبر أي تعريف للعنف والارهاب عن كل الممارسات المختلفة التي ظهرت عبر التاريخ .. حروب الفلاحين وتمرد العمال والحروب العامة والاهلية والثورية وحروب التحرير الوطني وحركات المقاومة ضد الاحتلال الاجنبي.

(8) الارهاب قد يكون بممارسة للتفرقة العنصرية كما في حركة الكوكلوكس كلان وجميع الحركات والممارسات المضادة للزنوج من قبل البيض في امريكا وفي جنوب افريقيا.

(9) لقد احتسبت ظاهرة التحالف بين الثوار والمجرمين في عالم الظلام لدى بعض الكتاب وهذه محاولة لتشويه ممارسة العنف من اجل الحرية حيث استُغلت محاولات اقطاب حركة (نوردنايا فولايا) «برشكوفسكايا وبافل كسلرور 1874»[9] الروسية للوصول إلى مجرم مشهور للتحالف معه في عمل عنفي من اجل الثورة كدعاية اعلامية لتشويه الحركات الثورية ذات الاهداف التحررية النبيلة.

(10) العنف والارهاب ظاهرة تمس الفرد قبل كل شيء .. حيث يمارس العنف والارهاب تأثيراتهما الجسدية والنفسية في الفرد اولا .. وهناك شطر من الجهاز النفسي يتكون على هذا الشكل وبحيازته طاقات يجد فيها العنف صدى خفيا .. ويكون تكامله في صيغة «الرعب» ان جمعنة الفرد لن تخفف من العنف كما يبدو ظاهرا بل على العكس تدعمها وتستثيرها بل وتنسّقها بحيث تجعل مرحلة العنف شبه محتمة .. وتتسم بالروح الجماعي الخاضع للانفعال الجماعي «ولقوانين السلوك الجماعي وهي تتسم باليقينية والتعصب وانعدام المسؤولية وسرعة التقلب .. فتنشأ عنها تصرفات نوعية تتميز بخط من عنف جديد .. فالهلع إزاء كارثة ما أو الهياج في أثناء الفتنة .. والشراسة حتى حيال الجرحى والدم المراق كل ذلك يكون بعضا من أشكال العنف والارهاب.

(11) إن مفهوم العنف هو قبل كل شيء مفهوم سياسي واجتماعي واقتصادي. فهو سياسي من حيث إنه يعالج قضية الحرية للانسان في مواجهة المصرين على استمرار تبعيته وعبوديته، وهو اجتماعي من حيث إنه يعالج القضايا المترتبة عن الطبقية والممارسات ذات التميز بالعلاقات الظالمة، وهو اقتصادي من حيث معالجته لقضية تحرير حاجات الانسان تحريراً كاملاً وذلك باستخدامه سلاحا في مواجهة القوى الرافضة لجميع اشكال الحرية.

(12) إن للعنف الثوري برنامجه اما التبرير المنطقي فيوضحه البرنامج السياسي كما أنه يستخدم للضغط بتعبوية جماعية مرتبطا بنشاطات أخرى لتحقيق اهداف معينة ومحددة.

(13) ويميز العنف لدى الماركسيين بأنه لتدمير الظروف الحاكمة الحالية يستوجب ممارسته. واطلق على ذلك مصطلح «العنف المضاد».

(14) إن العنف الثوري يكون خلاقا عندما تمارسه الفئات الشعبية المسحوقة.

(15) يعتبر العنف ضروريا بالنسبة للحركات الطلابية الثورية التي تتحمل دائما أعباء الارهاصات الثورية في أي مجتمع من المجتمعات.

(16) العنف يؤلّف ضرورة لتحطيم التركيبة السياسية المرفوضة ولتحقيق الحرية النفسية.

(17) يتميز العنف لدى الماركسيين اللينينيين بأنه النشاطات الاحترافية التي تنقل زمام المبادرة من يد الاوروبيين المتقدمين إلى الدول المستعمرة وكذلك تؤكد نظرية العنف لديهم حيث يستخدم في مرحلة ما قبل الثورة لمحو كل الآثار البشرية والمادية للنظام السابق .. كما نجد أن (دزرزينسكي) يؤكد الضرورة القصوى للعنف في أثناء الثورة.[10]

أدوات العنف والإرهاب

تعددت أشكال الممارسات سواء اتصفت بالعنف أو الارهاب .. واصبح كلٌّ منهما يتطور في اشكاله واسلوبه وادواته باضطراد نابع من محاولة كلٍّ مِمّنْ يمارس العنف والارهاب التغلب على الآخر وهكذا تعددت الادوات **حتى وان اشتركت في صفات عمومية تتلخص في ان كل اشكال وادوات الارهاب تهدف إلى تحقيق السيطرة على مقدرات الشعوب .. وتثبيت العلاقات الظالمة بمختلف أشكالها .. وان اشكال وادوات العنف الثوري تهدف إلى تحقيق الحرية والقضاء على العلاقات الظالمة .. ويمكن استعراض ادوات العنف والارهاب حسبما طرحها بعض المفكرين بغض النظر عن اتجاهات هذا الطرح وهي تتلخص فيما يلي**:

1) يرى المفكر «فرويند»[11]

ان القوة هي بالضرورة اداة السياسة الاساسية وانها من مقوماتها الجوهرية .. وان السلطة التي توضع بين ايدي المسؤولين عن البلد تعد سلطة رهيبة .. حيث إنها في الواقع ممارسة رسمية وشرعية لقوة الضغط على الناس وهكذا يعترف فرويند بأن السلطة سلاح خطير لارهاب الناس .. **وحسب مفهوم النظرية العالمية الثالثة ان هذه السلطة حتى لا تكون اداة لارهاب الجماهير يجب ان تنتقل بالكامل من حيازة الفرد او الطبقة او القبيلة او الحزب إلى حيازة الجماهير.**

2) التخريب:

هو وجه من أوجه الارهاب ابتدع في الحرب العالمية الثانية .. وأصبح منهجا للقوى الاستعمارية للحد من حرية الشعوب في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد تعرضت الانجازات الاقتصادية بالذات إلى ممارسة هذا النوع من الارهاب وخاصة في البلدان الثورية في العالم .. وقد عرف التخريب بأنه محاولة فرض اتجاه معين على دولة من الدول .. في موقف من المواقف لحساب المصالح الذاتية لدولة اخرى بوسائل غير مشروعة تؤلف في مجموعها نوعا من الضغط والاكراه .. والتخريب من اكثر الاسلحة الارهابية فعالية كأداة للضغط الخارجي .. وفرض الهيمنة الاجنبية والتبعية السياسية والاقتصادية.

3) استعراض القوة العسكرية:

ويتمثل ذلك في **الضغط الفكري** بممارسة المناورات والاستعراضات العسكرية ..

واستعراض القوة سواء بالفعل المبشر .. مثل القاء امريكا القنبلتين الذريتين على **هيروشيما ونجازاكي** .. أو بالتهديد غير المباشر مثل القيام بالتمارين العسكرية واستعراض الاساطيل كما فعلت امريكا في مناوراتها في خليج سرت.

4) القواعد العسكرية:

ويتمثل في وضع قوة عسكرية ضاربة في دول اجنبية بهدف الحصول على مواقع متقدمة .. تؤلف تهديداً دائما للشعوب . وتنشر امريكا قواعدها في العالم .. وتبعث أساطيلها .. وتركز قواتها للتدخل السريع في مواقع مختلفة من العالم .. بهدف بث رعب عقلي لدى الشعوب الصغيرة يجبرها على الدوران في فلك السياسة الاجنبية .. وهكذا تصبح للدولة حدود مائعة تتحرك وتتعدل وفق مؤشرات القوة والغزو.

5) تصدير تقنية القمع :

انتهجت هذه الطريق لحماية الانظمة العميلة .. ومساعدتها في ممارسة الارهاب والقمع ضد شعوبها المتطلعة إلى الحرية الباحثة عن الاساليب التي تمكنها من ممارسة سلطتها .. والتخلص من الادوات والانظمة لسلطوية المهيمنة على مقدراتها الملقية بها في احضان التبعية والاستعمار .. والعاملة على ربطهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بدوائر الاحتكار والاستعمار العالمي .. وهكذا نجد حكومات تحفل سجلاتها السوداء بانتهاك حقوق الانسان والتنكيل به بممارسة القتل والاعتقال والتجويع والتشريد على القوى الرافضة لسياسة الهيمنة فيها .. والامثلة على ذلك كثيرة فسجون العالم وساحات المظاهرات مليئة بصور الضحايا نشهدها كل يوم .. والمدقق يجد ان منظمات ارهابية عديدة في العالم تدين في نشأتها وأسلوب تموينها إلى المخابرات الامريكية التي لعبت دورا كبيرا في تصدير تقنية القمع وأساليبها إلى عملائها ويؤكد ذلك الكاتب الامريكي «مايكل كلير»[1] حيث يقول: «ان الولايات المتحدة تقف في نهاية الخط الذي يمد معظم الانظمة الاستبدادية في العالم بتقنية القمع».

6) الاضراب العام:

وقد اعتبره (تروتسكي)[13] سلاحا ثوريا رئيسا .. وقد انتهج هذا الاسلوب كسلاح مواجهة للاحتكارات الرأسمالية في مختلف انحاء العالم الرأسمالي .. بل وحتى في البلدان الماركسية .. بعد تبيان وضعها من حيث عدم تحقيقها لحرية المنتجين .. واستبدال ملكية الرأسمالي لوسائل الانتاج بملكية الدولة لها .. دون ان تتغير وضعية المنتج الحقيقي من حيث كونه أجيراً.

7) الحرب والاحتلال :

ان القوة تعد احد أشكال التأثير وسلاحها في ذلك القوة الحربية التي تخوض الحروب وتحتل البلدان .. والعسكرية تستمد القوة الحربية من ادواتها في الكتائب والقطع البحرية والصواريخ والقنابل الذرية .. ويستخدم رجل الدولة الحرب أو التهديد بالحرب لتحقيق مكاسب سياسية او اقتصادية .. ويعد الاحتلال هامًّا جدا للقوى الامبريالية حيث يعني بالنسبة لها الحصول على أراضٍ ومزارع جديدة .. أو السيطرة على مناجم المواد الاولية .. أو السيادة على الممرات المائية .. أو الحصول على القوة العاملة بما في ذلك العبودية بشكلها القديم والجديد.

8) الارهاب بفعل الانظمة العميلة :

وهو ارهاب سياسي يستخدم الاضطهاد والقمع واعمال العنف والاغتيالات والتصفية الموجهة بشكل خاص ضد الشعوب والقادة المدافعين عن قضية الحرية في بلادهم وقد تفننت امريكا ـ بفعل وكالة مخابراتها المركزية ـ في بناء ودعم الانظمة العميلة التي تمثل مخلبا لها في قمع الشعوب الرافضة لهيمنتها الساعية لتحقيق حريتها.

9) الارهاب الاقتصادي :

وهو يعني مجموع الاجراءات التي تتخذ لغرض السيطرة والهيمنة الاقتصادية على الدول الصغيرة ولعل الهوة الكبيرة التي تفصل بلدان العالم الثالث عن البلدان المتقدمة والاصرار من القوى الرأسمالية ـ كما وضح في حوار الشمال والجنوب ـ على فرض هيمنتها الاقتصادية لتحقيق عبودية جديدة تستلب من الشعوب حريتها خير دليل على ذلك.

10) الاعلام والثقافة :

وهو أحد أخطر اسلحة الارهاب الحديث ويتم بتزوير الحقائق .. وتلفيق الابحاث والدراسات العلمية .. ونشر السموم النفسية والفكرية الضارة .. ويستعمل الاعلام لخلق حالة من الذعر الدائم من خلاله تتم ممارسة الارهاب مباشرة على الافراد. ويعتمد على الاسلوب الدعائي الذي تتبعه النظم المقامة على الارهاب والتي تمارسه من أجل تخدير الرأي العام العالمي والتعتيم على القضايا الاساسية الكبرى التي تجعل الافعال العنيفة مبعثا للاثارة أكثر من الحالات العنيفة حيث يكون موت رجل في الشارع أكثر إيلاما من موت الآلاف تقتيلا في بيوتهم «صبرا وشاتيلا» .. ومحاولة إنقاذ قطة أكثر إثارة من طرد ثلاثة ملايين عامل من عملهم وبالتالي من بيوتهم.

مـبــررات وأسـبــاب الـعــنــف والارهــاب

لقد تميزت مختلف مراحل التاريخ بظاهرة الصراع بين قوى مستغلة وقوى تتلمس التحرر من مستغليها .. فنجد ان الصراع بين المتنافسين في المجتمع الرأسمالي الامريكي قد خلق ادوات رقابة تحولت إلى ادوات تسلطية على حرية الفرد .. وتطور امرها بحيث اصبح المحققون العاملون في شركات التأمين ومكاتب التسليف يعرفون من دقائق اسرار الاسرة ما يبعد تماما صفة الخصوصية عن حياتهم .. ان تلك الرقابة المتفشية في كل مكان المتدخلة في الحياة الخاصة .. وترجيع الخاص إلى العام كل ذلك يخلق حالة قد تبلغ من العنف الذروة عندما تهدد هذه السيطرة حتى حرية الاختيار.

أن المدقق يجد أن من اسباب ممارسات العنف تفشي العبودية الجديدة حيث إن الوضع الاجتماعي الصارخ بالعنف يمثل نظاماً للرق يكون أبعد ما يكون عن الزوال في ايامنا بل يبدو على العكس قد بقي مشتملاً اوضاعاً تنطوي على استعباد حقيقي حيث تمارس الدول سيطرة من قبل قوى تجارية ومالية وثقافية من ناحية والبلدان النامية «الشمال والجنوب» وهكذا تتدافع الاسباب .. التقسيم الدولي للعمل .. ومحدودية قدرة الدول الفقيرة في الانتاج والتصدير .. وتوثق العلاقة بين «المساعدة وسياسة القوة» واستراتيجية «الحرب الباردة» .. وغالبا ما تجد البلدان الغنية تبريراً لسيادة شريعة الاقوى .. يمثل ارهاباً على نطاق عالمي يفوق في قسوته اشكال العنف المألوفة .. إن البلدان الفقيرة المستغلة من البلدان الغنية التي مارست عليها سياسة النهب وأوقعتها في كماشة آلية التجارة تخنقها دون رحمة وتحدق بها دوامات الاقتصاد الدولي حاكمة عليها بالموت جوعا .. الامر الذي ستتحاشاه البلدان الغنية حرصا منها على سلامتها الخاصة وسيؤدي حتما بالدول الفقيرة بالرد بالطريقة الوحيدة امامها وهي العنف .. وبالتقدم التقني وما صاحبه في صدور قوانين مطلقة تفرض ذاتها على سلوكنا كله حتى تكون مجتمعاً جديداً يسعى حثيثا إلى تحرير ذاته .. وقد تميز بالخصائص التالية :

(1) ان القوة المسيطرة على الانتاج وعلى الاقتصاد تلزم مأجوريها طوعا أو كرها ان يكونوا ادوات لتقنيتهم وعبيدا لآلاتهم ومنفذين لما تمليه عليهم اجهزة وانظمة لا يمارسون الاشراف عليها.

(2) جهاز الانتاج يتجه في جوهره نحو الاسواق يعتمد أساليب الاقناع والايحاء والاستدراج لكي يولد حاجات تتجدد باستمرار فيزداد بذلك الاستهلاك ازديادا مطردا فيصبح للغة الربح التجارية الاولية في التخاطب ويعلو صوتها سائر الاصوات.

(3) ان كل ما يهم في هذا النظام المتسع ان ننصاع ونتكيف مع النظام وأن نلتزم بأهدافه.

(4) وجود تعارض كبير ما بين شبكات التنظيم والادارة التي تسيطر عليها.

ومن الاسباب التي تؤدي إلى ممارسة العنف والارهاب كما يبررها (هنري ماركوزة)[14] مظاهر المجتمع الصناعي المتقدم الجديد وتميزه بالاستبدادية والسيطرة على مستوى التصاميم والانجازات التقنية وهكذا يتصف المجتمع الصناعي المتقدم بانتمائه إلى عالم سياسي .. ويناقش (دنيس غابور)[15] هذه القضية فيتساءل عن الحرية في حضارة صناعية متقدمة تنكر على الغالبية العظمى من الناس حريتهم السياسية .. ويقول: «كيف يمكننا تصور المؤسسات الديمقراطية خلال الفترة العابرة التي يدخل فيها مجتمع ما مرحلة التخمة؟ .. ويجب علينا أن نعترف بأن الانسان العادي يتمتع بحقه الكامل في الحكم على ما يرضيه آنيا، ولكننا لا نعترف له الا بحق جزئي في تحديد رغائبه، وبافتقاره الكامل إلى حقه في تقرير الوسائل الضرورية لتحقيقها .. ففي حضارة معقدة يصبح هذا الحق بالضرورة امتيازا يتمتع به جهاز تنفيذي من الخبراء» .. ويستمر في قوله: «إن هذا الجهاز التنفيذي برغم قلة عدده .. يتحتم عليه ان يكون من الاهمية بحيث يكون ديمقراطية في حد ذاته».

ازاء تحديات المستقبل هذه من اقلية مستنيرة تخضع بدورها للحتميات التقنية فان الانسان والمواطن العادي يتقلص وجوده إلى حدود مصلحة المجتمع الاستهلاكي ويسيطر عليه وضع اقتصادي اساسه الفائدة بالكيفية التي رسمها منظمو اللعبة .. ان المستقبل كما يقول «ج. اوستري[16]» يفقد قيمته بالنسبة للفرد.

ان المجتمع الحديث يرتكز اقتصادياً حسب المفهوم الرأسمالي على المنافسة الفردية .. كما تقول: (كارن هورني)[17] .. وان الفرد المنعزل مضطر ان يصارع غيره من افراد جماعته .. ويتفوق عليهم في اغلب الاحيان وينحيهم .. وان تفوق الواحد غالبا ما يعني اندحار الآخرين .. وان النتيجة النفسية لهذا الوضع هو التوتر العدائي بين الناس فكل فرد هو خصم حقيقي او محتمل للجميع حسب المفهوم الرأسمالي .. ان المنافسة هي احد العوامل المسيطرة في العلاقات الاجتماعية وهي تقلص الثقة والصداقة بصورة مذهلة.

وهكذا يقوم العنف حيثما تخضع القيم والاهداف التي تخص فردا أو جماعة لقمع يمارسه حيالها فرد آخر أو جماعة اخرى .. وفي الماركسية ينجم العنف عن تحول بنية لا عنف فيها «هي الملكية التجارية» لاسباب اقتصادية إلى بنية عنيفة «هي الملكية الرأسمالية» .. وهكذا ينتهي هذا التطور إلى وضع عنيف هو فقدان العامل ملكيته لعمله، واستهلاك الرأسمالية لنتاج عمله وتطور الاقتصاد ليقود إلى الملكية الرأسمالية .. الامر الذي مكن من استيلاء الطبقة الحاكمة على السلطة التي ابتدعت شبكة واسعة من السلطات لتحصل على هذا الحق .. وتحول جهاز

السلطة هذا إلى نظام سياسي يتصف بالظلم والاستبداد والارهاب.

ان قيمة الانسان في العالم المعاصر تقاس بما يملك .. أي أن قيمة الانسان في العالم المعاصر تقاس بما لديه من مال .. فمن يملك مالاً وفيراً ارتفعت قيمته .. ومن كان فقيراً فقد أي قيمة .. وقد ابرزت هذه الحالة معنى التفاوت الكبير في المجتمعات الرأسمالية مما جعل الغالبية العظمى لا قيمة لها في هذه المجتمعات وأدى بها إلى استعمال العنف كوسيلة للرد على هذه العلاقة الظالمة .. **كذلك فان توسع الامبريالية يحمل في طياته النزعة العدوانية .. حيث يعني ذلك عدم احترام حدود الآخرين الجغرافية والقومية والدينية والسياسية .. ليؤدي إلى تدمير حضارات وفناء كيانات ونشوء صراعات .. تؤدي فيه الأممية إلى خلق وضع يسوده قانون الغابة حيث يسيطر الاقوياء، القادرون على الضعفاء العاجزين ليفرضوا معتقداتهم ويحققوا مصالحهم دون مراعاة لأي شيء آخر.**[18]

عندما تحلم القوى بالتسلط على الشعب .. وتحلم بقهره والتحكم فيه .. وحكمه بالقرارات .. وتكبيله بالقوانين التي يسنها المسلطون .. وعندما تستبد القوى الفاشية بالجماهير .. فانه من الطبيعي ان تقوم قوى الثورة بالهجوم المضاد ..ضد النماذج الحقيرة من فئات اقطاعية او استغلالية أو رأسمالية أو فاشية .. **وهكذا لابد ان تتأكد الثورة التي هي حق الشعب .. والتي هي سلطته والتي هي ملكيته .. والتي هي تسليحه .. لتصبح السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب بتحريض من اللجان الثورية لمداهمة كل الفئات المتسلطة وتدميرها.**

أنواع العنف والارهاب

لقد حاول كثير من المفكرين تحديد انواع العنف والارهاب ولكن يظل امر هذا التحديد متوقفا على قبول تعريف محدد الامر الذي عد غير ممكن .. وهكذا كل سيحدد نوع العنف والارهاب حسب الايديولوجية التي يعتنقها .. فقد يظهرا كمواجهة سياسية .. او كحرب عصابات .. وقد يتما بمجموعات قومية أو دينية .. وقد يمارسها اليسار او اليمين بفعل حركات قومية او عالمية .. وتتكون المجموعات الممارسة للعنف عادة من متعلمي الطبقة الوسطى .. **يمكن تحديد انواع العنف والارهاب** كما يلي:

(1) **الدعاية بالفعل**: والمقصود هنا هو قيام حركات ذات وجهة نظر معينة بأعمال تتسم بالعنف بغرض إيقاظ ضمائر الافراد والتنبيه إلى برنامج واهداف المجموعة من خلال الدعاية بالعنف مثل القيام بعمليات التفجير البسيطة أو حجز الرهائن وقد شهد النصف الأخير من هذا القرن العديد من العمليات المماثلة والتي عادة ما تعبر عن الأحتجاج وسميت ايضا بالعمل الدعائي.

(2) **ارهاب الطبقة** «ممارسة العنف من قبل الطبقة»: نجد ان ماركس وانجلز عارضا الارهاب الفردي وأقرا إرهاب الطبقة او ممارسة الطبقة للارهاب.

(3) **الارهاب الاقتصادي** «او العنف الناجم عن القوانين الاقتصادية» يندرج تحت هذا النوع العديد من الممارسات التي حدثت والتي تحدث والتي ستحدث، فمشاكل الارهاب الاقتصادية تتطور وتتزايد بتطور العصر والتقنية .. حيث اعتبر الانسان سلعة واعتبره قانون العرض والطلب آلية محتومة، وهذه الآلية تحدد العنصر البشري والعمل والاجر.. ولا يمكن لاي انسان مهما كان اتجاهه ان يدعي أنه لا يرى الارهاب والعنف في العلاقات الاقتصادية الدولية فيكشف المجتمع الدولي اللعبة الوقحة في صراع القوى .. وظواهر الاستغلال تبلغ هنا مداها الاقصى .. فرحلة الامبريالية تفسر العديد من هذه الظواهر .. فمجمل تاريخ التطور الاقتصادي في اوروبا وعصر الرأسمالية الذهبي لا يمكن تفسيرهما بدون العود إلى تلك المكاسب المنتزعة من بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية البكر لمصلحة أوروبا والولايات المتحدة .. ان الارهاب الذي يمارس من خلال السوق الدولية للمواد الاولية يتسبب في تفشي الفقر بصورة منتظمة في بلدان العالم الثالث إذ إن سعر هذه المواد الاولية لا يتبع ايقاع سعر المنتوجات الصناعية .. الامر الذي يحدث تدهورا في معدلات التبادل وانخفاضا في قيمة صادراتهم .. أما الاستثمارات الداخلية لهذه البلدان فتصاب بتأثير مضاعف أولا من حيث حجم المال الذي يمكن تخصيصه لهذا الغرض الذي يتوقف المستقبل عليه. وثانيا نتيجة لعدم استقرار الموارد بسبب تقلب الاسعار الذي يحول دون قيام أي برنامج انمائي متماسك وبعيد المدى. **وبتحليل ظواهر السيطرة، عبر تدفقات الرساميل وضغط نماذج الغرب الاجتماعية والثقافية نجد ان مجمل حركات المال والاشخاص يفضح التفاوتات العميقة والمظالم الصارخة القائمة في عالم تتآكله حمى سباق التسلح .. والصراع من اجل السلطة تصطرع فيه السيادات الوطنية وهي تحلم بقوة .. لا تعير الانسانية اي اهتمام .. بالرغم من أنه يجدر بها ان تسعى وراء حضارة متضامنة وشاملة .. وهذا ميدان لاعظم أشكال الارهاب الذي يهدد السنين القادمة .. ويدفع بالبشرية إلى نوع جديد من العبودية يمارس ضد شعوب العالم الثالث .. لان الوضع الراهن قد بلغ أقصى صور للارهاب يعاني منها العالم الثالث .. في حين أن ضمير الشعوب المتخمة للاسف لا يراه ولا يشعر به .. بل يدفع نحوه؛**

(4) **الارهاب الاحمر**: والمقصود به العنف حيث إنه يقوم على أساس المبادىء والعقيدة.

(5) **الارهاب الاسود**: يختص بأعمال العنف العشوائية وهي لا ترتكز إلى عقيدة محددة، وتمارسها مجموعات من الهواة المستعدين لضرب أي شخص في أي مكان أو زمان.

(6) ميز **(ويلكنسون وسلون)**[19] بين ثلاثة أنواع من الارهاب «وهو يقصد هنا العنف»:

أ - **الارهاب الثوري «أي العنف الثوري»**: وهو يهدف إلى الثورة السياسية وذلك بتحقيق لتغيير الثوري الكامل في اطار الجهاز السياسي؛

ب - **الارهاب شبه الثوري** «العنف شبه الثوري»: وهو الارهاب «العنف» الذي له اهداف سياسية ليست ثورية هادفا التغييرات المختلفة في التركيبة والأداء في النظام السياسي بذاته؛

جـ - **الارهاب الانتقامي «أو البنائي»**: وهو يهدف إلى الضغط على مجموعات معينة أو أفراد أو تصرفات مدانة بعدم القبول ويمكن تطبيقه على المستوى الخارجي من قبل الحكومة ضد دول اخرى وداخليا لقمع مختلف المعارضات الخدمية والاضطرابات أو لإرغام الجماهير لتقبل برامج وأهداف السلطة «الدولة».

(7) وقد نوع (بوير بيل)[20] **الارهاب الثوري** «والتسمية هذه خاطئة حيث يعني العنف الثوري ولكنه تأثر كسابقيه بالمدرسة الامبريالية وربط العنف بالارهاب» إلى الانواع التالية:

أ - **الارهاب التنظيمي**: وتمارسه المنظمات لتأكيد الانضباطية داخل التنظيم؛

ب - ويستخدم هذا النوع من العنف لخلق المساندة الجماهيرية «هذا منطق غير ثوري حيث يجب أن تؤمن الجماهير بالثورة ولا ترغم عليها»؛

جـ - **الارهاب الوظيفي**: ويهدف إلى الحصول على مميزات استراتيجية أو عزل الضحايا بجعل وظائفهم هدفا لممارسة العنف؛

د - **الارهاب المهيج أو المحرك**: ويهدف إلى استغلال قواعد السلوك الجمعي؛

هـ - **الارهاب الدافع**: ويهدف إلى خلق ظروف تفاوضية يمارس فيها التهديد بتخريب الممتلكات أو القتل أو الخطف؛

و - **الارهاب الرمزي**: ويهدف إلى مهاجمة ضحايا يرمزون أو ينتمون او يشابهون في سلوكياتهم العدو؛

ز ـ **الارهاب النفسي**: ويهدف إلى التأثير على العقل للعامة من خلال تصرفات أو ممارسات تزعج وضعه النفسي وتثير القلق في داخليته؛

حـ ـ **الارهاب الوطني**: «وهو مصنف كمرض وطني أو مستوطن» وهو انهيار الدولة بالكامل في البربرية، ولعل المقصود هنا هو الارهاب العرقي الذي يعد من أعلى درجات الارهاب حيث يسود السلوك البربري في موجة تجتاح بقعة أو بقاعا من العالم.

نجد أنه في كل الانواع السابقة تعرضت عملية تصنيف الارهاب إلى الوقوع في نفس الخطأ الناجم عن التوجيه الاعلامي للغرب لتشويه الحركة الثورية الرافضة للاستعمار والامبريالية دونما اي اعتبار للدوافع الاساسية وراء كل هذه السلوكيات التي تؤثر في تصنيف هذه الممارسات.

العنف والأرهاب والشرعية

تتعرض جميع الظواهر الاجتماعية للتزييف من قبل السياسة. وهكذا تعرض العنف والارهاب إلى كثير من التزييف في محاولة كل من الانظمة السائدة تبرير ممارسته للاضطهاد والقهر على الشعوب باستخدام شتى الوسائل التي ورد ذكرها .. وتبقى قضية الشرعية في ممارسة أي من السلوكين مشكلة المشاكل في العصر الحديث تتأثر بعاملين أولها التشويه لمعنى العنف الثوري ومحاولة وصمه بصفة الارهاب وباستعراض بعض المحاولات التشريعية بالخصوص نجد أن عصبة الأمم قد سنت **أن الارهاب هو مجموعة الافعال الاجرامية الموجهة ضد دولة .. ورامية .. أو معدة لخلق حالة من الذعر في أذهان أفراد بالذات أو جماعات أو عامة الجمهور.**

وقد ذهبت الانظمة التقليدية إلى سن قاعدة تحدد فيها المشروعية لممارسة القوة بتولي السلطة باسم المجتمع وحماية النظام العام داخل الشرعية الحكومية .. وتأكيد ان اي ممارسة للعنف خارج هذا النطاق يعد ارهاباً .. وهكذا تجعل الانظمة المتسلطة على الجماهير مقياسها للشرعية هو مقياس ادوات الحكم التقليدية في كل ما يتعلق بالنظام والطاعة والقانون والاخلاق والحكم وحتى الدين وان اي تمرد على ذلك يعد ممارسة ارهابية «انطلاقا من واقع احتكار الدولة المبدئي للسلطة وممارستها للضغط .. فهي التي تقاضي وتعاقب .. وتفرض النظم «نظامها هي» .. وتشن الحرب وتدين قتل المواطن وتفرض قتل العدو .. تدعي معرفة الخير والشر وحق تصنيف الناس بين صديق وعدو .. توحد بسهولة بين قوتها التأديبية وقوى الكون .. وبين نظام المجتمع القائم ونظام العالم .. كما أن المتسلطين لا يترددون في اخفاء رقابتهم وسيطرتهم تحت ستار

حريات جذابة مزعومة فينكشف الارهاب الفاضح للحرب التي تشن على الفقراء من قبل الاغنياء الذين يستمدون حياتهم من عرق الفقراء.

وقد بين (فرانز فانون) في كتابه «معذبو الارض» بأنه يعطي الشرعية لاستجابة الثورة للعنف حيث إنها تعلم الذين يعيشون تحت نير الاستعمار بأنه من الطبيعي ان يثوروا ليقطعوا رؤوس المستبدين عليهم .. حيث إنها طريقة تؤكد رجولتهم وأنهم يجب أن يعارضوا مضطهديهم حتى يمارسوا رجولتهم .. ولعل مساهمة الأب (توري)[21] في اعطاء الشرعية للعنف حيث يؤكد أنه يعطي الشرعية باستخدام العنف من قبل المقاتلين من أجل تحرير بلاده كولومبيا.

اما بالمقياس الثوري حيث يتحرك الافراد بدوافع نبيلة من اجل تأكيد حرية المواطن وتأمين حاجاته فان اللجوء إلى العنف خارج الشرعية السياسية لا يعتبر ارهابا .. وبرغم الاختلاف في تعريف الارهاب وارتباطه في الفكر الغربي بحركات التحرير والاستقلال .. وبرغم الاتفاق على مشروعية استخدام العنف في سبيل تأكيد المطالب المشروعة للتخلص من الهيمنة الاستعمارية ففرانز فانون[22] يقول في محو الاستعمار: «سواء قلنا تحريراً وطنياً .. ام نهضة قومية ام انبعاثاً شعبياً .. أم اتحاداً بين الشعوب .. وكيفما كانت العناوين المستعملة والمصطلحات الجديدة .. فان محو الاستعمار حدث يتصف دائما بالعنف .. ان محو الاستعمار حين يعرض عاريا يكشف من خلال مساماته كلها عن رصاصات حمر وخناجر دامية». وقد برر (جان بول سارتر)[23] اعمال العنف التحريرية بقوله: «حين يقبض الفلاحون على البنادق فإن جميع الخرافات تبهت الوانها .. وان جميع الممنوعات تنهار واحدا بعد الآخر. ان سلاح المقاتل هو إنسانيته إذ في اول مرحلة من مراحل الثورة يجب عليه ان يقتل».

وهكذا نجد ان الشرعية في استعمال العنف ضد الارهاب شرعية تستمد من شرعية قضية الحرية التي لا يمكن ان تنكر او ترفض. ولذلك اصدرت الجماهيرية القانون الوحيد في العالم الذي يؤيد ويدعو إلى دعم حركات التحرير في العالم وذلك في القانون الذي اصدره مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية في 23 من مايو 81م تحت رقم 11 لسنة 1981م تطبيقا لوثيقة اعلان سلطة الشعب .. ولعل اقصى درجات الشرعية في استخدام العنف ضد المتسلطين ممارسي الارهاب على الشعوب ذلك الذي أمر به الله سبحانه وتعالى معطيا الاذن للمسلمين بمجاهدة المعتدين عليهم إذ يقول تعالى: «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا و إن الله على نصرهم لقدير. الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا اللهُ». صدق الله العظيم.

أمـريـكـا والإرهــاب*

امريكا منذ نشأتها مارست شتى وسائل الارهاب بابتداع طرق فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية لارهاب البشر والامثلة على ذلك في تاريخها والتي لا يمكن حصرها .. وتجذيراً للسلوك الارهابي فيها نعود لتاريخها .. فنجد أن المهاجرين الاوائل من اسبان وانجليز وفرنسيين وهولنديين وبرتغاليين قاموا بمذابح لم يسجل تاريخ البشرية مثيلاً لها ارضاء لملوكها وملكاتها المتكالبين على اكداس الذهب الملقاة تحت اقدامهم لتموين حروبهم التوسعية .. ومورس الارهاب على السكان الاصليين من الهنود على عدة مراحل هي كما يلي:

1) مرحلة النزول:

وصل المغامرون إلى الشواطىء الامريكية بهدف تجميع اكبر قدر من الذهب .. ولانهم لم يفكروا في المرحلة الاولى في الاستقرار قاموا باكبر مذابح عرفتها البشرية كانت محصلتها ابادة كل من الامم الهندية التالية .. الهنود صانعي السلال .. الهنود البويبلو .. الهنود بناة المصاطب .. الهنود الايروكيوس .. الهنود سكان البيوت الطويلة .. الهنود سكان ارض النار .. ولعل اشهرها عملية نزول (هرنان كورتيز) على شواطىء مملكة الازتيك وتدميره لاجمل مدن الدنيا تينو شتيتلان في اغسطس 1521 .. وقضائه على صاحبها (منتز يوما) .. ومذابح (بدرودي مندوزا) على الشاطىء الجنوبي من نهر بلات في عام 1532 .. ومذبحة (كازاماركا) .. ومذبحة البيرويين واسراتا هوباليا .. ومذبحة (آتابيلبا) على يد فرنشيسكو بيزارو .. ومذابح (الاروكان) على يد (بدرودي فالديفا) .. وهكذا تدور طاحونة الارهاب لتفني امماً باكملها وتفني شعوباً وتذوي حضارتها وتلحق بسجل الحضارات البائدة.

2) مرحلة التكوين:

ان الدارس لكيفية بناء المستعمرات الاولى .. (بلايموث) .. و(ماستشوسينس) .. و(رودايلاند) .. و(كونبكتيكوت) .. و(ماري لاند) .. و(بنسلفانيا) .. التي اقامتها سلالات اوروبية ورثت كل بديهيات ومفاهيم اسلافها التي انتجت محاكم التفتيش .. وشنت الحروب الصليبية .. وتأثرت بتعاليم تلموذية زرعها قساوسة ضالون .. مفاهيم تؤكد أنه لا آدمية لمن لا ينحدر من اصل اوروبي ويدين بالمسيحية .. هكذا عومل الهنود في مرحلة التكوين وهم السكان الاصليون لامريكا مثل معاملة ثيران المسك وثيران البافلو التي قرضها المهاجرون مثلما قرضوا الهنود وتزداد المذابح سعيرا لان الهابطين ادركوا ما هي خيرات البلد وتزداد المذابح في

مرحلة التكوين فتكون حرب (لايروكيوس) عام 1648م ويباد فيها معظم قبائل الهورون .. ويتوج الارهاب في امريكا بالمذابح التي تمت ضد هنود ارض النار حيث في اقصى الجنوب قبائل (بتهوليش) .. و(اونا) .. و(هوشي) .. وهنود (الكانو) في اقصى الغرب المكونة من قبائل (اليامانا) .. و(الالاكالوف) ومن ارض النار هذه ترتفع ملحمة المقاومة .. ويشهد العالم رهائن الكابتن (فتزوري) عندما نقلهم إلى لندن في عام 1830 رمزا لنهاية المذبحة والانتصار على السكان الاصليين .. وتكون نتيجة مذابح ارض النار الابقاء على ثلاثة آلاف فقط من هذه الامة في عام 1850 وليصبح عددهم في عام 1950م اقل من اربعين شخصا فقط حسب احصائيات حفظ البيئة التي تعنى بالحيوانات المهددة بالانقراض ! !

3) مرحلة الازاحة والتوسع :

بعد ان ابيدت الامم الهندية في مرحلة النزول والتكوين اتجه المستوطنون إلى الجنوب الغربي ليتم التصادم بين حضارتين متباعدتين ولتبدأ رحلة الغزو الطويلة إلى شمال امريكا .. كان صراعاً بين حضارتين غير متكافئتين .. وكانت هزيمة الاضعف حتمية وهي من نصيب الهنود الحمر ليسمى ذلك فيما بعد بتاريخ بناء (الابيض) لامريكا .. وكما يقول (روي هارفي بيرس) : «ان تاريخ الوحشية في امريكا منذ بداية تكوينها هو تاريخ المتحضرين ! » .. وتبدأ مأساة الهنود تتعاظم فيأتي الرئيس الامريكي الجنرال (اندرو جاكسون) الذي عقد عليه الهنود الآمال ليوقع في عام 1830م قانون ازاحة الهنود الذي جعل عهود امريكا كلمات في مهب الرياح .. وجعل من مواثيقها ومعاهداتها اوراقا اندلق عليها حبر كرامة امريكا السوداء فجعلتها سوداء بلا حروف ولا معنى .. وبدأت مسيرة الازاحة تلبية لرغبات الناخبين البيض في زيادة مساحة اراضيهم ليرحل الهنود إلى غربي (المسيسبي) برغم محاولة الهنود مواكبة مسيرة الحضارة التي وصلت لدى قبائل (الشيروكية) إلى تأسيس المدارس .. والمكتبات .. والمطاحن .. والمتاجر .. وحتى الكنائس في جنوب الغرب القديم .. ولم يشفع لهم ذلك .. ولم يتركوا حجة للرجل الابيض الذي ما كان يهمه الا الحصول على ارض الهنود وخيراتها فقط .. وتفعل آلة السحق الامريكية فعلها بمساهمات العديد من ابطالهم ! ! امثال (ابراهيم لنكولن) .. و(جفرسون ويفز) .. و(زخاري تيلور) .. و(وينفيلد سكوت) «الذي نهج منهج كورتيز بمذابحه في المكسيكو سيتي» .. وفي هذه المرحلة اشتهرت حرب السهول ومذابحها الكبيرة التي بدأت منذ عام 1850 حتى عام 1890 لمدة اربعين عاما من اراقة الدماء ومن هجوم الاوبئة .. ومن المجاعات لتتجسد معا مأساة امة باسرها .. ولتحدث المذابح مثل مذبحة (ياسكياه) التي ابيد فيها الرجال والنساء والاطفال من قبيلة (بيد نونكوه اباش) في صيف عام 1859 ومذبحة (فورت بوي) التي

استدعى إليها زعماء الهنود الاباش بحجة توقيع معاهدة للسلام .. حيث اخذوا إلى خيمة وغدر بهم وقتل الزعيم الهندي الكبير (كوشيز) ولم ينج منهم الا الزعيم (مانقوس كولروادو) .. ولعل قصة مقتل الزعيم الهندي العجوز (مانقوس) من قبل الجنرال (ويست) تعد من ابشع صور الارهاب .. حيث اسر في حجرة وقتل بحجة محاولته الهرب وقطع رأسه عن جسده واخرج دماغه ووزن من قبل دكتور جراح وارسلت جمجمته إلى واشنطن حيث لاتزال حتى الآن معروضة في معهد (سميشونيان) .. وخلال الفترة منذ ان بدأ الرجل الابيض اندفاعه نحو الغرب عبر جبال (الابلاشيان) اصبح (الشيروكية) ينظرون إلى اراضيهم الشاسعة تتقلص جيلا بعد جيل .. حيث طردوا اولا من اراضي الحشائش الغنية .. وغابات كونتكي .. وغرب فرجينيا .. ثم بعد نهاية حرب الاستقلال فقدوا وادي (كمبرلاند) في وسط تنسي ومعظم مقاطعاتهم في (كارولينا) ليتجه المستعمرون نحو اراضي هندية اخرى.

وبمطلع القرن التاسع عشر بدأ الغزو مرة اخرى بصورة مختلفة من خلال الوكلاء المخادعين الممثلين لحكومة الولايات المتحدة .. ومن خلال التلاعب بالقانون استولوا على ما يسمى بشرقي (تينسي) .. بفعل محامين حاذقين ونقود وزارة الخزانة للولايات المتحدة .. وهكذا طرد (الشيروكية) و(الشيكاسو) من مدنهم حيث طردوا من (تالاقالا) .. و(هيلابي) .. و(ارتوس) .. حتى آخر معركة هندية معركة منحنى حدوة الحصان (هورس شوبيند) التي ابيد فيها العديد من الهنود .. واعتبرت هذه المعركة (واتر لوه) الهنود الحمر .. والتي بموجبها اصبح الجنرال (اندرو جاكسون) بطلا انتخب رئيساً للولايات المتحدة لانه وعدهم بانه سيلقي بالهنود خلف نهر المسيسبي وهكذا كان المد الارهابي في رحلة التوسع.

ولعل في رسالة الزعيم الهندي العظيم (جيرونيمو) التي وجهها إلى رئيس ربة الارهاب (روزفلت) وذلك في اليوم الاخير من يونيو 1906 .. متحدثا عن مأساة شعبه وعن ارض الاباش التي ارتبط بها هذا الزعيم ارتباطا اسطوريا حيث يقول: «لا يوجد في خاطري مناخ او تربة مماثلة لتلك التي في ارض (اريزونا) .. حيث توجد مساحة كبيرة من الارض كافية لنا جميعا .. تلك الارض التي خلقها الروح الكبير للآباش .. انها ارضي .. انها وطني .. انها ارض اجدادي .. التي اطلب ان يسمح لي بالعودة إليها .. حيث اردت ان امضي اخريات ايامي .. وادفن هناك في تلك الجبال .. و إذا ما حدث ذلك فانني قد اموت في سلام شاعرا بان الهنود تم طردهم عن وضع بيوتهم الاصلية .. وحيث يزداد عددهم بدلا من الاندثار كما هو الحال الآن .. وحتى لا تزول امتنا» .. هكذا تحدث (فولكياه) الزعيم الهندي العظيم الملقب (بجيرونيمو) الذي خاض العديد من المعارك بالعديد من الرجال .. وبالقليل من الرجال وحتى بلا رجال .. بالسلاح وبلا سلاح راكبا وراجلا .. في كل مكان في الجبال والسهول والوديان

.. طول نصف قرن ليصبح الرجل اسطورة في مقاومة الارهاب ويموت في يوم 16 من فبراير 1909 حيث دفن في (فروت سيل) المعتقل الذي دفنت فيه كل آمال الهنود في الحرية ليعيشوا معتقلين حتى هذه اللحظة من اخريات قرن الحضارة والنور.

تأسيس التفرقة العنصرية*

انهم لم يقدموا على متن «امأي فلاور» ولم يكونوا من الآباء الحجاج .. وليسوا بمغامرين .. ولم يقدموا بأمل الثراء والمجد .. ولم يقدموا من عالم الاستغلال البشع ولكنهم أتوا على متن سفن العبيد وفي مقدمتها السفينة الهولندية سنة 1619 .. يساقون فيها اسرى في الاغلال يمرون في رحلة الشهرين المسماة «رحلة الممر الاوسط» مروعة رهيبة بالنسبة للمخطوفين من سواحل افريقيا .. فيهلك من يهلك .. ويصل من يصل يباعون كالمواشي والسياط تلهب ظهورهم والكلاب تنهش اجسادهم إذا ما فكروا في الحرية .. وهكذا تبدأ عجلة الارهاب في امريكا تدور من جديد وعلى نحو جديد .. عنصري الشكل .. دموي المسلك .. ارهابي المنحى .. حيث يأتي شاب يافع او رجل في منتصف العمر او فتاة لم تر الدنيا بعد .. محمولين في سفن «مكبلي الأيدي والأرجل» تسيل الدماء من الكعبين والرسغين .. لتبدأ ابشع عملية سلخ عرفتها البشرية حيث يسلخ الانسان من كل شيء .. «من جلده .. من نفسه .. من اسرته .. من قبيلته .. من ارضه من قارته ومن انسانيته» ليكون عبدا يباع في اسواق النخاسين او مأسورا في مزرعة سيده مجبورا على العمل لمستمر في مزارع السكر والقطن ومستنقعات الأرز .. وترسو السفن على الشواطىء محملة بالمزيد من المستعبدين .. وليصبح عدد السفن المبحرة من ميناء ليفربول ولندن وبريستول سنويا اثنتين وتسعين ومئة سفينة شحنت من العبيد حسب احصائيات التصدير في تلك الموانىء سبعة وأربعين الف مستعبد .. وليزداد العدد فيكون في مستهل القرن التاسع عشر اربعة ملايين مستعبد .. وبرغم كل شيء رفض هؤلاء المستعبدون عبوديتهم وقيودهم وقاوموها منذ أول لحظة وكان تاريخ مقاومتهم لها طويلا ومليئا بالضحايا .. وكانت ثوراتهم لا تعد ولا تحصى .. برغم انه في كل مرة يتلوها البتر والشنق والحرق للاحياء وكانت هناك ثورات كبيرة .. فهذه ثورة (جابرايل) التي تعد من اكبر ثورات الزنوج وحدثت عام 1800 واعدم (جابرايل) صحبة خمسة عشر ثائرا .. ثم حدثت ثورة (جلبرت) في 9 من يناير 1811 في نيواورليانز بثلاثة جيوش الحاكم (كاليبورن) يقود المليشيات والجنرال (ويد هامبتون) في قيادة جيش من جيوش الولايات المتحدة يقابله من الناحية الثانية الرائد (ملتون)

في قيادة مئتي جندي وتبدأ المذبحة ويعدم ستة وستون ثائرا في نفس الموقع ويقاد جلبرت وباقي زملائه حيث اعدموا وعلقت رؤوسهم على مسافات متباعده من نيواورليانز إلى اقطاعية اندرى .. ويثور (جورج بوكسلي) في فرجينيا عام 1816 والنتيجة اعدام رفاقه واختفى هو .. ثم أتت ثورة (دنمارك فيساي) العظيم حيث كان معه في القيادة (بيتربوياس) و(مينجوهارث) وكان معه الصناع والنجارون والسرجيون والميكانيكيون والحدادون وكانت مذبحة ومعركة رهيبة في محاولة تخليص دنمارك من الاسر وكان الاعدام بالجملة .. ثم تحدث ثورة شارلز برولبو في 17 من ابريل 1829م وشاركه في قيادتها كل من (نات) و(روبرت) و(كويكو) ليتدلى الجميع على حبال المشنقة ومن بين قياداتها امرأة شنقت بعد ان وضعت حملها .. وتحدث ثورة اخرى في نيواورليانز في ابريل 1830 وتتدلى الجثث على الحبال مرة اخرى وفي ويلمنتون تحدث ثورة اخرى في 1831 ويسقط فيها الكثيرون برصاص الارهاب .. وتنطلق ثورة (نات تارنر) الثائر في مساء 21 من اغسطس 1831 ليسقطوا تحت مدافع الكولونيل (اوستيس) الذي زحف عليهم بثلاث كتائب وتستمر الثورة حتى 30 أكتوبر ليموت الجميع بشجاعة كما علق على ذلك حاكم فلوريدا آنذاك بقوله: «لقد مات الجميع بشجاعة غير مترددين في فقدان حياتهم من اجل هذه القضية» وتلا ذلك الكثير من الثورات وسقط الكثير من القادة فهذا ويليم (هويلر) يشنق في ماري لاند في يوليو 1845 .. وتلك ثورة على السفينة ويليام قاتسون في يوليو 1849 .. وهذه ثورة اورانج في عام 1862 مع المارون .. ولم ينج مكان واحد في امريكا دون ثورة من الهنود .. ولم ينج بيت واحد من الرعب الذي يتحول ارهاباً يسحق القادة والجماهير الزنجية وهكذا وحتى هذه اللحظة يناضل الزنوج من اجل حريتهم في بلد نصب تمثالا للحرية يأباها لجنس بشري يعيش فيه.

قوانين الارهاب والعبودية*

عبر تاريخ البشرية الطويل .. بل وعبر تاريخ القهر والعبودية .. لم يجرؤ أي طاغية أن يضع القوانين والتشاريع الصريحة لقهر البشر .. ولم يجرؤ احد الا أمريكا أن يضع قوانين تبيح الارهاب .. وتعطي الحماية للسيد عندما يمارس القهر والارهاب .. فهكذا سنت القوانين لممارسة القهر والارهاب على الهنود والزنوج وعلى رأس هذه المؤسسات المشرعة الكنيسة مانحة المباركة وصك الشرعية لممارسة الارهاب والعبودية للسيد الاوروبي الابيض في امريكا .. فتهرع الكنيسة في عام 1494 لتعقد معاهدة «ثور ديللا» الشهيرة التي بموجبها وببركة البابا! يتم تقسيم الممتلكات الجديدة المغتصبة في امريكا بين اسبانيا والبرتغال .. ويشهد عام 1522 تأسيس

نظام «الانكومينيدا» والذي بموجبه منح كورتيز المستعمرين الاسبان الحق في مقاضاة العمال من الهنود في اراضيهم .. وفي عام 1840 صدر قانون في ولاية (شيهواهوا) ينص على رصد مبلغ مئة دولار عن كل فروة رأس من الذكور من الهنود الاباش .. وخمسين دولارا عن كل فروة رأس من إناث الاباش .. وخمسة وعشرين دولارا لكل فروة رأس من الاطفال **وهذا هو سلوك حامية الديمقراطية في الغرب** .. وفي الدورة الثانية للكونجرس التاسع والاربعين لعام 1866. 67 «المجلد 2 الارقام من 111 إلى 125» اقر مجلس النواب الامريكي تخويل الجنرال (نيلسون ميلز) من قبل وزارة الحرب باستخدام اشد العمليات لتدمير واعتقال قبيلة الهوستل آباش.

اما في قوانين العبودية فقد صدر تصريح في عام «1517» لرئيس الكنيسة «بارتولوميو دي لاسكاساس» بشرعية العبودية .. من قبل ممثل الحرب والكنيسة!! ثم بعد ذلك يأذن السيد في الارض!! ملك اسبانيا تشارلز الثاني ببداية مسيرة القهر واستجلاب المستعبدين إلى المستعمرات الاسبانية وكانت البداية!! لتصبح تجارة العبيد بعد ذلك ذات اهمية اقتصادية عالمية للدول الغربية .. ويبكر ملك اسبانيا بتشريع يضمن للمتاجرين شحن اربعة آلاف مستعبد إلى العالم الجديد في وقت مبكر من القرن السادس عشر .. وبزيادة عدد المستعبدين يزداد اتجاههم نحو تحقيق حريتهم ويشرع السادة في وضع القوانين وبالرغم من وجود اختلاف في القوانين التي تحكم كل ما يتعلق بحياة المستعبدين من ولاية إلى اخرى .. الا انها تتماثل في اتجاهها العام وتتفق في حقائق عدة منها ان العبيد ليسوا اشخاصا ولكنهم ملكية وان هذه الملكية يجب أن تحميها القوانين .. وان القوانين يجب ان تحمي البيض من الاخطار التي قد تنجم عن تزايد عدد الزنوج وان القوانين يجب ان تضع الزنوج في حالة انضباطية وتجعلهم ينجزون الاعمال .. وان الزنوج لا مكان لهم في المحاكم ولا يكونون شركاء في أي قضية .. وأن الزنوج المستعبدين لا تجوز شهاداتهم .. وتؤكد قوانين البيض أن الزنوج فاقدون للاهلية ولا يعتمد بقسمهم .. وانه لا يجوز لهم توقيع العقود ويحظر عليهم ملكية أي شيء ولا يجوز للزنجي ضرب أي ابيض حتى دفاعا عن نفسه .. ولا يؤلف مقتل أي زنجي جريمة على الاطلاق .. وكانت معظم القوانين الموضوعة من اجل الزنوج تدور حول العديد من القيود التي تحقق اقصى حماية ممكنة للبيض وتضمن استكانة المستعبدين للبيض ومثال ذلك عدم مغادرة المزارع بدون إذن .. وعدم تملكهم للاسلحة .. ومنعهم من قرع الطبول او نفخ الابواق .. ولا يمكنهم التصرف مثل الاحرار .. ولا يمكنهم البيع او الشراء .. ويجب ان تكون علاقتهم بالابيض اقل ما يمكن وفي نطاق خدمته .. وهكذا صدر في عام 1667 قانون ردع المستعبدين في المزارع البريطانية الذي يؤكد المبدأ القائل بأن المستعبدين المتوحشين البربريين لا تتم السيطرة عليهم الا بالقسوة .. وهكذا كان يجب ألاّ يغادر المستعبدون المزارع بدون إذن مرور .. ولا يجب ان

يبتعدوا ايام الآحاد عن المزارع مهما كانت الظروف .. ولا يجب ان يحملوا ما يعد في حكم السلاح.

وانه في حالة الاعتداء على مسيحي يضرب ضربا مبرحا بالسياط .. وإذا تكرر سلوكه يجب ان يوصم بالحديد المحمي في الوجه .. ولا عقاب للسيد الذي يموت مستعبد بين يديه في اثناء عملية التأديب .. وهكذا تصدر القوانين .. لدى ربة الارهاب وحتى القانون الفرنسي المسمى «بالقانون الاسود» اصبح اداة للوحشية في المستعمرات الفرنسية .. فعندما وجد (اوجي) وزملاؤه الثائرون من اجل حريتهم مذنبين حسب القوانين الفرنسية تم تنفيذ الاعدام فيهم بوحشية منقطعة النظير حيث كسرت عظام ايديهم وافخاذهم وارجلهم واعمدتهم الفقرية .. بالبلطات والهراوات .. وربطوا على عجلات مستديرة بطريقة تجعل وجوههم في مواجهة الشمس مباشرة حيث يعلن القاضي: «هنا يبقون إلى ما شاء الله ان يبقوا احياء» .. ثم تقطع رؤوسهم وترشق في اعمدة طويلة. اما الضرب بالسياط فلا حدود له .. اما تعليق العبد على جذع شجرة متدليا بعد ربط اثقال في عنقه ووسطه فقد كان صورة اخرى من صور العقاب .. وكانت العقوبة الاخرى تتمثل في قطع الاذن وكسر الاضلاع».

وتظهر الافانين في قوانين ربة الارهاب لتأكيد استعباد البشر فتنص قوانين فرجينيا في عام 1662 حول وضعية المواليد فتنسب حسب وضعية امهاتهم ولتؤكد ان دياناتهم المسيحية لا تعطيهم مشروعية لحريتهم كما كانت تنص عليه تعاليم السماء.

وتنص قوانين الاستعباد في فرجينيا .. التي اصبحت نبراسا تحتذى حذوه كل الولايات الاخرى .. ان لم تضف عليه .. فتنص هذه القوانين على عدم السماح للمستعبدين بمغادرة المزارع بدون إذن الاسياد .. ولا يجوز للمستعبدين التجول بدون إذن .. وكان العبيد المذنبون يقتلون شنقا .. وكانت الاعراض تنتهك .. وكان الستون سوطا عقوبة المستعبد الذي يسرق سكنا او متجرا او مخزنا بسبب الجوع .. وكانوا يوضعون في آلات قط العنق واليدين حيث تقطع اذانهم .. وكانت السياط نصيب كل من يتعامل اجتماعيا مع البيض او الزنوج الاحرار .. وكان المستعبدون يجلدون ويوصمون بالنار في وجوههم ويشوهون .. وكانت سهولة قياد المستعبدين تتحقق بتطبيق قوانين مركزة يمكنها ان تحطم اكثر المستعبدين غضبا في المستعمرة .. ولم يجد البيض أي صعوبة في قهر المستعبدين بفعل المختارين والمحاكم وحتى البيض الذين لا عبيد لهم.

اما في ماري لاند فقد صدر قانون عام 1663 يعترف بالعبودية ويشرعها. وقد نص على جعل كل الزنوج عبيدا سواء المواليد الجدد ام الذين نالوا حريتهم قبل ذلك كما نص قانون 1671 على أن دخول الزنوج في المسيحية لا يغير من وضعيتهم من حيث العبودية.

وادت الزيادة في عدد الزنوج إلى صدور العديد من القوانين .. حيث صدر قانون 1659 المتعلق بمعاملة الزنوج اللاجئين .. ثم صدرت قوانين تمنع الزنوج من تداول البضائع المسروقة والكحوليات .. ثم صدرت القوانين بعقوبة الزنوج الاحرار المذنبين بالقتل .. وبالحرق المتعمد .. والسرقة .. ومشاركة البيض «والوقاحة» والتجول بدون تصريح .. وكانت العقوبة تتراوح بين الاعدام والوصم بالنار والضرب بالسياط.

وصدر في ماري لاند قانون في عام 1695 يمنع اجتماعات الزنوج المتكررة .. ونص دستور كارولينا على ان يكون لكل حر في كارولينا القوة والسلطة المطلقة على عبيده من الزنوج مهما كان فكرهم او ديانتهم .. ونص قانون في عام 1663 أن لكل مهاجر أصلي في كارولينا عشرين هكتارا لكل مستعبد .. وعشرة هكتارات لكل مستعبدة يمتلكها هذا الحر .. وفي نفس الولاية في عام 1686 صدر قانون يمنع لزنوج من ممارسة أي عمل تجاري ويمنعهم من التجول بدون تصاريح .. وفي جورجيا كانت معظم القوانين منسوخة عن قوانين كارولينا الجنوبية فلا تجول .. ولا تجمع .. ولا حمل سلاح .. ولا تعلم للقراءة والكتابة.

وتنص قوانين 1706 على ان عمودية المستعبد لا تمنحه الحق في الحرية .. ونص المشرع في عام 1715 على اعدام كل عبد يشهد اثنان بأنه اتجه مسافة اربعين كيلو مترا نحو كندا .. ونص القانون في عام 1710 على حظر لتجول للزنوج بدون قنديل.

وفي ماسا شوستس نص قانون 1670 على أن ابناء العبيد يمكن بيعهم .. وبعد عشر سنوات من ذلك وضعت قوانين حظر التجول للمستعبدين .. وفي عام 1660 صدر في كونتيكتيكوت قانون يمنع الزنوج من العمل في الجيش .. ثم بعد ثلاثين عاما صدر قانون يمنع تجول الزنوج.

وفي عام 1775 قررت لجنة (هانكوك وارني) عدم استخدام المستعبدين في الجيش، وعند تولي (جورج واشنطن) قيادة الجيش الامريكي قرر عدم الحاجة إلى عمل الزنوج في الجيش الامريكي .. وذلك في المجلس الحربي الذي عقده واشنطن في 9 من يوليو 1775 وكذلك في اوامره الصادرة في 12 من ديسمبر 1775 قرر عدم ادراج الزنوج في قوائم المتطوعين، وصدر في عام 1793 اول قانون يتعلق بالزنوج اللاجئين الذي ينص على الحصول على إذن باعادتهم وكانت شهادة الابيض كافية في هذا الصدد.

وهكذا كلما حدثت انتفاضة تطبق اقسى القوانين للسيطرة على نشاط وتحركات الزنوج، وعلى سبيل المثال .. وضعت كارولينا الجنوبية بعد ثورة (فيسا) عام 1822م قانونا ينص على سجن جميع البحارة الزنوج عند رسو سفنهم في الموانىء .. وادت ثورة (تارنر) إلى وضع قواعد قهرية في اجزاء اخرى في لجنوب بما في ذلك فرجينيا والولايات المجاورة .. وكانت

عقوبة المخالفات الصغيرة الجلد بالسياط .. بينما كانت عقوبات المخالفات الاكثر خطرا «الوصم بالنار او السجن او الموت» .. وكانت الدوريات هي إحدى وسائل فرض قوانين العبودية وهي إحدى مهات المليشيات .. وكان البيض يستدعون للخدمة في الدوريات لمدة من الزمن تتراوح بين شهر او شهرين او ستة اشهر .. وكانت مهماتهم متابعة حركة الزنوج والبحث عن الاسلحة وزيارة محلات اقامة الزنوج للحد من التململ والثورات .. وخلال السنوات 1830 و1835 نصت قوانين معظم الولايات على أن المبشرين الدينيين من الزنوج يعدون خارجين على القانون .. خلال السنوات 1867 إلى 1870 درجت كل من تينس وتاكساس ولويزيانا وماري لاند على اتباع قوانين تسهل عملية اعادة الاستعباد.

وفي 17 من يوليو 1862 صدر قانون الرواتب العسكرية فكان مرتب الجندي الابيض 13 دولارا في الشهر وثلاثة دولارات وثمانين سنتا علاوة الملابس بينما كان مرتب الزنجي 7 دولارات وعلاوة الملابس 3 دولارات.

وفي عام 1873 الغت المحكمة العليا قانون الحقوق المدنية لعام 1875 .. وبموجب هذا الالغاء طرد الزنوج من فنادق البيض ومن محلات الحلاقين ومن المطاعم ومن المسارح .. وفي عام 1885 اصدرت معظم ولايات الزنوج قانونا بإنشاء مدارس منفصلة.

وهكذا تبدأ ربة الارهاب بمطلع القرن العشرين ونهاية القرن التاسع عشر مرحلة جديدة من مراحل الارهاب .. مرحلة التفرقة العنصرية التي تمثلت واضحة في قوانين نهاية القرن التاسع عشر.

جذور الإرهاب في الفكر الأمريكي[1]

هذا يعني بالنسبة لامريكا الحروب الصليبية .. وهذا يعني تأثرها بالتعاليم التلموذية التي زرعها قساوسة ضالون ادت إلى زرع افكار ومفاهيم قوامها ان أي انسان لا ينحدر من اصل اوروبي ولا يدين بالمسيحية لا آدمية له فهو مهدور وهو مباح وهو عبد .. وهكذا كانت بذور الارهاب .. هذه البذور أنبتت المجتمع الجديد بعد اتساع الهجرة وطلب الثراء .. كان الذهب هو ما يضيء حياتهم فلا يرون سواه .. لا نورا .. ولا هداية .. ولا قيما .. ولا شيئا سوى بريق الذهب يذهب الابصار .. ويسلب العقل .. وتكون المادة هي مصدر الحياة .. ويكون القانون هو كل ما يزيد اكداس الذهب .. وتكون العلاقات هي كل ما ينقل ذلك البراق من جيب أخيك إلى جيبك .. وتسقط كل القيم في المجتمع الجديد .. مجتمع مهزوز الاصل ..

معزول في ارض بعيدة فلا احتكاك بمجتمعات قد تهذب معتقداته .. وتكون هي خير تربة لنمو فكرة الارهاب دون ما رادع .. ودون ما يعوق سرعة انتشارها .. القتل لطرد الهنود للحصول على ارضهم. القتل للاستحواذ على الثروات.

الـخـاتـمـة

ان الحيرة والتخبط في تحديد مفهوم العنف والارهاب الذي يؤكده الكتاب والمفكرون الذين حاولوا من خلال ما استعرضناه تعريف الارهاب .. بالرغم من تباعد البعض عن التعريف الحقيقي مدفوعا بأنتمائه الفكري للدائرة الرأسمالية بصورتيها الاستغلال وتفشي العلاقات الظالمة .. والمحاولة الدائمة لتشويه مفهوم العنف الثوري وربطه بالارهاب من خلال مفاهيم دعائية او افكار ضالة ومضللة لا تمت لواقع الحقيقة بشيء .. ولعل تأكيد بعض المفكرين اهمية الدوافع وراء الممارسة المستخدمة للقوة يحدد بحق ما إذا كان عنفا ام ارهابا .. ونجد برغم كل الابحاث المستعرضة انه ليس بالقدرة تحديد تعريف واضح شامل للعنف والارهاب حيث إن كلا منهما يمكن ان يغطي العديد من الصور التي ظهرت عبر التاريخ مثل حروب الفلاحين .. وانتفاضات العمال .. والحروب العامة .. والحروب الاهلية .. والحروب الثورية .. وحروب التحرر الوطني .. وحركات المقاومة ضد الإحتلال الاجنبي .. لقد حاول الباحث دائما ان يحلل النتائج المترتبة على هذه الاحداث محاولا تمييز ظواهر العنف فيها دون العودة اصلا إلى مسبباتها .. وهكذا كان الوضع دائما قياس النتائج دون العودة إلى المسببات مما ادى إلى استنباط تعريفات تناست امرين او غضت النظر عنهما عمدا .. أولهما الظروف الكامنة وراء ممارسة العنف وثانيهما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار مظاهر الارهاب في التخريب الاقتصادي .. حيث يؤكد بعض الكتاب وعلى رأسهم (هنري لوفيفر) الجهل بما سيترتب على عالمية التقنية وهو بذلك يشير إلى حتمية انفجار الصراع بين المستغَلين ومستغلِّيهم .. وهكذا نجد ان العنف لا يعني الارهاب كما يتصور البعض وأن القاسم المشترك بينهما ان كليهما ممارسة للقوة بصورة عملية .. ولكنهما يختلفان من حيث المضمون والدلالة .. حيث إن العنف احد الوسائل لمكافحة الارهاب لان الارهاب مرتبط ارتباط وثيقا بالظلم والعسف نتيجة سيادة العلاقات الظالمة من خلال التحكم في **اعمدة القوة والسلطة والثروة والسلاح** .. فيكون العنف ممارسة الجماهير لوسائل عنيفة لتحقيق حصولها على حريتها من خلال ممارستها للسلطة وسيطرتها على الثروة والسلاح .. ويمارس الارهاب من قوى العسف لتمكين استمرار العلاقات الظالمة

ولتتحكم القلة الحاكمة في اعمدة القوة الثلاثة : السلطة والثروة والسلاح وهكذا تكون قضية الحرية هي الاساس في تصنيف العنف والارهاب وهي مقياس التمرد ورفض العلاقات الظالمة ايضا .. ومرتبط كل من العنف والارهاب بمقومات القوة فالارهاب مرتبط بها اختيارا والعنف مرتبط بها اضطرارا .. وعندما يخيب منطق العقل كوسيلة للحوار يتم الاتجاه للقوة .. فيدفع الذين يعانون من العلاقات الظالمة إلى استخدام العنف والقضاء عليها وردع الارهاب .. ولا يمكن للثورة الهادفة إلى التغيير في اتجاه القضاء على كل صور العلاقات الظالمة الاستمرارية بدون استخدام العنف .. حيث إنها بتجنبه تفقد احد مقومات وجودها واستمرارها .. ولكن الثورة تفرق دائما بين العنف والارهاب والثورة دائما ترفض الارهاب وتسعى إلى القضاء عليه .. ومواجهته بممارسة العنف اضطرارا ولا يكون العنف غايتها وذلك بحكم رسالتها الحضارية .. والثورة لا تمارس العنف في عملية صراع بين القوى السياسية ولكنها تحرض الجماهير الدافعة للتحرك الحضاري للثورة .. وتتصدى للممارسات الارهابية .. ولا تسعى لانتشار العنف الذي تمارسه اضطراريا وليس اختياريا والعنف ضرورة لابد منها عند تعرض الثورة لهجوم على استراتيجيتها.

وتدان امريكا ثقافيا .. وفكريا .. وسياسيا .. بأنها ربة الارهاب نشأت به وتحيا به وتموت به ويبرز في تاريخها وفي قوانينها وفي ثقافتها .. ويكون لزاما على كل القوى الجماهيرية في العالم مواجهتها والتصدي لها والحد من تفشي هيمنتها للقضاء على ادواتها من العملاء المنتشرين في انحاء المعمورة .. حتى يسقط تمثال ربة الارهاب رمزا للباطل الزهوق وترتفع هامات الجماهير رمزا لانتصار الحق والحرية.

الـهـوامـش :

(1) لاكور، والتر، الارهاب، وايد نفيلد ونيكلسون، لندن ص 22.
(1) نفس المرجع السابق ص 28. عن مقال «داي افليشيو» 16 من فبراير 1849م.
(2) دوميناك ج. م. «عالم من العنف» في بحوث ومناقشات العنف 1967م ص 30.
(3) لاخو، جورج «السياسة والعنف» في بحوث ومناقشات العنف ص 168 إلى ص 169.
(4) فانون، فرانز، معذبو الارض. ص 35.
(5) بورتون، انتوني، العنف الثوري، نشر ليوكوبر لندن ص 8.
(6) نفس المرجع السابق ص 24.
(7) نفس المرجع السابق ص 98
(8) لودج، جولييت، الارهاب تحد للدولة، نشر مارتن روبرتسون ص 2.
(9) لاكور، والتر، الارهاب ويد نفيلد ونيكلسون لندن ص 26.
(10) برتون، انتوني، العنف الثوري، نشر ليوكوبر لندن ص 30.
(11) فرويند. ج. ماهية السياسة ص 750.
(12) الصديق، د. المدني، الارهاب الدولي، مقالات على صحيفة الزحف الاخضر في باب نظريات ونظرية.
(13) بارتون، أنتوني، العنف الثوري، نشر ليوكوبر لندن، ص 39.
(14) بيرو، آلن، التقنية والسلطة العنف.
(15) نفس المرجع السابق.
(16) قيمة الانسان، سلسلة الشروح.
(17) لودج، جولييت، الارهاب تحدي للدولة، مارتن رود برتسون اكغورد ص 3.
(18) نفس المرجع السابق ص 4.
(19) بورتون، انتوني، العنف الثوري، ليوكوبر لندن ص 125.
(20) فانون، فرانز، معذبو الارض ص 35.
(21) دكتور الصديق المدني، مقالات الارهاب الدولي، نشرت بصحيفة الزحف الاخضر.
(22) مرجع سبق ذكره.
(23) نفس المرجع.

المــراجــع :

(1) قائد الثورة، الكتاب الأخضر.
(2) قائد الثورة، السجل القومي المجلد السنوي العاشر.
(3) سلسلة الشروح (5)، قيمة الانسان، نشر في الزحف الأخضر.
(4) المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، الارهاب الدولي بين الواقع والتشويه.
(5) د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، الدراسات الانسانية.
(6) الكاتب، سلسلة مقالات بصحيفة الزحف الأخضر بعنوان ضحايا ومحارق.
(7) د. المدني الصديق، الارهاب الدولي، مقالات على صحيفة الزحف الأخضر في باب نظريات ونظرية.
(8) انتوني برتن، العنف الثوري، الناشر لندن ليوكوبر.
(9) كلاوس كنور، حول استخدام القوة العسكرية في عصر الذرة، الناشر مطبعة جامعة برنستون.
(10) كريستوفر دوبسون ورونالدباين، الارهاب الذي يقاومه الغرب، الناشر مطبعة بيتمان.
(11) جوليت لودج، الارهاب تحد للدولة، الناشر مارتن روبرتسون اوكسفورد.
(12) والتر لاكور، الارهاب، الناشر ويدنفيلد ونيكلسون لندن.
(13) م. بولور دوليان، «الرق اليوم»، المنشورات العالمية، اقتصاد وانسانية باريس 1967م.
(14) آلان بيرو، التقنية والسلطة والعنف.
(15) ب. ريكور، «الدولة والعنف»، في التاريخ والحقيقة، نشر سوى باريس 1955م.
(16) فيليب برنو، العنف وعلم الاجتماع.
(17) بيير فيو، العنف والوضع الانساني.
(18) فرانز فانون، معذبو الارض.
(19) فريدريك أنجلز، «مناهضة دورنج» منشورات كوست.
(20) أ. بلان، ثقل السياسة الوطنية، مجلة «الاقتصاد والانسانية» عدد 180 لسنة 1968م.
(21) ج. م. دوميناك، «عالم الغد» في بحوث ومناقشات العنف 1967م.
(22) جورج لافو، «السياسة والعنف» في بحوث ومناقشات العنف 1967م.
(23) كريستيان دوبويست، «العنف» اسبوع المثقفين الكاثوليك 1967م.

* مقالات للكاتب نشرت على صفحات الزحف الأخضر بعنوان ضحايا ومحارق في محراب ربة الارهاب.

* مقالات للكاتب نشرت على صفحات الزحف الأخضر بعنوان ضحايا ومحارق في محراب ربة الارهاب.
* مقالات للكاتب نشرت على صفحات الزحف الأخضر بعنوان ضحايا ومحارق في محراب ربة الارهاب.



الشعب المسلح

محمد مسعود شلوف
كلية التربية - قسم
الدراسات التربوية والنفسية
جامعة الفاتح



● الشعب المسلح

ان نظرية الشعب المسلح لم تكن وليدة فراغ ولكنها كانت استقراءً تاريخياً لنضال الشعوب ومن بينها الشعب العربي الليبي الذي قاتل العدو الايطالي قرابة 23 سنة وهو لم يكن جيشاً نظامياً بل كان شعباً مسلحاً.

والمتتبع لحركة التاريخ يصل بالدليل القاطع والبرهان الأكيد إلى أن الشعوب عندما تحصل على السلاح وتتدرب على استعماله تستطيع مواجهة أعتى قوة استعمارية في العالم.
وفي جهادنا الاسلامي ضد جحافل الظلم والقهر والطغيان أيام بزوغ الدعوة الاسلامية مثل وأي مثل. ففي تلك المعارك الاسلامية الخالدة كان الرسول (ﷺ) يأمر كل من يستطيع أن يحمل السلاح أن يتوجه للجهاد .. رجلاً أو امرأة .. كبيراً أو صغيراً. وقد كانت فعلاً حروباً شعبية اشترك فيها كل الشعب.

و إذا كان وجود قوة الثورة التي تصدت لانجاز مهمة التغيير الثوري في ليبيا بين صفوف القوات المسلحة أحد العوامل التي جعلت قضية الشعب المسلح تتصدر القضايا التي شغلت قيادة الثورة العظيمة فان العامل الثاني الذي دفع بهذه القضية لكي تحتل مكانها في مقدمة اهتمامات القيادة التاريخية هو أن فكرة الكفاح الشعبي المسلح بالغة القدم في المجتمع الليبي. وقد استمدت لهيبها من تراث المعارك الوطنية ضد الغزاة في مختلف مراحل التاريخ.
وقد كان الشعب العربي الليبي سباقاً في تقدير أهمية الكفاح الشعبي المسلح ذلك أن تجاربه المتواصلة والمتعددة في التصدي للعدوان جعلته يدرك أنه لا يوجد سبيل لردع الغزاة سوى أن يشترك الشعب كله في الدفاع عن أرضه وأن لغة الدم هي اللغة الوحيدة التي تصلح للتعامل مع الأعداء لهزيمتهم.

فلقد كافح الشعب العربي الليبي في سبيل حريته كفاحاً ونضالاً طويلاً وهو يعد من أطول المراحل النضالية التي مرت بها المجتمعات الانسانية وقدم في سبيل الحرية تضحيات هائلة ودفع بمواكب من الشهداء عبر تاريخه ثمناً للكرامة. وكان كفاحه دامياً ومريراً والحرية عنده هي جوهر وجوده الانساني والحرية يظل مفهومها ناقصاً إذا لم يتوفر لها الحماية الشعبية المسلحة الفعالة.

وقد كان كفاح الشعب العربي الليبي المسلح رائداً بالفعل إذ قدم للعالم خبرات وتجارب نادرة وخالدة في كيفية تصدي شعب صغير لجحافل الغزاة واجبارها على الفرار.

«كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله» صدق الله العظيم.

مما جعل الاعداء يعترفون بأن سلوب الكفاح الشعبي المسلح كان أخطر سلاح استخدمه المجاهد العربي الليبي في مواجهة الغزاة.

وعلى طريق الكفاح الشعبي المسلح أعطى المجاهدون العرب الليبيون الدروس النادرة في التصدي للعدوان وتكبيد الاعداء الخسائر الفادحة وازعاج جيوش الأعداء النظامية المدربة تدريباً راقياً والتي تستخدم أحدث أنواع الأسلحة.

فلقد اعتقد الأعداء المستعمرون أن احتلال ليبيا لا يزيد عن نزهة بحرية تنتهي بتحقيق النصر في أيام قليلة ولكن اتضح لهم عكس ما تصوروا واعترفوا بذلك حيث قال (ترونس) بأن غزو الايطاليين لليبيا قد كابدوا فيه خسائر كبيرة ونفقات غالية حيث ان المجاهدين العرب الليبيين قد قاوموا مقاومة باسلة خاصة وان دينهم الاسلامي قد اضاف لهم مقاومة أخلاقية لا تقل بحال عن المقاومة البدنية المتمرسة بكل قسوة الحياة البدوية.

وقال (ترونس) بأن حربهم كانت صعبة إذ تجري ضد شعب غير ثابت القواعد والجبهات. ولكنها ضد قوات مزعجة وغير منظورة.

يقول القائد: «**ان الشعب العربي الليبي سيصبح مدرباً وبيده السلاح ومعنى ذلك ان هذا الشعب لن يهزم. في عام 1911م لم يكن فيه جيش نظامي**».

كان الشعب العربي الليبي كله يحمل السلاح وكل فرد ليبي يرى ان الدفاع عن واجبه والاستشهاد من حقه. وعليه اصطف الشعب الليبي في جبهة واحدة من زوارة إلى طبرق لأنه لم يكن هناك جيش نظامي ولكن هناك شعب كامل يدافع عن أرضه وكرامته.

وسجلات الواقع وحقائق التاريخ تعطي لنا تجارب عدة للكفاح الشعبي المسلح وعلى سبيل المثال فقد حاصر الجيش الالماني مدينة لينينغراد مدة 900 يوم خلال الحرب العالمية الثانية وبقيت هذه المدينة محاصرة دون أن تستسلم برغم قوة الجيش الالماني ولقد اعطت هذه المدينة صورة صادقة لحرب الشعب، ولقد اعطت قصة كاملة لما فعلته الجماهير وهي تحارب واعطت وصفاً دقيقاً للشعوب وكيف تستغني ـ حقيقة ـ عن كل شيء من أجل المعركة فهي ملحمة صنعها شعب مدينة .. فلم يكن هناك فرد واحد لم يحارب ولم يقاوم.

وكذلك في كفاح شعب فيتنام ضد الغزو الأمريكي البشع مثل آخر.

فالقوات الأمريكية قذفت فيتنام بطن من المتفجرات كل دقيقة في عهد (نيكسون) كما تقول صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية نفسها ولم تكن هذه القنابل في جبهة القتال بل

ضربت الموانىء والعاصمة (هانوي) .. والمدن الكبرى .. والقرى .. والسدود .. ومراكز الصناعة .. ومع ذلك احتمل الناس غارات وقنابل أمريكا الحربية الوحشية ثماني سنوات وصمدوا واستطاعوا أن يسقطوا 900 تسعمئة طائرة أمريكية وفقدت أمريكا 55 الف قتيل و300 الف جريح .. الخ.

فكافح الشعب الفيتنامي كفاحاً شعبياً ولم تستطع وحشية أمريكا فرض الاستسلام عليه .. لقد قرأت أن صحفياً طلب من الفيتناميين السماح له بالذهاب إلى الجبهة فسألوه ماذا تقصد بالجبهة؟ فقال ميدان القتال، فقالوا له ان بلادنا هي جبهة قتال واحدة عريضة ولكن هناك مناطق تشتد عليها الغارات أكثر من غيرها ولكن كل البلاد جبهة قتال شعبية.

وكتب (محسن محمد) في كتابه الشعب والحرب قائلا:

«لقد وضعت أمريكا كل العلوم والفنون وطبقتها في حرب محدودة وهي حرب فيتنام وطبقاً للعبة الحرب الأمريكية فان نتيجة حرب فيتنام تعتبر مضمونة 100% أو هكذا أكد أصحاب الحسابات والعقول الالكترونية والاستراتيجية والتكتيك العسكري».

قال خبراء أمريكا ان الفيتناميين يمكن أن يهزموا بالطائرات والصواريخ والمدافع .. برغم كل ذلك .. جاءت نتيجة حرب فيتنام على عكس ما قالت لعبة الحرب وخبراء الحروب.

وأثبت العقل البشري وأثبتت الارادة البشرية انها أقوى من كل لعبة .. ومن كل سلاح وان الحرب يكسبها الذين يحتفظون بروح معنوي عالٍ.

حقيقة ان الحرب علم ما في ذلك شك. علم يمضي على أسس واضحة ومحدودة ولكن العقل الالكتروني برغم عشرات الالوف من العمليات المعقدة التي يجريها لا يمكن أن يحدد على وجه الدقة .. اليأس .. والأمل .. الخوف والشجاعة .. والعوامل الانسانية الأخرى التي لا يمكن للعقل الالكتروني ان يحدد حجمها ومداها .. وهذه العوامل تساهم في تقرير مصير الحرب.

ان العقل الالكتروني لا يستطيع بحساباته الا أن يحدد أرقاماً فحسب .. أما دور الشعب فان العقل الالكتروني لا يفهمه ولا يحسبه. ان الحرب علم .. ولكنها روح.

والذي يحدد نهاية الحرب ونتائجها هو الشعب وحرب الشعب لا تتوقف الا بعد أن تدرك غايتها وهي النصر.

وتجربة الشعب المسلح تكرر تلك الصور من جهاد الأجداد بشكل متقدم وهذا دليل على مدى استيعاب تاريخ الجهاد العربي الليبي والكفاح الانساني في العالم، وقد حرص الأخ القائد على التأكيد بأن الطرح الجديد يقدم شكلاً متقدماً للتجربة القديمة.

و إذا كانت حصيلة التجارب النضالية للشعب العربي الليبي والكفاح الشعبي في بقية دول

العالم قد أثبت فشل الجيش النظامي وحده في تحقيق النصر الحاسم فان هذا يفرض على كل مواطن ان يتدرب على السلاح وان يدرك أن الدفاع من واجبه والاستشهاد من حقه.

ويؤكد القائد دائماً ضرورة بعث هذا التاريخ من جديد لأنه سيكون زاداً لنا في مواجهة أعداء اليوم .. وأعداء الغد .. انه زاد لا ينضب.

ان الدرس المستفاد هو أن المقاومة الشعبية لشعبنا لا يمكن أن تقهر وان الحملات البربرية مهما تعاظمت لا تستطيع أن تقهر شعباً صمم على الحرية .. والدفاع عن دياره من بيت إلى بيت.

ان تجربة قيام الشعب المسلح جديرة بأن تؤخذ وبقوة لأن الشعوب لا تحترم اليوم الا بقدر قوتها وتسلحها وفي اطار ما قدمت الجماهيرية من تجارب ثورية انسانية رائدة تجيء أهمية ودلالة تجربة الشعب المسلح كظاهرة عصرية خطيرة تأخذ طريقها إلى التحقيق حيث الشعب المسلح هو المكمل لاركان عصر الجماهير وسيؤدي إلى انتهاء دور الجيش النظامي المحترف الذي لا يتمشى مع عصر الجماهيريات.

والشعب المسلح هو الضمان الوحيد والأكيد للحرية ولا يمكن أن تقوم سلطة للشعب إلا إذا كان الشعب يمتلك الاسلحة التي تحمي الحرية.

والشعب المسلح شيء حتمي وضروري لمجتمع ثوري لأن الثورة تعني في أحد مناهجها اعلان التحدي المستمر في مواجهة قوى الشر الامبريالية والتحدي لا يتم الا فوق قاعدة متينة عنصرها الأساسي قيام الشعب المسلح القادر على أن يعلن التحدي في كل مكان وفي كل زمان.

والشعب العربي الليبي رفض النيابة والتمثيل والوصاية من فرد أو طبقة أو طائفة أو نخبة أو قبيلة وارتضى أن يحكم نفسه عن طريق المؤتمرات الشعبية يرفض أن تنوب عنه الجيوش التقليدية في الدفاع عن أرضه وسلطته وانجازاته التي حققها بعد كفاح طويل فهو يرفض أن ينوب عنه أحد في الموت فلا نيابة في الموت.

والدفاع عن الوطن في المجتمع الجماهيري كما ورد في اعلان سلطة الشعب في 77/3/2م هو مسؤولية كل مواطن ومواطنة.

والشعب المسلح لا يعرف الاستسلام ولا يعرف التردد ولا يمكن هزيمته أو حصاره أو تجويعه فهو الذي يمتلك حاجاته وهو الذي يحميها ويدافع عنها دون نيابة.

والشعب المسلح كفيل باحراز النصر في كل المعارك التي يخوضها وعلى جميع الجبهات حين يضطر إلى ذلك.

والجماهيرية تخالف ما تتبعه دول العالم كله ومنذ آلاف السنين في الاعتماد على جيوش نظامية

تحتكر وحدها السلاح و يقوم بالدفاع شريحة من المجتمع تتفرغ للحرب وتنوب عن المجتمع في الموت.

ونادت الجماهيرية بقيام الشعب المسلح لأن الجيوش النظامية لم تنجح في دول العالم كله في توفير السلام والتصدي للأعداء، لأن الجيوش النظامية وحدها لا تستطيع تحرير الأرض. وحماية العرض وصون الكرامة والدفاع عن منجزات الشعب، بل ان الكوارث التي عانت ومازالت تعاني منها الشعوب هي نتيجة الاعتماد على الجيوش النظامية مما يؤكد في مجموعه مصداقية تجربة الشعب المسلح التي بدأت تطبق بنجاح ودقة على أرض الجماهيرية وان احتكار فئة مسلحة للنيابة عن الشعب في عملية الدفاع والحرب لها اخطار أساسية رهيبة نذكر منها:

1 ـ ان الجيوش النظامية عندما تتحرك قواتها انما تتحرك لتنفيذ قرارات فوقية صادرة من القادة ومن هنا يدخل أفرادها كموظفين مصابين بكل أمراض الوظيفة ورتابتها، أما تجربة الشعب المسلح فان الجماهير تدخل بها معركتها وتدافع عن قضية وجودها ومكتسباتها.

2 ـ الشعب المسلح لا يعرف الهزيمة لأن الجيوش النظامية عندما تدخل المعركة وتهزم، وتنهزم بالتالي الدولة التابعة لها، ويفرض العدو المنتصر شروطه، أما الشعب المسلح بكل ثقل جماهيره فيواجه المعارك بنفس نضالي طويل وبمدد شعبي قوي متجدد. وكما **قال القائد: «ان الشعب العربي الليبي كتب الانتصار بدمه الغالي واتضح لايطاليا ان الحاميات التركية النظامية هي التي كانت اسفل حلقة في سلسلة الدفاع عن ليبيا وان اقوى الحلقات هي جماهير الشعب العربي الليبي التي ليست متخرجة من الكليات العسكرية وليست مسلحة .. بالاسلحة الثقيلة»**.

3 ـ الشعب المسلح لا يعرف الا واحد من اثنين: «النصر أو الاستشهاد». وتنمحي من قاموس تعامله الكلمات الانهزامية التي تجيد الجيوش النظامية اطلاقها لتبرير فشلها كمصطلحات «الانسحاب، التقهقر، وقف اطلاق النار، فك الاشتباك، الاستسلام، التباكي..الخ».

4 ـ ان فكرة الجيش التقليدي النظامي كفكرة انهزامية ثبت فشلها في ضوء تتبع نتائج الهزائم المتلاحقة ودخلت الجيوش لعبة الصراع على السلطة. وبدأت الجيوش النظامية أُلعوبة مضحكة يستخدمها الحكام كيفما ارادوا، ويأتون بها بنياشينها المتعددة وملابسها المزركشة لتبقى للعروض المضحكة وعملها السهر والدفاع عن قصور وجواري أصحاب السلطة والفخامة وأصحاب الشركات والمصانع من الرأسماليين؛

5 ـ ان الجيوش النظامية التقليدية السائدة في العالم اليوم اهملت العامل المعنوي اهام والروح المعنوي العالي الذي يكون له دور أساسي في الحرب وكما يقول (نابليون) بأن نسبة العامل المعنوي إلى العامل المادي كنسبة 1/3 ولكن الشعب المسلح يحافظ على العامل المعنوي ويقويه ويكون هناك روح معنوي عالٍ لدى الشعب الذي يمتلك سلاحه ويدافع عن نفسه وأرضه وانجازاته.

6 ـ ان الجيوش النظامية التقليدية بكل اعدادها وعددها هي المصدر الرئيس للرعب البشري وتدمير الحضارة الانسانية وهي التي تمثل عاملا مستمرا لتهديد السلام العالمي. أما الشعب المسلح فانه هو الذي يكفل تحقيق السلام في العالم ونبذ الشعور العدواني وان الشعب المسلح هو الكفيل بانهاء متاعب وآلام هذا العالم.

وكما يقول القائد: «ليس هناك شعب بكامله يقرر ان يخرج من أرضه لغزو شعب آخر وسيظل السلام مهدداً طالما هناك جيوش نظامية تحت امرة قادة يتحكمون في الشعوب ويختلقون الأسباب المتعددة والمبررات المختلفة لشن العدوان على شعوب أخرى لتحقيق أمجاد ومطامع شخصية».

7 ـ والجيوش النظامية تتطلب مواصفات بدنية وخبرات معينة ولكن الشعب المسلح توجد به أعمال قتالية تتناسب مع قدرات كل فرد وإمكاناته ويراعى توفير المكان المناسب لكل انسان حسب قدراته وخبراته لتحقيق قدر من الاستفادة.

8 ـ الجيوش النظامية التقليدية تقوم على اكتاف الذكور في حين تحرم المرأة من شرف الدفاع عن نفسها ووطنها بالرغم من أن القنابل لا تفرق بين الذكر والأنثى عند سقوطها وتجارب التاريخ تدلل على أن النساء كثيراً ما قهرن وأُهنّ اكثر من الرجال نظراً لعدم تدريبهن وامتلاكهن السلاح. فقد تعرضت المرأة العربية الليبية إلى أنواع عدة من القهر والاهانة من قبل المستعمر الايطالي. والشعب المسلح يقدر دور المرأة ويعتبره أساسياً وبدونها لا يكتمل بناء الشعب المسلح. والرجل والمرأة مكملان لبعضهما. والعدو لا يفرق بين الرجل والمرأة في أثناء القتال وسجل التاريخ العربي الليبي يؤكد أن صفحات النور التي سجلها الجهاد العربي الليبي كانت بفضل الرجل والمرأة معاً.

9 ـ ان أهمية السلاح وامتلاكه لا تكمن في كونه وسيلة للدفاع فقط بل لأنه قد استخدم أيضاً وسيلة للقهر والاستعباد بل وللتدمير الحضاري وفي التاريخ الحديث رأينا كيف خرجت أوروبا بعد ان استكملت وحدتها القومية وطورت قوتها الاقتصادية والعسكرية في موجة استعمارية كبرى لم تشهد لها البشرية مثيلا. واستعمرت ما يسمى بالعالم الثالث كله في الوقت الذي كانت فيه بلدان العالم الثالث تعاني من التخلف

والاستغلال، وثبت ان من يمتلك البندقية يمتلك سلطة القهر وسلطة سلب السلطة والثروة .. وتهديد الأمن والسلام في العالم.

وبالشعب المسلح يمكن كسر احتكار السلاح وجعله حقاً عاماً لجميع أفراد الشعب وبالتالي تقطع الطريق على العسكرية التقليدية التي تمتلك السلاح والتي قد تستخدمه ضد الشعب وترهبه وتحتكر دونه السلطة بقوة السلاح. وعندما يمتلك الشعب سلاحه فانه يحمي سلطته ويعزز حريته.

وفي غياب سلطة الشعب وفي ظل الأنظمة السياسية والتقليدية يكون الجيش والشرطة وكل التنظيمات المساعدة المتعلقة بالدفاع والأمن العام كلها تكون موجهة لحماية النظام القائم وتأسيس شرعيته واطالة عمره وهي في خدمة النظام ورموزه كما انه في ظل هذه الأنظمة يوكل أمر الدفاع لجزء من الشعب ويتقاضون رواتب من المجتمع مقابل انخراطهم في الجيش بدون أن يكون لهم دور في العملية الانتاجية.

والنظرية العالمية الثالثة تؤكد قيام الشعب المسلح كله فهي لا تترك مسؤولية الدفاع عن الوطن لشريحة معينة من المجتمع نظير رواتب من خزينة المجتمع وتقاتل عن البقية وتموت من أجلهم ليحيوا هم.

فهي تقر بأن يكون الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة كما جاء في المادة الرابعة من وثيقة اعلان سلطة الشعب.

وبذلك تصبح تجربة قيام الشعب المسلح ـ وفق الطرح الذي قدمته ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ـ خطوة فعالة لنشر السلام العالمي لأنه يستحيل ان تهاجم الشعوب نفسها. فالجماهير لا توجد لديها النية في مهاجمة نفسها ولكن الجيوش تحت اشراف الحكومات تتلقى الأوامر وتنفذها بغباء فتصبح خطرا على السلام في العالم.

وقد صدق ارسطو وقتما قال: «من ليبيا يأتي الجديد».

والشعب المسلح وفق منظور **النظرية العالمية الثالثة** يختلف اختلافاً جذرياً عن الفوضى العسكرية التي تحصل في مجتمع ما عندما يصبح كل فرد يملك بندقية في بيته ويحملها في الشارع وما قد يترتب على ذلك من مصادمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

أما الشعب المسلح فهو عمل علمي منظم غاية في الدقة والضبط والربط. حيث تقسم البلاد إلى مناطق دفاعية في اطارات ادارية حربية. الخفارات والدوريات فيها منتظمة وتكون هناك قوة شعبية تحت السلاح الحقيقي المتطور من طيارات ومدافع وسفن وصواريخ ودبابات وناقلات ورشاشات وكل الوسائل الحربية ويتحول الشعب إلى شعب انتاجي يزرع ويصنع وينتج ويذهب إلى المدرسة وإلى المصنع والمزرعة وإلى المعسكر في أوقات محددة.

ومشكلة السلاح التي هي احدى المشاكل الرئيسة في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموماً وحلها يتم في اطار مشكلة الديمقراطية عن طريق تدريب كل أفراد الشعب رجالا ونساءً على حمل السلاح وبالتالي تختفي أدوات الحكم التقليدية في ظل المجتمع الجماهيري الحر الذي تقوم فيه سلطة الشعب وادواتها في الحكم بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فمقولة الشعب المسلح ترتبط ارتباطاً كلياً بنظرية سلطة الشعب وتكوّن جزءاً أساسياً من بنائها النظري والعملي.

وتنفيذاً لما جاء في المادة الرابعة من اعلان قيام سلطة الشعب فقد بدأت الجماهير في اتخاذ سلسلة من الاجراءات التنظيمية وبناء الاطر اللازمة وتم ذلك كما يلي:

(1) قرارات تأليف المقاومة الشعبية.

(2) **تجييش المدن**: وذلك باستمرار الافراد في ممارسة أعمالهم المعتادة ولكنهم يقومون بالتدريب على السلاح ويكون لكل فرد بطاقة وكتيبة وقيادة يتبعها وسلاح يتدرب عليه أي أن تقوم كل مدينة بعسكرة منتجيها وفلاحيها وموظفيها وكل مقيم بها للدفاع عنها.

(3) **الدفاع المدني** حيث تحولت المقاومة الشعبية إلى كتائب للدفاع المحلي.

(4) **التدريب العسكري العام**.

(5) **كتائب المجاهدين** وهي تضم الرجال الكبار في السن.

(6) **التجنيد الالزامي للمواليد** من سنة 1944م ـ 1964م كخطوة استثنائية لتقريب قيام الشعب المسلح.

(7) **الأمن الشعبي**: ليحل محل الشرطة التقليدية حيث الجماهير التي تسهر على حماية نفسها ومنجزاتها.

(8) **تحويل المدارس الثانوية والمعاهد والجامعات إلى ثكنات مسلحة** يتم فيها تدريب الطلبة على أحدث أنواع الأسلحة وهذا تحول خطير حيث أصبحت جماهير الطلاب مسلحة وقوية تتحدى الأعداء وتدافع عن سلطة القرار الذي أصبح بيد الجماهير الشعبية.

(9) **الحرس الجماهيري** والذي يعتبر خطوة جادة لتقريب يوم قيام الشعب المسلح.

(10) **قوة الفرسان** والتي اعلن الأخ القائد عن تأسيسها والتي ستبرز إلى حيز الوجود باعتبارها قوة شعبية مسلحة جديدة للدفاع عن الأرض والعرض ولتحمي سلطة الجماهير.

(11) **تدريب النساء على السلاح** وفتح أبواب الكليات العسكرية أمام البنات أسوة بالرجل. للمشاركة في نيل شرف الدفاع عن الوطن. وهي تجربة فريدة من نوعها تطبق لأول مرة في العالم وهي خطوة جبارة لتقريب يوم قيام الشعب المسلح.

هذه المؤشرات المهمة التي افرزتها الحرب الشعبية العربية الليبية في معارك جهادها يفترض ان تصبح دروساً تستفيد منها الأمة العربية وهي تواجه معركة وجودها وكرامتها ومصيرها فلا تتصدى بجيوش نظامية محترفة لمواجهة مخطط الامبريالية الأمريكية وغطرستها ولا تواجه العدو الصهيوني بقوات تقليدية تنتظر صدور أوامر القادة وتعليمات الالوية من غرف العمليات في العواصم التي تبتعد آلاف الكيلومترات عن أرض المعركة التي يتساقط فيها الأبرياء ضحايا شهوة المغامرة وضحايا الجيوش التقليدية.

ان سبب هزيمة الحرب هو غياب الشعب المسلح واحتكار السلاح من قبل طبقة معينة تسمى الجيش تسخر من قبل مجموعة من عباد الكراسي اللاهثين وراء سياسة الاستسلام والتفريط في الشرف والكرامة. وان استرجاع الكرامة العربية والهيبة العربية والشرف العربي وتصحيح التاريخ الذي زيفته الخيانات لا يتم الا بالقوة، قوة الشعب المسلح صاحب السلاح وصاحب سلطة القرار في استعماله.

المراجع:

1 ـ وثيقة إعلان سلطة الشعب.
2 ـ اعداد (مجلة الشورى) لسنة 1979م.
3 ـ مجلة (الثقافة العربية) اعداد 81/79/78.
4 ـ مجلة (الشعب المسلح) اعداد مختلفة.
5 ـ السجل القومي ـ بيانات وخطب وأحاديث القائد.
6 ـ الشعب أو الحرب «محسن محمد».
7 ـ مختارات من أقوال قائد الثورة؛ شعبة التربية العقائدية.
8 ـ جريدة الفجر الجديد (اعداد متنوعة).
9 ـ أحاديث معمر القذافي إلى الأمة العربية (أحمد سعيد).
10 ـ مقتطفات من الصحافة العالمية عن الثورة في الجماهيرية.
11 ـ العمل الفدائي (مترجم) «ادارة الاعلام الخارجي».



حول مفهوم
الإدارة الذاتية الشعبية

د. عبد السلام علي المزوغي
موسوعة الكتاب الأخضر



● حول مفهوم الادارة الذاتية الشعبية

الإدارة الذاتية الشعبية دراسة مقارنة

تـمـهـيـد:

استحدثت **النظرية العالمية الثالثة** مفاهيم قانونية جديدة وقد حلت علاقات وروابط شعبية محل العلاقات والروابط التقليدية.

ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات بين هذه النظرية وبين النظريتين السائدتين في عالم اليوم، الرأسمالية والماركسية اللتين تنتمي اليهما مختلف بلاد العالم إما انتماء كاملاً و إما جزئياً وفق الظروف المتباينة لكل بلد.

وبرغم تباين هاتين النظريتين فان التداخل بينهما في التطبيق صار يتخذ أشكالاً واضحة سواء في المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الاشتراكي الماركسي.

وقد اتخذ هذا التداخل صور تطبيقات اشتراكية في الأنظمة الرأسمالية وتطبيقات رأسمالية في الأنظمة الاشتراكية، وهذا التداخل ان دل على شيء فانما يدل في الحقيقة على أن هاتين النظريتين هما وجهان لعملة واحدة. أما عن العلاقات والروابط الشعبية الجديدة التي تبشر بها **النظرية العالمية الثالثة** فانها مختلفة عن تلك القائمة في النظام الرأسمالي والنظام الماركسي وذلك لأن هذين النظامين يقران بممارسة السلطة نيابة عن الشعب بنواب وحكومة وفقاً لنظرية التمثيل في النظام الرأسمالي وبالحزب والحكومة الحزبية في النظام الماركسي .. ومن ثم فالنظامان يتفقان في تغييب الشعب عن ممارسة سلطته السياسية والاقتصادية ومباشرتها نيابة عنه وفقاً لنظريات التمثيل وتفويض السلطة .. ولكن وفقاً لمفهوم **النظرية العالمية الثالثة** فان السلطة يباشرها صاحبها الأصلي وهو الشعب مباشرة دون وسيط وفقاً لمقولة: «**لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل**».

وما يجب التنبيه اليه في البداية ان كلمة «**الادارة**» المقصود بها في هذا البحث هي الادارة بمعناها الواسع الذي يشمل الجانب السياسي والاقتصادي والجانب التنفيذي كذلك وهذا المعنى هو الذي يتفق مع مفهوم الادارة الشعبية الذاتية التي تتخذ من سلطة الشعب أساساً لها.

ولابد من الاشارة كذلك إلى ن مفهوم الادارة الشعبية الذاتية المنبثق من **النظرية العالمية الثالثة** يختلف عن مفهوم التسيير الذاتي الذي شاع أخيراً بالنسبة للمنشآت الانتاجية في القطاع العام ببعض البلاد الاشتراكية. ويبدو الخلاف بحسب الأصل في أن تطبيقات التسيير الذاتي المشار اليه لا ينفي سيطرة وتسلط الحزب والحكومة على هذه المنشآت من خلال الخطة المركزية التي ترسمها وتحددها الأجهزة الحزبية والحكومية.

كما يختلف مفهوم الادارة الذاتية الشعبية عما يسمى باللامركزية في بعض تطبيقات الأنظمة الرأسمالية في خصوصية ادارة بعض المرافق العامة وخضوعها دائماً لسلطة الحكومة المركزية.

وقبل بحث وتأصيل الادارة الذاتية الشعبية في النظام الجماهيري في القسم الثاني من هذا البحث، تقتضي منا أصول الدراسة العلمية المقارنة بحث مفهوم الادارة بوجه عام في النظامين الرأسمالي والماركسي وذلك في القسم الأول.

وهكذا يتضمن مخطط هذا البحث الموضوعات التالية:

القسم الأول : **مفهوم الادارة التقليدية بوجه عام في النظامين الرأسمالي والماركسي.**

الفصل الأول : الأساس السياسي للادارة الحكومية.

المبحث الأول : المعالم الفكرية للادارة الحكومية.

المبحث الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات.

الفصل الثاني : البنيان العضوي للادارة الحكومية التقليدية.

المبحث الأول : البنيان العضوي للادارة الحكومية في النظام الرأسمالي.

المبحث الثاني : البنيان العضوي للادارة الحكومية في النظام الماركسي.

(1) تطور مفهوم الادارة التقليدية الماركسية.

(2) تقويم الادارة التقليدية في النظام الرأسمالي والماركسي.

القسم الثاني : **مفهوم الادارة الشعبية الذاتية في النظام الجماهيري.**

الفصل الأول : تطور مفهوم الادارة في ليبيا من الطابع الحكومي التقليدي إلى الطابع الشعبي.

الفصل الثاني : نظام الادارة الذاتية الشعبية في النظام الجماهيري.

المبحث الأول : الأساس السياسي للادارة الشعبية الذاتية.

المطلب الأول : الادارة الشعبية الموجهة (بداية الثورة الشعبية في 1973/4/15 بمدينة زوارة).

المطلب الثاني : الادارة الشعبية الذاتية (وثيقة اعلان سلطة الشعب في 1977/3/2).

المطلب الثالث : الادارة الشعبية الذاتية في المنشآت الاقتصادية العامة والخاصة (ثورة المنتجين)

المبحث الثاني : البنيان العضوي للادارة الشعبية الذاتية في النظام الجماهيري.

المطلب الأول : المؤتمرات الشعبية.

المطلب الثاني : اللجان الشعبية.

أولا : اللجان الشعبية النوعية.

ثانيا : الادارة الذاتية بالمنشآت الشعبية.

القسم الأول: مفهوم الادارة التقليدية بوجه عام في النظامين الرأسمالي والماركسي:

تعددت تعريفات فقهاء القانون الاداري والادارة العامة لتحديد مدلول الادارة ولكن كل هذه المحاولات تؤكد الدور التقليدي للادارة العامة المتمثل في التنفيذ أو الاداء.

ويعرف بعض الفقهاء الادارة بأنها فن توجيه وتنسيق ورقابة عدة أفراد لانجاز بعض الأغراض والأهداف، كما يركز بعضهم الآخر على أن الادارة تعني تنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية لبلوغ غايات مرغوبة كما تربط بعض التعريفات بين الادارة العامة والسياسة باعتبار الأولى تنفيذا للثانية. ويستخلص بعضهم من تعدد تعريفات الادارة بأنه يجمعها قاسم مشترك يتمثل في محورين، محور فني يربط مفهوم الادارة بالقدرة على تنسيق وترتيب أوجه عديدة من النشاط الاجتماعي. أما المحور الثاني فيربط مفهوم الادارة باعتبارها وصفاً معيناً لعملية محددة تتمثل في النشاط الذي تنهض به الادارة وبالتالي فان مفهوم الادارة وفق هذا المحور تعرف بأنها «النشاط الخاص بقيادة وتوجيه وتنمية الأفراد وتخطيط ومراقبة العمليات الخاصة بالعناصر الرئيسة في المشروع لتحقيق أهدافه المحددة بأحسن الطرق واقل التكاليف». ومن ثم فالخلاصة التي يستنتجها بعض الكتاب من تعدد تعريفات الادارة بأن مفهوم الادارة العامة تعني مجموعة الأنماط المتداخلة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات وتنفيذها المتمثل في النشاطات المختلفة التي تصدر من المؤسسات العامة في داخل المؤسسات السياسية الرسمية في النظام السياسي.

ولكي نفهم الادارة التقليدية يجدر بنا بحث الأساس السياسي والبنيان العضوي المرتكزة عليها الادارة التقليدية.

الفصل الأول: الأساس السياسي للادارة الحكومية:

تعتبر الادارة العامة فرعاً من علم السياسة وجانباً هاماً من جوانب البنية القانونية والدستورية للنظم السياسية التقليدية التي تتقاسم فيها السلطة وتمارسها نيابة عن الشعب سلطات ثلاث هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وفقاً لمبدإ توزع السلطة وتقاسمها أي مبدأ الفصل بين السلطات. فالادارة العامة التقليدية هي انعكاس للنظام السياسي التقليدي من الناحية الايديولوجية ومن الناحية القانونية.

المبحث الأول: المعالم الفكرية والأيديولوجية للادارة الحكومية:

يرتبط مفهوم الادارة أساساً كما أشرنا بالبنية السياسية والاقتصادية للنظام السياسي. فالادارة السياسية لابد أن تتفق مع النظام الاقتصادي للدولة، والادارة الاقتصادية من ناحية أخرى لابد أن تنسق مع النظام السياسي ولذلك فالحديث عن الادارة يكون شاملا للادارة الحكومية والادارة الاقتصادية بوجه عام.

ترجع أصول الادارة التقليدية إلى التراث السياسي والاقتصادي للنظام الرأسمالي الذي يستند على فقه المذهب الحر. فقد نشأ هذا المذهب في فرنسا على يد الطبيعيين «الفيزوكرات» في القرن الثامن عشر وفي انجلترا على يد آدم سميث وينادي هذا المذهب بالحرية الاقتصادية ويعني بذلك اطلاق العنان للمصلحة الشخصية والملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطبيقاً لقاعدة «دعه يعمل، دعه يمر»، وفي ظل هذ ه الأيديولوجية الليبرالية لا يعول كثيراً على شكل الحكم سواء كان ملكياً يتمتع فيه الملك بسلطات مطلقة أو مستبدة أو بسلطات مقيدة حيث يشاركه السلطة نواب الشعب ما دامت الحرية الاقتصادية مكفولة والملكية الخاصة مقدسة ولو أدت هذه التطبيقات إلى عدم التوازن في العلاقات السياسية والاقتصادية بالمجتمع وقادت بالضرورة إلى تقنين وتكريس علاقات ظالمة بالمجتمع .. ويلاحظ قيام نظم سياسية في كل التاريخ القديم على قاعدة أساس مشتركة تمثل سيادة النظام الفردي ممثلاً في حكم الملوك والأباطرة على أساس الجمع بين السلطتين الدينية والسياسية. وقد ساد في ظل هذه النظم السياسية علاقات ظالمة نشأت بسبب الاقطاع والعبودية. وقد أحس بهذا الظلم الاجتماعي فلاسفة ومفكروا العصر ونادوا بضرورة التغيير والثورة ومن ثم الاطاحة بالنظام الاجتماعي القائم والمبني على أساس فردي يتمثل في سلطة السيد والحاكم حيث قال في ظلها أحد ملوك فرنسا قولته المشهورة: (الدولة أنا L'ETAT C'EST MOI.

وقد انبلج بعد ذلك عصر الجمهوريات حيث مثل في ذلك الوقت تحقيقاً لآمال الجماهير المستعبدة في تحقيق التحرر والانعتاق .. ولكن مع هذا التطور لم تتحقق سلطة الشعب في النظام الرأسمالي وسادت نظرية التمثيل وتفويض السلطة ومباشرتها باسم الشعب وفي غيابه.

وقد كانت الادارة الحكومية انعكاساً صادقاً لهذه الايديولوجية الليبرالية التي ساد في ظلها النظام الرأسمالي.

كما ظهرت النظرية الماركسية في القرن التاسع عشر باسم نظرية حركة المجتمع كرد فعل للعلاقات الظالمة التي كرسها النظام الرأسمالي. وقد بين المنشور الشيوعي في يناير 1848 هذه النظرية تحت عنوان: (Manifesta du parti Comministe).

ويطلق على الاشتراكية الماركسية تعبير الاشتراكية العلمية للتمييز بينها وبين الاشتراكية الخيالية التي تنادي بنظام اجتماعي جديد على خلاف ما يراه (ماركس) من أن الاشتراكية العلمية هي المحصلة الحتمية للنظام الحر أو الرأسمالي. ويرى ماركس أن الدولة ليست ظاهرة حتمية وانما هي ظاهرة طفيلية وأن السلطة السياسية تعني تسلط طبقة واضطهادها لطبقة أخرى. راجع «MARX (t): la guerre cirile en FRANCE 1871».

وتعتبر الماركسية العامل الاقتصادي عاملا أساسيا في أي نظام اجتماعي وبشرت باندثار

الرأسمالية بما تنخر فيها من تناقضات لتحل محلها الملكية الجماعية. ولعل أعظم التناقضات للنظرية الماركسية هي نظرية فائض القيمة، فالسلعة بحسب الأصل تتمثل قيمتها فيما يبذل في شأنها من وقت العمل ومع ذلك فالعامل في المجتمع الرأسمالي يعرض قدرته في العمل على الرأسمالي الذي يشتري جهده كما يشتري المواد الأولية اللازمة للانتاج ولا يحصل العامل على قيمة ما أنتجه وانما يحصل بالكاد على ما يمنحه له الرأسمالي ليقيم به أوده، وبتعبير آخر إذا كان العامل قد بذل في انتاج سلعة ما عشر ساعات فان الرأسمالي لا يمنحه من هذه السلعة سوى خمس ساعات فقط ويستأثر هو بالباقي وهو ما يعبر عنه بفائض القيمة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى التراكم الرأسمالي. وهذا التناقض المتمثل في التركيز الرأسمالي والاملاق العمالي أي بين البنيان العلوي والبنيان السفلي سيؤدي بالضرورة إلى انهيار البنيان الرأسمالي وتغييره على أساس اقتصادي جديد.

وتذهب الماركسية إلى أنه مع تطور أدوات الانتاج وتزايد الفروق بين الطبقة المنتجة وهي طبقة العمال وبين طبقة الرأسماليين لابد أن يؤدي هذا التناقض إلى ثورة عمالية تجعل من العمال طبقة مسيطرة وتتحقق بذلك حسب المنظور الماركسي دكتاتورية «البروليتاريا» وكلمة «بروليتاريا» مشتقة من الكلمة اللاتينية «Proletrius» وتعني الطبقة السفلى في المجتمع الروماني وهي الطبقة الفقيرة المعدمة وهي طبقة متوسطة بين طبقة الارقاء وطبقة الأحرار وتؤلف طبقة البروليتاريا فيما انتهى اليه الفكر الماركسي الأجراء بوجه عام سواء في ذلك العمال أو الفنيون أو المهندسون، ومع ذلك يوجد خلاف فكري بين المفكرين الماركسيين في تحديد هذه الطبقة فيما يتعلق بالتضييق فيها وحصرها على العمال اليدويين أو تجاوز ذلك إلى عمال الصناعة بوجه عام أو بالتوسع في شمولية هذه الطبقة بحيث تضم كل أجير ومن هؤلاء المفكر الفرنسي «جارودي GARAUDY» الذي يرى أن أهل العلم يدخلون كذلك في الطبقة العمالية، فالمثقفون بوجه عام يستشعرون تناقضات النظام الرأسمالي ويستند جارودي في وجهة نظره إلى ما أورده ماركس في كتاب (رأس المال) في تطابق العمل اليدوي مع العمل الذهني. ومن ذلك فان كبار المديرين والفنيين في المنشآت الرأسمالية وكذلك المثقفين من أرباب المهن الحرة لا يدخلون في عداد طبقة البروليتاريا حيث إن مستواهم المعيشي لا يقل عن مستوى الطبقة الرأسمالية بما لا يتيح انتماءهم إلى الطبقة العاملة أو البروليتاريا.

والحرية في المفهوم الماركسي ليست مجرد قيمة ميتافيزيقية وانما يحكمها نوعان من الحتمية:

أولاً: الحتمية الطبيعية باعتبار الانسان جزءاً من الطبيعة ويخضع لقوانينها المادية والبيولوجية؛

ثانياً: الحتمية الاجتماعية حيث بعيش الفرد في الجماعة عيشة مشتركة لابد أن تنسجم فيها

ارادته مع ارادة غيره من أفراد هذه الجماعة، والحرية بعد ذلك وفقاً للمنظور الماركسي لا تتحقق للفرد الا بعد اشباع حاجاته المادية ومن ثم فالحرية من خلال النظام الرأسمالي ليست سوى عبودية الانسان لأخيه الانسان .. والاشتراكية كما يرى انجلز تنقل الفرد من دولة الحاجة إلى دولة الحرية، ويستنتج المنطق الماركسي اختفاء دولة دكتاتورية البروليتاريا في النهاية ويسود مجتمع الحرية الذي يتحرر فيه الفرد من الحاجة وتندثر الدولة والقانون وتنتهي المراحل التي حددتها الماركسية للوصول إلى هذه الفرضيات التي لم تصل اليها بعد ولن تصل اليها طالما التحليل العلمي يثبت أن منهج الماركسية هو نفس المنهج الرأسمالي في علاج أزمة السلطة وأزمة الحرية، فكما جاء بمحاضرات المدرج الأخضر (سلسلة الشروح رقم (2) تحت عنوان المراحل ضرورتها وعدمها) حيث «تم الاستنتاج لدى الماركسيين. أنه من الرأسمالية لابد من المرور بمرحلة انتقالية وصولا إلى الشيوعية، ومن الاشتراكية لابد من المرور بمرحلة انتقالية وصولاً إلى الشيوعية. لكن هذه الحتمية المسلم بها ليست من الضروري أن تكون صحيحة لأن ارادة الانسان .. هي المعول الكبير وهي القادرة على صنع كل شيء والغاء كل شيء، أما الحتمية فهي «أبعد» من الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونحن لا نرى ضرورة عملية أبداً للمرور بمراحل للوصول إلى الجماهيرية .. في أي بلد اقطاعي أو برجوازي أو اشتراكي أو ملكي أو جمهوري .. أي بلد إذا وقعت فيه ثورة شعبية بفعل تحريض قوى ثورية .. يمكن انتقاله رأساً إلى الجماهيرية فيقيم الاشتراكية. وتنتهي الحكومة وتنتهي الطبقات ويتحطم نظام الأجهزة الرسمية بالكامل وتقوم الجماهيرية فورا» ويستطرد: «وليست هناك ضرورة للمرور بأي مرحلة انتقالية اطلاقاً وهذه معضلة كبيرة في قانون الثورة. قد تم حلها. إذا تأكد هذا التحليل خاصة ونحن نعرف بأن الثورة الماركسية تمر الآن بمرحلة انتقالية طويلة هي الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية وقد لا يتخطون هذه المرحلة».

وما يعنينا من التحليل السابق **أن الدولة أو الحكومة مازالت قائمة في النظامين الرأسمالي والماركسي المعاصرين على السواء والحاجة إلى الدولة ضرورية في كلا النظامين ويتأكد ذلك باطراد. كما أن أزمة حرية الانسان من خلال أزمة السلطة لم تحل في النظامين الرأسمالي والماركسي وتتأكد المشكلة يوماً بعد يوم وباطراد أيضاً.**

ويمكن القول كذلك بأن دكتاتورية البروليتاريا لا يمكن أن تقوم الا من خلال قيام الدولة التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي.

المبحث الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات :

من مقتضيات ضرورات سيطرة الدولة على أجهزة الانتاج والخدمات وفقاً للايدلوجية الرأسمالية والماركسية تم تركيز السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الحزب الشيوعي في النظام الماركسي، وتركيز السلطة وعدم تجزئتها يتفق تماماً والأيدولوجية الماركسية التي ترتكز على دكتاتورية الحزب باسم دكتاتورية البروليتاريا، ولكن الواقع العملي يثبت أن السلطة ترتكز في يد الحزب الشيوعي ولا علاقة لجماهير الشغيلة بهذه السلطة إلا علاقة تبعية تتمثل في علاقة حاكم بمحكوم، والتناقض بين دكتاتورية الحزب الشيوعي وجماهير العمال ظهرت واضحة للعيان لكل محلل في **بولندا** حيث ثبت التناقض المصلحي بين الحزب الشيوعي البولندي الذي يمسك بتلابيب السلطة بيد من حديد وبقوة السلاح وبين جماهير العمال البولنديين الذين يناضلون من أجل ممارسة السلطة.

ولنفس مبررات تركيز السلطة في يد الحزب الشيوعي في النظام الماركسي، تم تركيز السلطة في يد الهيئات النيابية والتنفيذية في ظل النظام الرأسمالي، وقد اقتضى أمر توزيع السلطة وتقاسمها بين الهيئات النيابية والتنفيذية والقضائية في النظام الرأسمالي اعادة تنظيم اختصاصات هذه الهيئات وتحديد العلاقة فيما بينها وفقاً لما عرف بمبدأ الفصل بين السلطات .. ومن ذلك يتجه التطبيق العملي حتى في النظام الرأسمالي إلى تركيز السلطة في يد الجهاز التنفيذي المتمثل في الحكومة حيث تنزع هذه الأجهزة إلى الحصول على مزيد من السلطات التشريعية والتنفيذية للمحافظة على الدولة الليبرالية التي تواجه أزمة السلطة وخطر انفجار الثورة الشعبية.

من التعاليم الأساسية للنظام الرأسمالي كما رأينا الحرية الفردية التي تنزع إلى عدم التقييد والانضباط مما يقود إلى خطر عدم التوازن الاجتماعي الذي لا تعير له النظرية الرأسمالية أي اعتبار، كما أن ممارسة السلطة بالديمقراطية غير المباشرة وفقاً للنظرية الرأسمالية يقود هو الآخر إلى خطر استبداد الادارة الحكومية والادارة السياسية بالشعب المحكوم والاعتداء على الحقوق والحريات العامة .. ومن هنا فقد رؤي بأن الديمقراطيات التقليدية لابد أن تكون في شكل حكومات وادارة مقيدة بحيث إذ جاز التسليم للادارة العامة وسيادة الأمة المتمثلة في الهيئات النيابية والتنفيذية أن تقرر ما تشاء فان هذه الادارة النيابية لا تستطيع الاعتداء أو التطاول على الحريات العامة باعتبارها من مكونات الافراد لا يمكن المساس بها.

ولمواجهة خطر تجاوز الهيئات النيابية والتنفيذية لسلطاتها والاعتداء على الحريات العامة تأكد لدى «مونتسكيو» أن الشرط الأساسي والجوهري لضمان فكرة الادارة الحكومية المقيدة هو اقرار مبدأ الفصل بين السلطات، فقد ظهر واضحاً من التجربة أن كل شخص يستولي على السلطة يميل بالطبيعة إلى اساءة استعمالها والتعسف فيها مالم تكن في مواجهته سلطة أخرى

موازية تحده وتحول بينه وبين ممارسة هذا التعسف والاستبداد. فالسلطة تحد السلطة .. وبالرغم من هذا المبدأ فان التطبيقات العملية لم تحل دون تجاوز الهيئات التنفيذية لسلطاتها وممارستها الكبت والقهر والارهاب ضد الأفراد بمختلف الوسائل وبتواطؤ الهيئات النيابية في أغلب الأحيان وأمام عجز الهيئات القضائية ذاتها وما وجود الصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي تطبق النظرية الرأسمالية الا دليل عملي على أزمة الحرية في هذه البلدان.

الفصل الثاني: البنيان العضوي للادارة الحكومية التقليدية:

يختلف البنيان العضوي للادارة الحكومية في النظام الرأسمالي عن النظام الماركسي بحسب أهداف النشاط الاقتصادي والخدمي التي تضع الاتجاهات العامة للنظام السياسي والاقتصادي موضع التنفيذ. ولذلك وجب بحث البنيان العضوي للادارة الحكومية في كل من النظام الرأسمالي والنظام الماركسي.

المبحث الأول: البنيان العضوي للادارة الحكومية في النظام الرأسمالي:

يقصد بالادارة كما سبق أن بينا مفهوم الادارة بالمعنى الواسع الذي يعني الادارة السياسية والاقتصادية. ويقوم البنيان العضوي للادارة بهذا المعنى في النظام الرأسمالي على اتجاهين رئيسين. الاتجاه الأول مركزي ترسم خطوطه العامة كما تقوم بتنفيذه الدولة الرأسمالية بأجهزتها الحكومية المختصة ويتمثل في المؤسسات والمرافق العامة والاتجاه الثاني لا مركزي ترسم خطوطه وتقوم بتنفيذه المبادرات الفردية الخاصة ويتمثل أساساً في القطاع الخاص.

أما الاتجاه الأول الذي تهتم به وترتكز عليه المهام الرئيسة للدولة فيستند على فلسفة النظام الرأسمالي الذي تقوم على أساس المذهب الحر الذي يقصر مهام الدولة التقليدية على شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية والدفاعية الداخلية والخارجية. وتوصف الدولة بهذا المعنى بالدولة الحارسة. وفي ظل هذا الاتجاه الذي ينسجم مع تعاليم المذهب الحر في شأن مبدأ الحرية الفردية ضاقت الحدود التي كانت لوظيفة الدولة الادارية حتى التدخل فيها والتي لا تتعدى ما يسمى بالمرافق الادارية الصرفة أي المشروعات التي يعجز الافراد عن القيام بها أو تلك التي لا يرغبون في القيام بها حيث تتصل بالمهام الرئيسة للدولة المتمثلة في القيام بمهمة حماية الأمن الداخلي وحماية الأمن الدفاعي الخارجي ومهمة أداء العدالة بمرفق القضاء بالإضافة إلى ممارسة مهمة التعليم العام.

وفي هذا الاطار كانت الوسائل التي تتبعها الدولة في تسيير هذه المرافق وسائل ادارية بحتة

مستندة على ما تتمتع به الادارة من سلطة وكانت لا تكاد تتجاوز طريقة الادارة المباشرة أو ما يعرف بعقود الامتياز.

غير أنه وبمرور الوقت اقتضت الضرورة اتباع سياسات التدخل للدولة في النشاط الاقتصادي مما غير من مفهوم الحرية الفردية وضيق نطاقها، ويشير فقه القانون الاداري إلى أنه ترتبت نتائج هامة على سياسة التدخل وسعت من مفهوم الادارة الحكومية ومن هذه النتائج زيادة حجم المشروعات والمرافق العامة التي امتد اليها الاختصاص الاداري للدولة وظهرت إلى جانب المرافق الادارية البحتة الكلاسيكية مرافق من نوع جديد عرفت بالمرافق العامة الاقتصادية، كما اتبعت الدولة في تسيير هذه المرافق أسلوب القانون الخاص حتى سميت بالدولة التاجر والدولة المقاول وتم التعاون والتعايش بين القطاع الخاص والمرافق العامة وان كان القطاع الخاص هو الذي يقود السياسة الاقتصادية بصفة رئيسة في النظام الرأسمالي برغم تدخل الدولة في هذه السياسة في أغلب الأحيان.

أما عن القطاع الخاص في النظام الرأسمالي فانه يمثل الحجر الأساسي في النظام الاقتصادي المبني على المذهب الحر ويتألف القطاع الخاص من المشروعات الفردية والمشروعات الكبرى كالشركات الرأسمالية والمصانع والأسواق التجارية وقد وصلت هذه المشروعات الكبرى في الدول الرأسمالية إلى حد انتاج الأسلحة الدفاعية والهجومية على حد سواء، فكانت هذه المشروعات في الحقيقة عبارة عن دولة داخل الدولة ومن ثم تحكمت في سياسة الانتاج والتسويق بما يخدم أغراضها الخاصة.

ويقوم القطاع الخاص بممارسة نشاطاته الاقتصادية على أساس المبادرة الفردية والمنافسة الحرة ونظام الحوافز، وان كانت هذه الأسس ترتبط بمفهوم الحرية بمعناها الرأسمالي الا أنها قادت إلى نتائج ظالمة تمثلت أساساً في استغلال الانسان للانسان وظهور الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين فئات المجتمع مما زاد من الظلم والبؤس حيث زاد الأغنياء غنى وزاد الفقراء فقراً كما ترتبت على اطلاق حرية القطاع الخاص نكسات اقتصادية مدمرة للبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان التي تعتمد أساساً على القطاع الخاص وما نشاهده اليوم من بطالة وكساد وتضخم اقتصادي في البلاد ذات النظام الرأسمالي خير شاهد على صدق هذا التحليل.

وقد أدى ظهور الأزمات الاقتصادية للادارة الرأسمالية إلى حدوث تطور في البنيان العضوي للادارة الرأسمالية تمثل أساساً في ظهور سياسات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما أسلفنا واعطاء اختصاصات واسعة للمرافق العامة والمرافق الاقتصادية للدولة تحت سياسة توسيع اللامركزية واتباع ودعم سياسة التعاون والتعايش بين القطاع الحكومي الاقتصادي والقطاع الخاص ولكن كل ذلك في اطار الخطط الاقتصادية التي تتفق مع أهداف المجتمع

الرأسمالي في حماية الحرية الفردية ولو على حساب المصلحة العامة، وحتى الاتجاهات لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يقصد به حماية السمات الرئيسة لهذا النظام والاستجابة لإحداث بعض الاصلاحات كامتصاص لثورة العمال والمقهورين من مظالم هذا النظام .. كما أن هذا التدخل قصد به تركيز وتقوية السلطة الرأسمالية في مواجهة الأخطار الاستراتيجية الدفاعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه النظام الرأسمالي من جراء ظهور تيارات فكرية قوية تنادي بالثورة الشعبية لهدم القواعد الظالمة بالمجتمع الرأسمالي واحلال قواعد عادلة بدلاً منها تصون حرية الانسان وحرمته من مخاطر القهر والعسف.

وقبل الشروع في بحث البنيان العضوي للادارة الحكومية في النظام الماركسي وتطور مفهوم هذه الادارة إلى حد تبني فكرة التسيير الاداري الذاتي في بعض البلاد الاشتراكية يجدر بنا الاشارة إلى فكرة مشابهة ظهرت في فترة ما في النظام الرأسمالي عرفت بالتكنوقراطية.

تقوم فكرة «التكنوقراطية» (TECHNOCRACY) في صورة من التسيير الذاتي يحل فيها الفنيون والمهندسون محل الساسة في الادارة السياسية والاقتصادية. ويرجع استعمال لفظ «التكنوقراطية» إلى المهندس الأمريكي (وليم سميث) في عام 1919 واهتم بالفكرة المهندس الأمريكي «هوارد سكوت» (HOWRD SCOTT) الذي أنشأ في سنة 1920 «جمعية الحلف الفني» (TECHNICAL ALLIANCE) من مجموعة من الاقتصاديين والفنيين وقد استعرض أصحاب هذا المذهب أزمة الاقتصاد في النظام الرأسمالي بسبب زيادة ووفرة الانتاج وقلة الاستهلاك وانتهوا إلى ضرورة اسناد الادارة والحكم للفنيين والمهندسين. وقد فصَّل أحد أنصار هذا المذهب وهو الأمريكي «هارولد لب HAROLD LOEB» نظرية التكنوقراط وفق الأسس والمبادىء التالية:

1 ــ كفالة الحريات الشخصية للأفراد.

2 ــ الملكية الخاصة لأموال الاستهلاك.

3 ــ ملكية الدولة لأدوات الانتاج.

4 ــ يحل الفنيون والمهندسون محل السياسيين في ادارة الدولة السياسية والاقتصادية.

5 ــ تتولى الدولة مسألة الانتاج والتوزيع.

6 ــ يحصل العمال على شهادات رسمية غير قابلة للتحويل تحل محل النقود وتتناسب مع وفرة الانتاج ولا تستعمل هذه الشهادات الا في خلال سنة الانتاج إلى قبل نهاية ديسمبر من كل سنة وتسقط بعد ذلك ومن ثم يكون الادخار مستحيلاً.

7 ــ تقدر قيمة السلعة بالقوة اللازمة لانتاجها «Energie» ووحدة القوى هي الارج «ERG».

8 ـ لا يجوز تملك الأرض الزراعية وانما يجوز الانتفاع بها في اطار التنظيم الزراعي الذي يخدم الصناعة والانتاج

9 ـ يلتزم كل فرد بالعمل مدة ست عشرة ساعة اسبوعياً فيما بين الخامسة والعشرين والخامسة والأربعين ولا يلتزم بالعمل بعد ذلك، كما تتكفل الدولة باشباع حاجته.

10 ـ تستخدم الصادرات في استيراد ما تحتاج إليه الدولة وهذا هو نطاق التجارة الخارجية.

ومحصلة فكر التكنوقراطية هو قيام الأدارة الذاتية من خلال حلول الفنيين والمهندسين محل الساسة في ادارة الدولة وادارة المنشآت الانتاجية، ومن الواضح أن هذا الفكر لا ينفي وجود الدولة كما لا ينفي ممارسة السلطة نيابة عن الشعب.

المبحث الثاني: البنيان العضوي للادارة الحكومية في النظام الماركسي:

يسعى النظام الماركسي إلى تركيز السلطة في يد القيادة العليا للحزب الشيوعي وأجهزته من أجل تحقيق الغايات والأهداف لسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الماركسي .. ولأجل ذلك يرفض النظام الماركسي تجزئة السلطة، فالسلطة في المنهج الماركسي وحدة واحدة لا تتجزأ لا لغرض تسليمها للشعب ليمارس سلطته وانما لتركيزها في يد طبقة البروليتاريا نظرياً ولكن عملياً لتركيزها في يد الحزب الشيوعي ولذلك تتسم الادارة في هذا النظام بسمة رئيسة تتمثل في المركزية الحكومية المتمثلة في قيادة الحزب الشيوعي وأجهزته المختلفة. ويعتمد النظام الماركسي لتحقيق أهدافه على مركزية التخطيط ويمارس دكتاتورية حزبية عنيفة لأجل تحقيق أهدافه والقضاء على خصومه.

والملاحظ أن السمة المشتركة للنظام الرأسمالي والنظام الماركسي هي الحكومة والمقصود بالحكومة (GOUVERNEMENT) عدة معان:

أولاً: ادارة نظام الحكم سياسياً واقتصادياً.

ثانياً: الأجهزة التي تحكم الدولة (L'elmentele Des Organesdirecteurs Del'etat)

ثالثاً: السلطة التنفيذية (LE POWOITEXECUTIF).

رابعاً: الوزارة (MINISTERE)

ومفهوم الحكومة في صورها الأربع السابقة معروفة في النظام الرأسمالي والنظام الماركسي على السواء وان اختلفا في تركيزها في يد الحزب الشيوعي في النظام الماركسي وتوزيعها على هيئات ثلاث في النظام الرأسمالي هي الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والهيئات القضائية وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

والسمة البارزة في الادارة الماركسية تتمثل في تدخل الدولة بشكل مباشر لتوجيه الانتاج

والخدمات نحو الأهداف الماركسية، وأداة التنفيذ الفعالة لهذه السياسة الموجهة هو ما يعرف بالقطاع العام الذي يقود النشاط الاقتصادي نحو الاتجاهات المحددة والمرسومة بالخطة المركزية.
فالادارة الحكومية المباشرة للنشاط الاقتصادي في النظام الماركسي بفعل القطاع العام هي السمة البارزة. فتدخل الحكومة مباشرة في الانتاج الصناعي حيث يقوم القطاع الحكومي بمهمة الانتاج والتسويق حيث تكلف بكل فرع من فروع الانتاج هيئة اشراف، (COMBINAT) وتتولى هذه الهيئة تنفيذ التعليمات التي تصدر لها من الادارة الحكومية العليا.
وأما الانتاج الزراعي فتشرف عليه الحكومة في صورتين:
أولاً: المزارع الجماعية الحكومية (SOVKHOZ) «سوفخوزات»؛
ثانياً: المزارع التعاونية (KOLKHOZ) «كلخوزات».

تطور الادارة التقليدية الماركسية:

يلاحظ أنه حدث تطور على مفهوم الادارة الحكومية في النظام الماركسي باتجاه التخفيف من حدة تركيز المركزية وذلك باتجاه ما يعرف بنظام التسيير الذاتي للمنشآت الاقتصادية وهو ما تتميز به **التجربة اليوغسلافية**.

استحدثت يوغسلافيا نظام «التسيير الذاتي» (SYSTEM OF SELF MANGEMENT) لمجابهة دكتاتورية البروليتاريا أو بتعبير آخر «لتحويل دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية على البروليتاريا» (DICTATORSHIP OVER THE PROLETARIAT) وذلك حتى لا تسيطر بيروقراطية الدولة على الحياة الاجتماعية وقد بدأ التسيير الذاتي في يوغسلافيا في 28 من مايو عام (1949) فصدر تشريع المجالس الشعبية الذي أقام نظام اللامركزية الادارية بصورة واسعة مما استتبع الغاء (100,000) وظيفة من وظائف الدولة ثم تحقق مزيد من اللامركزية في التخطيط الإقتصادي بالقانون الصادر في 29 من ديسمبر عام (1951)، ثم انشاء مجالس المنتجين بطريق الانتخاب ثم انهاء الدور القيادي للحزب الشيوعي اليوغسلافي لتحل محله رابطة الشيوعيين اليوغسلاف. وبذلك تحقق للمواطنين اليوغسلاف المساهمة مباشرة في ممارسة السلطة واصدار القرارات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وغيرها. ويفرق اليوغسلاف بين الدولة كصورة للقدرة الدفاعية ولابد أن تكون قوية وبين تقلص الدولة في الشؤون الداخلية بحيث يحل التسيير الذاتي محلها وبذلك يتم القضاء على البيروقراطية.، وقد تقلص نصيب الدولة من حصيلة الانتاج الاجتماعي وفق الاحصاء الرسمي اليوغسلافي سنة 1969 إلى نسبة 27% فقط بينما استأثرت المنظمات العمالية الاجتماعية بالباقي تقريباً ونستعرض فيما يلي المعالم الرئيسة لنظام التسيير الذاتي في يوغسلافيا في النقاط التالية:

1 ـ بدأ تطبيق التسيير الذاتي في يوغسلافيا عام (1950) باعتباره صيغة اشتراكية تقدمية لعلاقات وروابط الانتاج بقصد تحرير العامل وتوثيق الروابط الانسانية والاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين، بقصد تحقيق زيادة الانتاج وتنميته.

2 ـ حق العمال في إدارة مواقع الانتاج بأنفسهم مباشرة في المؤسسات الانتاجية الصغيرة أو عن طريق ممثليهم في المؤسسات الانتاجية الكبيرة، ويشمل ذلك ـ وفق أحكام المادة التاسعة من الدستور اليوغسلافي ـ في تنظيم الانتاج وتطويره واستخدام المال العام بما يوفق بين مصلحة المؤسسات الانتاجية وبين مصلحة المجتمع الاشتراكي. ويقوم العاملون بتوزيع حصيلة الانتاج عبهم مع تخصيص حصة للتنمية الاجتماعية داخل المؤسسة وسداد التزامات المؤسسة للمجتمع الاشتراكي ويختص العاملون كذلك بتقرير جميع أمورهم وما يحقق رفع مستواهم المادي والثقافي، كما يحق لهم تقرير مصير المؤسسة الانتاجية سواء باندماجها في مؤسسة أخرى أو انفصال قطاع منها لضمه إلى مؤسسة أخرى.

3 ـ يعتبر مخالفاً للدستور أي اعتداء على الحقوق التي يكفلها نظام التسيير الذاتي.

4 ـ أنشئت مجالس المنتجين في عام (1949) لتلقين وتوعية العاملين على أصول الادارة الذاتية للعمال.

5 ـ صدر القانون الأساسي لتسيير المشروعات الاقتصادية للدولة اليوغسلافية عام (1950) ومع ذلك فلم يتقرر حق المنتجين في التصرف في حصيلة الانتاج الا في عام (1953) بطريقة تدريجية ولم يكتمل هذا الحق إلا في عام (1965) حين تحرر الاقتصاد من سيطرة الدولة وأصبح يسيطر عليه المنتجون.

6 ـ تنص المادة السادسة من الدستور اليوغسلافي الصادر في عام (1963) على أن أساس النظام الاجتماعي والاقتصادي هو العمل الحر من خلال ملكية المجتمع لوسائل الانتاج والتسيير الذاتي للعاملين في الانتاج وفي توزيع الناتج كذلك.

7 ـ تنص المادة (7) من الدستور اليوغسلافي على أن العمل وناتج العمل هما وحدهما أساس تحديد المركز المادي والاجتماعي للانسان ولا يجوز لشخص أن يحصل مباشرة أو بطريق غير مباشر على منفعة مادية أو غيرها باستغلال الآخرين.

8 ـ ينص التعديل الدستوري العشرون الصادر في يوغسلافيا في يوليو عام (1971) على أن الدولة اليوغشلافية جماعة اشتراكية للتسيير الذاتي من الشعب العامل والمواطنين ومن أمم وقوميات تحوز حقوقاً متساوية.

تقويم الادارة التقليدية في النظامين الرأسمالي والماركسي:

يلاحظ في الواقع ان تدخل الادارة الحكومية لا يقتصر على البلاد ذات النظام الماركسي وحدها وانما يتخذ مكانه كذلك في النظام الرأسمالي كما سبق أن رأينا، وبعد أن كان تدخل الادارة الحكومية محدوداً في النشاط الاقتصادي في بداية القرن التاسع عشر أخذ يتزايد ويتسع ويشمل جوانب عديدة من أوجه النشاط الاقتصادي والخدمي حتى إن المغالين من أنصار المذهب الحر لم يروا غضاضة في الاقرار بقيام الحكومة بالمشروعات العامة التي لا يستطيع الافراد القيام بها ولا سيما ان المصالح الخاصة قد تتعارض مع المصلحة العامة. وتدخل الادارة الحكومية في النظام الرأسمالي اتخذ صورتين:

1 ـ **الصورة التشريعية**: باصدار القوانين واللوائح المنظمة للعمل بما في ذلك تحديد سن العامل وتحديد ساعات العمل وتوافر السلامة الصحية والاجتماعية للعاملين وسن التقاعد وتعويض العاملين وتحديد أجورهم والاعفاءات الجمركية لتشجيع التصنيع والقيود الجمركية لحماية المنتجات الزراعية والصناعية والتدخل في تحديد سعر العملة وما إلى ذلك من الأمور.

2 ـ **صورة المشروعات العامة التي تديرها الحكومة سواء بطريق الاستغلال المباشر «الريجي REGIE»**، أو (بطريق الالتزام AFFERMAGE) أو (بطريق الامتياز CONCESSION) أو بطريق المساهمة في الاستغلال، (REGIE INTERESSE) أو بطريق شركات الاقتصاد المختلط. (SOCITES D'ECONOMIE MIXTE)

وفي الواقع ان التدخل الاداري الحكومي المباشر يتزايد في النظام الرأسمالي ليحاكي النظام الماركسي في النشاط الاقتصادي باطراد لمواجهة الأزمات الاقتصادية ولرفع الظلم وارتفاع الأسعار ومواجهة التضخم والبطالة عن كاهل الجماهير. ويتخذ هذا التدخل أشكالاً عديدة من تأميم بعض المشروعات كما حدث في بريطانيا وفرنسا وانشاء مشروعات للقطاع العام. وحتى لا تكون الأساليب الروتينية الحكومية مقيدة لنشاط المشروعات العامة كفلت الادارة الحكومية لبعض المشروعات الشخصية المستقلة بحيث تصبح ميزانية هذه المشروعات منفصلة عن ميزانية الحكومة بل لقد ذهب بعض الكتاب الغربيين إلى المطالبة بادخال بعض الأساليب الاشتراكية في ادارة المشروعات العامة بادخال العمال والمستهلكين إلى جانب ممثلي الحكومة في ادارة بعض المشروعات وتطور الأمر إلى ادخال بعض الاصلاحات فيما عرف بنظام المشاركة في الادارة والأرباح.

ولكن يلاحظ في كلا النظامين الرأسمالي والماركسي أن الأخذ بالقطاع العام أو بفكرة اللامركزية أو ادخال بعض اصلاحات على نظام الادارة خاصة فيما يعرف بنظام المشاركة في

الادارة والأرباح أو حتى الأخذ فيا يعرف بالتسيير الذاتي تبدو فيه الادارة الحكومية هي السمة البارزة، وأن العمال مازالوا أجراء وأن أرباب العمل هم السادة سواء كانوا منضوين تحت اسم مديري الشركات والمصانع الرأسمالية أو تحت اسم شركات القطاع العام حيث أصبح رب العمل هو الدولة فالأجراء في كلا النظامين مازالوا تحت سيادة الرأسمالية المباشرة في الأنظمة الليبرالية أو رأسمالية الدولة في الأنظمة الماركسية .. ومن هذا التحليل يصدق وصف النظامين **الرأسمالي والماركسي** بأنهما **«وجهان لعملة واحدة»**، يمكننا الوصول إلى أحدهما بقلب الوضع نفسه دون الانتقال إلى وضع جديد .. ودون البحث عن وضعية أخرى ذات قيمة مختلفة وشكل مختلف .. فحين نطلع على لرأسمالية ليس علينا لنطلع على الماركسية الا أن نقلب ما في أيدينا مباشرة لنصل إلى الماركسية .. حتى إذا أردنا مقارنتها بالرأسمالية قلبنا العملة على الوجه الثاني فتبرز الرأسمالية دون عناء، انما وجهان لعملة واحدة. **هكذا العالم اليوم، له وجهان وجه رأسمالي ووجه ماركسي لكنه لم يتغير.**

فالنشاط الاقتصادي في المجتمعين متماثل تماماً، ان ذات قوى الانتاج الرأسمالي تتكرر نفسها في الانتاج الماركسي فحين تكون أطراف قوى الانتاج في النموذج الرأسمالي عبارة عن أجراء وأرباب عمل، فان ذلك نفسه يتكرر في المجتمع الماركسي بغض النظر عن الاختلاف الشكلي في مسألة رب العمل من حيث إنه رب عمل واحد أو أرباب عمل متعددون. ولكن جوهرياً لم يتغير شيء، فالأجراء هم الأجراء في النموذجين معاً .. هم الشغيلة نقلوا من الرأسمالية إلى الماركسية بأجرتهم دون تغيير.

غير أنه حصل انقلاب في مسألة رب العمل، فأرباب العمل الرأسماليون الإستغلاليون في النموذج الرأسمالي تمت الاطاحة بهم في ثورة بروليتارية، وحل محلهم رب عمل جديد هو الدولة الماركسية.

وهذا معناه أن الطبقة الرأسمالية التي كانت تؤجر العمال أطيح بها لتحل محلها الدولة الرأسمالية أو نظام رأسمالية الدولة الذي يرسخه النموذج الماركسي.

كذلك فان الادارة في النموذج الرأسمالي هي ادارة خاصة استغلالية يمارسها مالكو الشركات والمؤسسات الاقتصادية باعتبارهم أرباب عمل لهم حق ادارة العاملين معهم.

وهي في النموذج الماركسي ادارة أيضاً وبنفس مواصفات الادارة الرأسمالية والفرق الوحيد بينهما أن الادارة الماركسية ادارة حكومية تمارسها الحكومة كرب عمل على العاملين. أقصد الشغيلة في النموذجين معاً لا تزال تدار عن طريق غيرها، وليست هي التي تدير، **فهي** في النموذج الرأسمالي تدار بفعل صاحب رأس المال الاستغلالي الخاص كصاحب الشركة والمصنع وغير ذلك .. وهي في النموذج الماركسي تدار برب العمل الجديد الذي هو الدولة الماركسية.

والجهد الانتاجي الذي تبذله الشغيلة يعود في النموذج الأول إلى رب العمل الفرد أو الشركة. ويعود في النموذج الثاني إلى رب العمل الجديد الذي هو الدولة الماركسية.

فهل حدث تغيير في توزيع الانتاج بالنسبة للشغيلة؟ لم يحدث أي تغيير فالانتاج الذي تنتجه الشغيلة يؤخذ إما لمصلحة الطبقة الرأسمالية إما لمصلحة الدولة الرأسمالية. ويستثمر لمصلحة أرباب العمل الرأسماليين ملاك الشركات والمصانع كما يستثمر لمصلحة الدولة الرأسمالية في النموذج الماركسي برغم أنه لا يستثمر لمصلحة فرد يستغله في مشروعاته الخاصة ويحقق عن طريق مصالحه الخاصة الا أن التعديل الذي حدث في الماركسية طفيف وغير جذري، حيث أصبح الانتاج يستثمر من قبل الحكومة وتحت سيطرتها المباشرة.

والأرض في النموذج الرأسمالي يملكها الاقطاعيون ويعمل بها الأجراء كالمصانع التي يملكها الرأسماليون ويعمل بها الأجراء تحت هيمنة الرأسماليين. **أما في النموذج الماركسي فالأرض تملكها الدولة** سواء كانت مزارع جماعية أو مزارع تعاونية وإذا كان هناك مزارع خاصة في عدد منها فتعتبر ملكية الأفراد لها مؤقتة في طريقها إلى الانتهاء .. ويعمل في الأرض أجراء للحكومة.

والتجارة في النموذج الرأسمالي هي متاجر خاصة وتجارة خاصة غايتها الربح على حساب المستهلك، وتتجمع الأرباح في جيب صاحب المتاجر الخاصة.

فالغيت التجارة الخاصة في النموذج الماركسي وحلت محلها التجارة العامة فحلت الحكومة الماركسية محل التجار الرأسماليين وأصبحت المتاجر تدار عن طريق موظفين لهم نسبة في الأرباح تضاف إلى مرتباتهم.

ما هو الشيء الذي أحدثته الثورة الماركسية؟

لقد حولت الأجراء من أجراء لرب العمل الخاص إلى أجراء للدولة، ونفت أن يكون ذلك ظلماً أو غبناً، فالأجراء بدل أن يكونوا تحت هيمنة واستغلال الرأسماليين الاستغلاليين يجب أن يخضعوا لدولتهم.

والانتاج يجب أن يعود إلى المجتمع (الدولة الماركسية) بعد أن كان حكراً مستغلاً لمصلحة الاقطاعيين والرأسماليين والأرض تملكها الدولة بدل أن يملكها الاقطاعيون. وهكذا حدث انقلاب على الرأسمالية ولكنه ليس تغييراً اطلاقاً.

ما هي فوائد الانقلاب بالنسبة للعمال؟

لم يتغير شيء بالنسبة للعمال فما زالوا يعملون ساعات معدودة ويستقطع قدر كبير من هذه الساعات منهم، بغض النظر عن الجهة المستفيدة من هذا الاستقطاع وكيف يستثمر بعد ذلك.

ولكن العامل مازال أجيراً يعمل عدداً من الساعات وتعود له ساعات أقل من التي اشتغلها ، وهو لا يزال يدار بغيره.

إن الشعب في ظل النموذج الماركسي لا يستطيع التصرف في الأرض ولكن الحكومة هي التي وضعت يدها على الأرض وتحل مشكلتها بالطريقة التي تراها فتستطيع الغاء المزارع الخاصة وتحولها إلى تعاونيات أو إلى مزارع جماعية أو تحولها إلى مزارع تابعة للدولة .. وتستطيع ابقاءها على حالها.

ووسائل الانتاج جميعها تكون مملوكة للدولة الرأسمالية بدل الطبقة الرأسمالية وبتعبير أدق فان جميع ما كانت تقوم به الطبقة الرأسمالية في النموذج الرأسمالي صارت تقوم به الدولة الماركسية كذلك فانه سيكون للدولة الماركسية نفس مصير الطبقة الرأسمالية، لماذا؟ لأن الدولة الماركسية ورثت الطبقة الرأسمالية في جميع صفاتها وواجباتها ونفس تصرفاتها.

وتحس الدولة الماركسية بأنها ورثت الطبقة الرأسمالية فحاكتها حتى ماثلتها تماماً فوصلت إلى ما وصلت اليه في بولندا أو تشيكوسلوفاكيا وفي عدد من المواقع في الاتحاد السوفييتي. ان نفس المواجهة الشعبية (أو ثورة الشغيلة) التي قام بها العمال ـ الطرف الأساسي في قوى الانتاج ـ وواجهوا الطبقة الرأسمالية بدؤوا الآن يواجهون بها الدولة الرأسمالية في النموذج الماركسي.

ان أطراف قوى الانتاج في النموذج الأول موجودة في النموذج الثاني لم تلغ ومازالت كما هي أطراف متعددة متضافرة ضمن علاقة انتاجية غير سليمة. يزج أطراف ليست قوى انتاجية أصلاً. كأرباب العمل والادارة الحكومية. في الوقت الذي تدار فيه قوة الانتاج الأساسية بفعل غيرها.

(انظر سلسلة الشروح رقم (1) تحت عنوان «العالم يتقلب ولم يتغير» من صفحة 6 إلى الصفحة 12).

القسم الثاني: الادارة الشعبية الذاتية في النظام الجماهيري:

قبل أن تصل الادارة في ليبيا إلى مرحلة نظام الادارة الشعبية الذاتية وفقاً للمنظور الجماهيري فقد مرت بعدة مراحل.

المرحلة الأولى. كانت قبل تفجير ثورة الفاتح من سبتمبر عام (1969) وكانت الإدارة في هذه المرحلة تتسم بالطابع الحكومي التقليدي الرأسمالي. **أما المراحل الأخرى** التي مرت بها الادارة فكانت بعد تفجير الثورة في الفاتح من سبتمبر عام (1969) وتميزت هذه المراحل بالطابع الانتقالي للادارة وتوجيهها من الطابع الرأسمالي التقليدي إلى الطابع الشعبي لذلك وجب بحث هذه المراحل: في فصل أول بحث التطور التاريخي للادارة من الطابع التقليدي إلى

الطابع الشعبي وفق المنظور الجماهيري وفي فصل ثانٍ بحث نظام وبنية الادارة الشعبية الذاتية في النظام الجماهيري.

الفصل الأول: تطور الإدارة في ليبيا من الطابع التقليدي إلى الطابع الشعبي:

مرت الادارة في ليبيا بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى ما قبل الفاتح من سبتمبر عام (1969) حيث إن الادارة في هذه المرحلة اتسمت بصفات الادارة الحكومية التقليدية ذات الطابع الرأسمالي ويطبق عليها تماماً مواصفات الادارة الحكومية التقليدية في النظام الرأسمالي كما رأيناها في القسم الأول من هذا البحث، فقد سادت قبل تاريخ اندلاع ثورة الفاتح من سبتمبر عام (1969) أوضاع رأسمالية بوجه عام فقد تميزت الفترة الواقعة بين عام (1951) وأول سبتمبر (1969) تاريخ قيام الثورة بسيادة الملكية الرأسمالية المحلية والأجنبية وهذا أمر ليس بخاف على أحد لوجود المصالح الأجنبية وتوجيهها لأجهزة الحكم في البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تدخل الرأسمالية الأجنبية في النشاط السياسي والاقتصادي لليبيا للمحافظة على مصالحها وقواعد نشاطها وربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الأجنبي ومن ثم رسم هيكل اقتصادي معين للدولة حد من نشاط الدولة الاقتصادي لأجل اطلاق العنان للرأسمال المحلي والأجنبي.

وقد نتج عن ذلك قصر وظيفة الدولة على دورها التقليدي وهو القيام بالمرافق العامة ذات الطابع الاداري البحت، ولأجل قيام الأفراد بانشاء المشروعات الخاصة القائمة على مبدإ الملكية الخاصة وذات الطابع غير الانتاجي وتتولى الدولة حراستها وكاستثناء على القاعدة العامة التي تجعل من الدولة القيام بمهمة الدولة الحارسة واطلاق الحرية بدون قيود للنشاط الاقتصادي الرأسمالي تولت الدولة انشاء بعض المؤسسات العامة المحدودة وبعض المشروعات الحكومية التي كانت تتولى ادارتها شركات أجنبية من ذلك مصنع التبغ الحكومي الذي أوكلت ادارته إلى شركة التبغ البريطانية الأمريكية المحدودة وانهيت هذه الادارة في 11 من نوفمبر 1969 وعليه لم يكن من المتصور وجود ادارة شعبية أو حتى ادارة قطاع عام في دولة تابعة سياسياً واقتصادياً وترفض الاشتراكية أو حتى سياسة التوجيه الاقتصادي وتؤمن بالمشاريع الخاصة واقتصرت وظيفتها على القيام ببعض المشروعات الأساسية التي تمليها ضرورات معينة تجعل من المشروعات المذكورة تابعة ومستندة على النظام الرأسمالي السائد. كما أن المشروعات الآنفة الذكر التي كانت تسيطر عليها الدولة شكلياً لم تكن تمثل سوى جزء بسيط من الناتج القومي ولا تستخدم الا نسبة محدودة من القوى العاملة الوطنية ومن ثم فقد كان الصراع محسوماً لمصلحة

القطاع الخاص العريض اما القطاع العام ـ ان وجد ـ فقد كان تابعاً للقطاع الخاص وسائراً في نطاقه وفقاً للوجهة التي ترسمها له المصالح الخاصة.

أما **المرحلة الثانية** التي مرت بها الادارة في ليبيا فكانت ما بعد تفجير الثورة في الفاتح من سبتمبر عام (1969). وتميزت الادارة في هذه المرحلة الانتقالية بالانتقال من الادارة الحكومية التقليدية إلى الادارة الشعبية الموجهة وقد تركزت جهود الثورة في هذه المرحلة على تطهير الادارة التقليدية ووضعها على مسار الثورة الادارية الشاملة.

فقد استهدفت الثورة في هذه المرحلة القيام بتحقيق المجتمع الاشتراكي وبناء قاعدة اقتصادية متينة حتى يتم تحقيق الاستقلال الفعلي للبلاد في النواحي السياسية والاقتصادية، وقد تركزت جهود ادارة الثورة في هذه المرحلة على تصفية تركة وآثار العهد السابق في كلِّ الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. فقد تم اجلاء الوجود الأجنبي الدخيل المتمثل في القواعد العسكرية الأمريكية البريطانية وكذلك اجلاء بقايا الطليان الفاشيست .. وقد تركزت جهود ادارة الثورة بعد ذلك على تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية فتم تأميم قطاع المصارف وقطاع النفط وتوجيه التجارة الخارجية وبناء المصانع ودخول معركة تعمير الأراضي واستصلاح الصحراء وبناء المساكن للمواطنين وتوسيع قاعدة التعليم الأساسي ومحاربة الأمية وكذلك توسيع قاعدة التعليم الجامعي والعالي وبشكل عام تشجيع العناصر والخبرات الوطنية في جميع المجالات.

وقد استندت ادارة الثورة في احداث هذه التغيرات على الجهاز الاداري القائم بعد تطهيره من آثار وسلبيات العهد السابق وكانت الادارة الرئيسة للحكم هي مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والادارة الحكومية بشكل عام.

وفي أواخر هذه الفترة الانتقالية وضعت الادارة على مشارف الانتقال إلى فترة انتقالية جديدة تميزت الادارة فيها بالطابع الشعبي الموجه استعداداً لما تتبعها من مراحل للوصول إلى خلق الادارة الشعبية الذاتية .. ومن هذه المرحلة الانتقالية حررت القاعدة العمالية من الاستغلال بشكل محدود بحيث صدرت تشريعات كثيرة لمصلحة العمال ومحاربة المتاجرة بالأيدي العاملة وأصدار قانون المشاركة في الادارة والأرباح الذي تم بموجبه اشتراك العمال بنسب معينة في ادارة بعض المرافق الاقتصادية التي يشتغلون بها وكذلك الاشتراك في الحصول على نسبة من أرباحها .. ولكن مع ذلك فان هذا الحل لم يكن الا حلا مرحلياً ساهم في تشجيع العمال والدفع بهم ورفع معنوياتهم ضد الاستغلال مع أن مبدأ المشاركة في الادارة والأرباح كان حلاً اصلاحياً فقط.

ويلاحظ الفقه بأن مبدأ المشاركة في الادارة يجد مبرراته في الأنظمة التي تقوم على وجود قطاع عام وقطاع خاص ومن ثم فهو نظام يتأرجح بين الرأسمالية والاشتراكية، ويمنح العمال في المشروع دوراً في وظيفة رب العمل بمظهريها السلطة والفائض معاً.

«**ولكن ما معنى مشاركة العمال في الأرباح في قطاع خاص، إذا كان العمال يأخذون 25% من الربح بينما رأسمالي واحد يأخذ 75% من الربح أي يستولي على مئات الأضعاف لما يحصل عليه كل عامل على حدة**» (لقاء قائد الثورة مع القيادات السياسية حول النظرية العالمية الثالثة في 9 من أغسطس 1975 السجل القومي، المجلد 7 ص 67).

لا شك أن النظام الاشتراكي الشامل يقوم على استيلاء العمال الكلي في المشروع على وظيفة رب العمل وعلى الفائض ومن ثم لا يؤلف مبدأ المشاركة بالادارة والأرباح إلا حلاً اصلاحياً (**حيث إن المحاولات التلفيقية الاصلاحية التي تجري في كل مكان من أنحاء العالم لارضاء الشغيلة الكادحين بأن تشركهم في الادارة أو تشركهم في الأرباح أو أن ترفع من الحد الأدنى للأجور .. ان الانسان الواعي لا يقبل هذه المحاولات التلفيقية، لأنها محاولات اصلاحية تلفيقية محكوم عليها بالفشل .. ولكن العامل لكي أن يكون شريكاً في الادارة، لابد أن يدير المؤسسات التي يعمل فيها، ان الشغيلة لابد أن تستولي على الادارة في مواقع الانتاج**). «من الخطاب التاريخي لقائد الثورة في عيد العمال العالمي، أول مايو 1978 السجل القومي المجلد 9، ص 732».

صحيح أن مبدأ المشاركة في الادارة والأرباح كما أشار بعض الكتاب له أهميته التقدمية، من حيث إنه يؤدي إلى دعم الموقف السياسي للطبقة العاملة في النظام الاقتصادي والسياسي، ويشكل خرقاً لقاعدة ارتباط الادارة بالملكية ولكنه مع ذلك يبقى حلاً اصلاحياً وليس بحل جذري حسب منظور **النظرية العالمية الثالثة** والأكثر من ذلك أن القانون رقم 12 لسنة 1973 لم يحقق التمثيل النصفي على الأقل بين عنصري العمل ورأس المال إذا لم يكن عدد ممثلي العاملين يزيد عن اثنين أي كانت لهم أقلية المقاعد في مجالس الادارة في الشركات التي خضعت للقانون .. ومن هنا مهدت هذه المرحلة الانتقالية للادارة بعد الثورة إلى مرحلة جديدة اتسمت الادارة فيها بالطابع الشعبي.

الفصل الثاني: نظام الإدارة الذاتية الشعبية في النظام الجماهيري:

بعد المرحلة الثانية التي مرت بها الادارة في ليبيا في عهد الجمهورية كما سبق بيانه بالفصل السابق حيث تميزت الادارة في تلك المرحلة بالطابع (الحكومي الصرف) دخلت الادارة مرحلة ثالثة رئيسة وهامة وهي مرحلة نظام الادارة الشعبية الذاتية.

في المرحلة الثالثة هذه مرت الادارة بنقلتين نوعيتين، الأولى اتسمت فيها الادارة بالطابع الشعبي الموجه الذي ألف أساس لادارة الشعبية الذاتية في النقلة النوعية الثانية التي تميزت فيها الادارة باستكمال بنيتها القانونية الشعبية الذاتية وفقاً للمنظور الجماهيري.

المبحث الأول: الأساس السياسي للادارة الشعبية الذاتية:

يجب التنبيه أولا إلى أن الأسس السياسي والقانوني والعقائدي للادارة الشعبية بوجه عام يكمن في مبادىء الثورة الشعبية التي تسعى إلى تحريض الجماهير الشعبية لتسلُّم السلطة ومباشرتها بطريق مباشر وفقاً للديمقراطية المباشرة التي ترفض كل أساس تقليدي لممارسة السلطة نيابة عن الجماهير، ووفقاً لهذا المنظور تختفي صورة الحكومة التقليدية وتظهر صور وأنماط جديدة للحكم الشعبي حسب نظرية سلطة الشعب.

وقد بدأت الثورة الشعبية في ليبيا التي تستهدف بناء أداة شعبية ذاتية تنقل الادارة بوجه عام من سيطرة الحكومة بأنماطها التقليدية إلى سيطرة الجماهير الشعبية حسب منظور الديمقراطية المباشرة وقد شكل أساساً سياسياً وقانونياً لهذه الثورة (الخطابان الهامان للعقيد معمر القذافي قائد الثورة) هما خطاب زوارة التاريخي يوم 15 من أبريل 1973 وخطابه في الفاتح من سبتمبر عام 1978 الذي حرض على القيام بثورة المنتجين وكذلك أصدار وثيقة اعلان سلطة الشعب في مارس 1977.

المطلب الأول: الادارة الشعبية الموجهة
(بداية الثورة الشعبية في سنة 1973 بمدينة زوارة):

ألقى قائد الثورة خطاباً بمدينة زوارة يوم 15 من أبريل 1973 كان أساس التحول اللاحق من الادارة الحكومية إلى الادارة الشعبية، وفي اليوم التالي دعا إلى «تأليف لجان شعبية في كل قرية، وفي كل مدينة وفي كل كلية. وفي كل معهد، وفي كل مدرسة، وفي كل ميناء، وفي كل مطار وكل مؤسسة جماهيرية».

و إثر ذلك قامت الجماهير الشعبية بالاستيلاء على الوحدات الادارية وتأليف لجان شعبية فيها، وكان من بينها شركات ومؤسسات عامة ووحدات انتاجية تابعة للقطاع العام ومن ثم فقد تم ادارة المنشآت المذكورة شعبياً ومن حيث الواقع تحقيقاً للثورة الادارية وتحقيقا لارادة الجماهير في تحمل مسؤولية العمل الاداري الثوري، وتأكيداً لسيطرة السلطة الشعبية على الجهاز الاداري للدولة وتطويعه لتنفيذ مطالب الجماهير والانطلاق نحو تحقيق أهداف الثورة الشعبية وتنفيذاً للمبادىء المعلنة في خطاب زوارة التاريخي صدر قانون ممارسة اللجان الشعبية

لمسؤولياتها الادارية. فقد بينت المادة الأولى منه أهداف اللجان الشعبية بنصها على أن «تقوم بممارسة الادارة الثورية في الجهاز والمرافق المشكلة فيها على الوجه المبين في القانون وذلك دون اخلال بالمهام والمسؤوليات الأخرى المنوطة بها كأداة لتنفيذ مطالب الجماهير الشعبية في مختلف المجالات وتطهير الجهاز الاداري بصورة مستمرة».

أما بالنسبة للوضع القانوني للمنشآت الانتاجية وفقاً للقانون الآنف الذكر فيلاحظ ما يلي:

الطريقة التي تمت ممارستها من حيث الواقع والتي أقرها القانون هي تصعيد الجماهير العاملة في الوحدات الاقتصادية العامة لأعضاء اللجان الشعبية.

«ويكون لكل لجنة رئيس تختاره من بين أعضائها أو من غيرهم يتولى ممارسة اختصاصات رؤساء مجالس الادارة وذلك كله على النحو المبين في القوانين والقرارات المنظمة للهيئات والمؤسسات والشركات فاذا كان رئيس مجلس الادارة هو المدير العام في ذات الوقت تولى رئيس اللجنة اختصاصاته».

ومدة عضوية االجان الشعبية كانت ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اعتماد مجلس قيادة الثورة تأليف اللجنة وتقوم الجماهير الشعبية بتكوين لجان جديدة ورفعها إلى مجلس قيادة الثورة لاعتمادها قبل انتهاء مدة العضوية وللشعب الحرية في الابقاء على نفس اللجان أو بعض أعضائها.

إذ يجوز انهاء عضوية أحد الأعضاء إذا اتضح أنه فقد الثقة أو الإعتبار اللذين تتطلبها العضوية بقرار من اللجنة الشعبية بأغلبية ثلثي الأعضاء.

ويجوز للجنة لأسباب قوية أن تقرر وقف أحد أعضائها بناء على قرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين إلى أن تتخذ اللجنة قراراً في شأنه.

كما يجوز للعضو تقديم استقالته من عضوية اللجنة إلى رئيسها الذي يعرضها على اللجنة في أول جلسة تالية وتعتبر الاستقالة مقبولة إذا وافقت عليها اللجنة أو لم يبت في امرها خلال شهرين من تاريخ تقديمها وعندئذ تقرر اللجنة خلو المحل ويتعين شغل المحل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ خلو محل العضو، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

وأخيراً كان لمجلس قيادة الثورة إذا رأى ضرورة لذلك أن يمارس رقابة جماعية أو فردية على اللجان الشعبية بأن يحل أحد اللجان أو يسقط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضائها وأن يدعو الجماهير الشعبية لتأليف لجنة جديدة أو شغل محل من سقطت عضويته بحسب الأحوال، وفي حالة حل اللجنة يتم تأليف اللجنة الجديدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حل اللجنة بالكيفية التي تم بها تشكيل اللجنة السابقة وتكمل اللجنة الجديدة مدة سلفها.

فقد اتسمت هذه الفترة بالطابع الانتقالي حيث تميزت فيها الادارة بطابع الادارة الشعبية الموجهة حيث مجلس قيادة الثورة يقرر ويشرع ومجلس الوزراء كأعلى جهاز تنفيذي عام واللجان الشعبية الجديدة تنفذ.

المطلب الثاني: الادارة الشعبية الذاتية (وثيقة إعلان سلطة الشعب):

حصلت نقلة نوعية جديدة على طريق ارساء دعائم الادارة الشعبية الذاتية، فقد انتقلت الادارة بالكامل ليد الجماهير ولم تعد للسلطة الحكومية المتمثلة في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء من أثركما رأينا في مرحلة الادارة الشعبية الموجهة وسند هذه النقلة النوعية الجديدة هو وثيقة اعلان سلطة الشعب التي صيغت من مؤتمر الشعب العام في 12 من شهر ربيع الأول عام 1397هـ الموافق 2 من مارس 977 بالقاهرة بمدينة سبها.

وبموجب هذه الوثيقة تقرر نقل السلطة للشعب بالكامل حيث يقرر في مؤتمراته الشعبية الأساسية وينفذ بلجانه الشعبية ومن ثم فقد ألغت الوثيقة الأداة الرئيسة للسلطة في المرحلة الانتقالية للثورة والمتمثلة في مجلس قيادة الثورة.

وعليه فالشعب بدأ يمارس السلطة في المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تجمع كل الجماهير لتناقش مصيرها وتخطط وتنظم وترسي القواعد بالقرارات الشعبية والشعب هو الذي ينفذ الخطط والسياسات المختلفة عن طريق اللجان الشعبية المختلفة وعلى وجه الخصوص العامة منها والنوعية المتخصصة.

كما أن المنشآت الانتاجية والخدمية تحددها الجماهير وفق احتياجاتها ومتطلباتها في مؤتمراتها الشعبية الأساسية ثم تتوزع الجماهير بعد ذلك وفق قدراتها بين المنشآت الانتاجية والمنشآت الخدمية ولكل منشأة من هذين النوعين أن تكوّن مؤتمراً مهنياً انتاجياً ولجنة شعبية تتولى الادارة المباشرة.

وقد أرست وثيقة اعلان سلطة الشعب أهدافاً رئيسة هامة للادارة الشعبية الذاتية وبتحقيقها يمكن الوصول للمجتمع الجماهيري الحر السعيد وهي:

1 ـ ممارسة السلطة الشعبية بارادة حرة لارساء دعائم مجتمع عربي اسلامي سعيد.

2 ـ تجسيد الحكم الشعبي وصولا لمجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة والثروة والسلاح.

3 ـ تجسيد مجتمع الحرية وحماية هذه الحرية والاستعداد للدفاع عنها فوق الأرض العربية الليبية وفي أي مكان من العالم ولحماية المضطهدين من أجلها.

4 ـ التمسك بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب.

5 ـ الالتزام بتحقيق الوحدة العربية أمل الشعب العربي من المحيط إلى الخليج.

كما تقوم الادارة الذاتية الشعبية على وجه الخصوص بتحقيق الأهداف الاقتصادية والخدمية التالية وصولاً للمجتمع الحر السعيد:

1 ـ توفير الانتاج وزيادته ورفع القدرة الانتاجية لكل فرد من أجل سد حاجات الجماهير وتسيير الخدمات لها وتوفيرها بكفاءة عالية.

2 ـ الحرص على الثروة الشعبية وتنميتها والمحافظة على الموارد المادية والبشرية وزيادة فاعليتها الانتاجية.

3 ـ المحافظة على أدوات الانتاج والخدمات وصيانتها والانتفاع بها على أكمل وجه.

4 ـ ادارة الانتاج والخدمات ادارة جماعية يباشر فيها كل المنتجين والمكلفين بالخدمة العامة ما يختص به كل منهم بالتعاون مع غيره من المنتجين والمكلفين بالخدمة العامة.

5 ـ تيسير حصول كل الناس على حاجاتها وتحقيق الخدمة العامة لهم بكفاءة وسرعة.

6 ـ عدم السماح بأي صورة من صور التسلط أو السيطرة.

7 ـ القضاء على أسباب ومسببات الفساد الاداري من غش ورشوة ومحسوبية ووساطة إلى غير ذلك.

والادارة الشعبية الذاتية ـ وفق هذه الأهداف ـ هي الصورة الكاملة والفعالة للادارة فالثورة للشعب وليست للحكومة والسلطة للشعب يمارسها من خلال مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية فلم تعد هناك سلطة تحتكرها الحكومة نيابة عن الشعب، وهكذا وفقاً لهذا المنظور تكتمل مقومات الادارة الشعبية الذاتية في الجانب السياسي والاقتصادي وتصبح بالتالي هذه الصورة هي الصورة المثلى للادارة الذاتية، أما إذا كانت الادارة ـ كما رأينا في النظم التقليدية ـ ادارة حكومية أو فردية مستغلة جهود الآخرين فانها وفق هذا المنهج تفقد مبرراتها .. وكذلك الحال إذا كان تسيير الادارة من خارج نطاق المنتجين بالمنشآت الانتاجية أو الخدمية فان الادارة الذاتية تفقد أيضاً مبررات وجودها ومن هنا لا يمكن القول بأن اللامركزية تعني الادارة الذاتية إذ إن التسيير الذاتي مع قيام الحكومة هو من قبيل الادارة الذاتية، فالادارة لا تكون ذاتية شعبية إلا إذا انبثقت من مبادىء سلطة الشعب وعلى وجه الخصوص من مقولة «**شركاء لا أجراء**».

ولابد من التنبيه إلى أن الادارة الذاتية لا تعني منطقياً التراخي أو التسيب أو عدم تحديد المسؤولية وكذلك لا تعني الادارة الذاتية تداخل المهام الوظيفية في المنشأة الانتاجية أو الخدمية

أو في مرفق الخدمة العامة فالادارة الذاتية شيء وتنظيم الانتاج أو العمل وأداؤه بالأسلوب الفني والعلمي شيء آخر.

فالادارة الذاتية تعني تخليص الادارة الشعبية من أي صورة من صور السيطرة والعسف والقهر داخل المنشأة أو جهة الخدمة العامة ولا يعني ذلك بطبيعة الحال قيام المنتجين أو المكلفين بالخدمة العامة بالعمل فوق طاقاتهم أو في غير تخصصاتهم أو تكليفهم بمهام تشغلهم عن طبيعة ما يؤدونه من انتاج أو خدمة.

فالادارة الشعبية الذاتية تعني انتظام في أداء العمل وممارسة الحرية وفقاً لما تقرره الناس بارادة حرة في مؤتمراتها الشعبية الاساسية وحسب الاجراءات التنفيذية المنظمة لذلك التي تتكفل بها اللجان الشعبية.

المطلب الثالث: الادارة الشعبية في المنشآت الاقتصادية العامة والخاصة (ثورة المنتجين):

تم التحضير **(أولا)** لثورة المنتجين في المنشآت الاقتصادية العامة والخاصة إثر الخطاب التاريخي الذي ألقاه قائد الثورة في الفاتح من مايو 1978 الذي جدد فيه الثورة الشعبية كأداة لتحقيق مقولة شركاء لا أجراء كما دعا العمال إلى إعداد أنفسهم إعداداً واعياً من أجل تحقيق الثورة في المنشآت وهي الثورة التي ستهدف إلغاءهم من خانة الأجراء وادارة غيرهم لهم.

وجاء في الخطاب المذكور ما يلي:

«على العمال في الجماهيرية قبل الزحف أن يعدوا أنفسهم إعداداً واعياً ومنظماً للاستيلاء على الادارة بالكامل في كافة المؤسسات الانتاجية في الجماهيرية .. لكي تستولوا على حصتكم كاملة من الانتاج الذي تنتجونه، وأن تدوسوا إلى الأبد الأجرة بأقدامكم .. ان المكاسب التي تتمثل في الاستيلاء على الادارة كاملة في مواقع الانتاج التي تعملون فيها، والمكاسب التي تعني الاستيلاء الكامل على حصتكم الكاملة في الانتاج في كافة المؤسسات التي تعملون فيها .. هذه المكاسب ينبغي أن تتحقق بالثورة الشعبية ولا تتحقق لا بفعل قرار ولا بفعل قانون تسنه بفعل أي جهة لأن القرارات والقوانين التي تسنها جهة قابلة للالغاء من نفس الجهة أو من أية جهة أخرى تحل محل هذه الجهة (من الخطاب التاريخي لعيد العمال في الأول من مايو 1978، السجل القومي، المجلد التاسع، ص 743,737).

وصار التنفيذ **(ثانيا)** في الخطاب التاريخي لقائد الثورة في الذكرى التاسعة للثورة في الفاتح من سبتمبر 1978 والذي وجه فيه نداء للعمال بالزحف على المصانع والمنشآت والاستيلاء على

الادارة والانتاج فيها وجاء في الخطاب المذكور ما يلي:

«**أدعو عمال الجماهيرية في كل مكان من البلاد الليبية أن يزحفوا بعد نهاية هذا الخطاب مباشرة ليستولوا على المصانع والمنشآت الانتاجية وأن يزيحوا الادارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام إلى الأبد والادارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص إلى الأبد .. وأن يقيموا على أنقاضها الادارة الشعبية .. ادارة العمال .. ادارة المنتجين لكي تتم السيطرة على المنشآت الانتاجية للمنتجين وحدهم.**

ان العاملين في المنشآت الانتاجية لهم وحدهم الحق في ادارتها فلا سلطة على العمال في المصانع الا سلطتهم، التي يقيمونها بارادتهم الحرة.

وليزحف العمال الليبيون في كل مكان من الجماهيرية بعد نهاية هذا الخطاب على مئات المصانع ليستولوا على حقوقهم في الانتاج كاملة وليدوسوا على الأجرة وبأقدامهم إلى الأبد، ليحرروا أنفسهم من عبوديتها تحريراً نهائياً. وأن يتحولوا إلى شركاء».

وتضمن الخطاب الآنف الذكر دعوة إلى جميع عمال العالم لتطبيق مقولة **شركاء لا أجراء**.

«**انه من الآن يجب تطوير حق الاضراب عن العمل في جميع أنحاء العالم إلى حق الاستيلاء على المنشآت الانتاجية وأن يتحول العمال إلى شركاء في انتاجها وليس أجراء .. وأن يستولوا على ادارتها بالكامل وعلى حصتهم في الانتاج بالكامل وأن يلغوا الأجرة إلى الأبد.**

و إذا كانت المنشآت المستولى عليها خاصة يتم تمليك رقبتها للجماهير بدلاً من صاحبها الذي عليه أن يتحول إلى عامل كبقية العمال المنتجين وأن يكون شريكاً مثلهم في الانتاج، متساوياً معهم وينتهي كونه رب عمل أو مالكا لاداة الانتاج في المجتمع.

وبامكان العمال في أي مكان من العالم أن يكونوا مؤتمرات عمالية داخل المصانع، سراً أو علناً. حسب ظروفهم ولجاناً شعبية عمالية منهم وبدلا من القيام باضراب كحركة تقليدية للمطالبة بزيادة الأجور في أي مكان من العالم يتم القيام بالثورة لاستيلاء العمال على حصتهم في الانتاج وأن يستولوا على الادارة بواسطة لجانهم العمالية. وأن يملكوا من موجودات المصانع للجماهير الشعبية التي هم جزء منها بل يشكلون أغلبيتها وأن ينتهي كون العمال أجراء للدولة أو أجراء لأرباب عمل طبيعيين أو أن يخضعوا لادارة القطاع الخاص الاستغلالية أو ادارة القطاع العام البيروقراطية.» (المرجع السابق المجلد العاشر ص 45,44,41)

وفي الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الرابع حدد قائد الثورة (**ثالثا**) كيفية تطبيق المقولة الآنفة الذكر على أرض الواقع في الجماهيرية بقوله (السجل القومي،

المجلد العاشر، ص299) «**على عمال العالم أن يسمعوا البشرى الجديدة: تحول العمال في هذه السنة التي تكاد أن تنفرط، من أجراء إلى شركاء» علينا أن نجعل العالم يتعلم حيث تدار كافة المصانع الان التي كانت تابعة للقطاع العام والتي كانت تابعة للقطاع الخاص تدار بواسطة لجان شعبية للمنتجين، وتحول كل العاملين في هذه المؤسسات الانتاجية إلى مؤتمرات شعبية للمنتجين.**

في كل مؤسسة مؤتمر شعبي للمنتجين ولجنة من هذا المؤتمر ضمها هذا المؤتمر للمنتجين تدير هذه المؤسسة الانتاجية وان انتاج كافة المؤسسات يقسم بين رأس المال وبين المنتجين، الشعب الذي يقدم رأس المال يأخذ حصته مقابل رأس المال الذي قدمه لبناء المصنع ولامداده بالمواد الخام والمنتجون ينالون حصتهم التي ترتبت عن عملية الانتاج التي قاموا بها».

كما حدد قائد الثورة (رابعا) دور الأمانة من تطبيق مقولة شركاء لا أجراء بقوله (لقاء الوضوح، مقابلة مع قائد الثورة عبر الاذاعة المرئية، في 11 من فبراير 1979، السجل القومي، المجلد العاشر، ص419)

«**في ثورة العمال هذه ليس هناك فرق بين مؤسسة كانت مملوكة للقطاع العام أو مؤسسة كانت مملوكة للقطاع الخاص**».

العمال المنتجون يستولون على هذه المؤسسات .. سواء كانت عامة أو خاصة ويشكلون لجاناً شعبية لادراتها، ويأخذون حصتهم في الانتاج فقط .. لأن بعد ذلك .. الأمانات هي نفسها تدار شعبياً.

يعني هي لجان شعبية في النهاية .. هذه اللجنة جاءت من طرف الشعب .. هي المسؤولة على ادارة هذه المؤسسات على مستوى الدولة إذن على مستوى الدولة فيه جهات أعلى من العمال من الناحية الادارية كونها الشعب مسؤولة عن هذه القطاعات .. لكن المؤسسة الانتاجية ذاتها أي المصنع نفسه هو فعلا الذي يكون فيه العمال مؤتمراً شعبياً ولجنة شعبية منهم، وينتجون ويأخذون حصتهم في الانتاج هنا مسؤولية العمال .. أما من ناحية المواد الخام كيف يتم توسيع هذا المصنع، معالجة مشاكله ضم هذه المصانع توسيعها .. عملها. فهذه من اختصاص أمانة مختصة .. من يوسع هذا المصنع؟ توسعه أمانة .. من يقفل هذا المصنع إذا كان خاسراً أو ليس للبلد حاجة إليه؟ أمانة الصناعة التي كونها الشعب هي المسؤولة عن هذه الأشياء (لقاء الوضوح، مقابلة مع قائد الثورة عبر الاذاعة المرئية، في 11 من فبراير 1979، السجل القومي، المجلد العاشر، ص 419)

(وأخيرا) فقد حدد القائد طبيعة الثورة العمالية التي تدعو لها **النظرية العالمية الثالثة**، وتجاوزها للماركسية وللسلطة الطبقية أو الحزبية بقوله:

«أما ان هي الثورة (ثورتنا) بلشفية فهي ليست ثورة بلشفية أو بالأحرى ليست ثورة ماركسية.

ما يسمى بالثورة البلشفية هذا استيلاء العمال استيلاءً كاملا على المجتمع كله وتصفية بقية الطبقات ولكن في النهاية الذي تكون بيده السلطة هو الحزب.

الأمر هنا مختلف تماماً، أولا العمال لم يقوموا بثورة للاستيلاء على المجتمع، ولم يمارسوا الدكتاتورية .. لا .. هم قاموا بالثورة في المصانع داخل المصانع التي يديرونها فهم أحق وأولى بادارتها مادامت هي قائمة على أكتافهم ثم انهم قاموا بالثورة للاستيلاء على حصتهم في الانتاج، وهذا من حقهم أيضاً ولم يطلبوا أكثر من ذلك بل إنهم عملوا أكثر عندما استولوا على مصنع خاص ملكوه للشعب بمجرد استيلاء العمال عليه يصبح للشعب، والشعب ليس المنتجين فقط، ولكن كل الشعب، والمنتجون يقومون بادارته فقط ويأخذون حصتهم في انتاجه.

وهنا الأمر يختلف .. يعني لا يمكن أن تكون مثل الثورة البلشفية في بلد فيها سلطة الشعب، يعني سلطة الشعب وليس سلطة أي طبقة من الطبقات». .. (نفس المرجع السابق، ص414,411).

خلاصة ما تقدم أن الثورة العمالية التي تحققت داخل المؤسسات الانتاجية إثر خطاب الفاتح من سبتمبر عام 1978 استهدفت إجراء تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي للبلد بالغاء التناقض القائم بين مجتمع يعلن الاشتراكية وبين وجود قطاع خاص يعبر عن النظام الرأسمالي الفردي، بجانب قطاع عام يعبر عن نظام رأسمالية الدولة.

كما استهدفت الثورة المذكورة تطبيق السلطة الشعبية المباشرة على صعيد المنشآت الاقتصادية بتحويلها إلى منشآت شعبية تدار من قبل لجان شعبية تختارها المؤتمرات الانتاجية في المنشآت المذكورة. الغاء للتناقض بين السلطة الشعبية من جهة، وبين الادارة الحكومية والادارة الخاصة من جهة أخرى.

غير إن الواقع لا يمكن أن يكون انعكاساً دقيقاً ومتماثلاً للنموذج النظري الذي حدده الخطاب المذكور، بل إن الواقع يقترب أو يبتعد عن النموذج الذي صوره الخطاب للمؤسسة الاشتراكية، فالتجربة مازالت في طور التنظيم والتحديد والواقع العملي هو الذي سيحدد التفاصيل الفنية.

المبحث الثاني: البنيان العضوي للادارة الشعبية الذاتية في النظام الجماهيري:

حددت وثيقة اعلان سلطة الشعب التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية «مؤتمر الشعب العام» بتاريخ 12 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 2 من مارس 1977م بالقاهرة بمدينة سبها، هيكل سلطة الشعب، فقد نصت الوثيقة على المبادىء التالية:

1 ـ يكون الاسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية).

2 ـ القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

3 ـ السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

4 ـ الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه وينظم القانون طريقة اعداد الاطارات الحربية والتدريب العسكري العام.

وقد رأينا كيف أن الوثيقة حددت أهداف المجتمع الجماهيري التي يمكن الوصل إليها عن طريق الادارة الشعبية الذاتية.

ويلاحظ بأن وثيقة اعلان سلطة الشعب تأخذ بمبدأ وحدة السلطة يمارسها الشعب مباشرة دون وسيط كما رأينا في النظام الماركسي حيث يأخذ هو الآخر بوحدة السلطة ولكن مع خلاف جوهري وأساسي يتمثل في أن النظام الماركسي ينيط مباشرة السلطة بالحزب الشيوعي تحت اسم دكتاتورية طبقة البروليتاريا أما النظام الجماهيري فيرفض الحزبية باعتبارها جزءاً من كل وهو الشعب ولا يصح مباشرة لسلطة من الجزء نيابة عن الكل فلا نيابة عن الشعب. كما ترفض وثيقة اعلان سلطة الشعب مبدأ الفصل بين السلطات لأن هذا المبدأ ينسجم مع النظام النيابي الذي ينص على ممارسة السلطة من قبل نواب عن الشعب يتمثل في الهيئات النيابية والتنفيذية والقضائية في حين ان النظام الجماهيري لا يعترف بسلطة غير سلطة الشعب فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ويمارس الشعب السلطة كما جاء بالوثيقة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام وهذه هي البنية العضوية للادارة الشعبية الذاتية وفقاً للمنظور الجماهيري.

المطلب الأول: المؤتمرات الشعبية:

يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية تضم كل الناس التي تقطن بالمنطقة التي يحمل اسمها المؤتمر الشعبي وذلك حسب التقسيمات الادارية التي يشملها الاقليم .. ويفترض الا يوجد مواطن خارج المؤتمر الشعبي و إلا اعتبر ساقط قيد سياسيا لا يمكن ممارسة حقه في السلطة الا بانضمامه للمؤتمر الشعبي الذي يحمل بطاقة عضويته وجماهير المؤتمرات الشعبية هي التي تضع جداول أعمال المؤتمرات ولا يحق لأي جهة أخرى أن تنوب عن المؤتمرات في وضع جداول أعمالها. فجداول الأعمال هي من مسؤولية المؤتمرات الشعبية وحدها التي تحدد عناصرها لمناقشتها واتخاذ القرارات حول المواضيع المطروحة وتتضمن جداول أعمال المؤتمرات رسم السياسة الداخلية بما فيها وضع الميزانية وكذلك رسم السياسة الخارجية.

وخلاصة مناقشات وآراء المؤتمرات الشعبية الأساسية تصاغ في صورة قوانين وقرارات عن طريق مؤتمر الشعب العام حيث تأخذ صيغتها النهائية القابلة للتنفيذ.

كما تقوم المؤتمرات الشعبية عندما تجتمع باختيار أماناتها الادارية وذلك من بين أعضائها عن طريق التصعيد الجماهيري المباشر وتتكون هذه الأمانات من مجموعة تكوّن لجنة ادارية وليس فرداً ويتم اختيارها من الاغلبية الساحقة من أعضاء كل مؤتمر، ومجموع هذه الامانات الادارية تؤلِّف مؤتمرات شعبية غير أساسية. وتختص كل أمانة ادارية بتنظيم جلسات المؤتمر وحفظ سجلاته وأوراقه ومتابعة تنفيذ قراراته وعرض نتيجة المتابعة على المؤتمر في أول جلسة لاحقة يعقدها المؤتمر.

كما تقوم المؤتمرات الشعبية بتصعيد اللجان الشعبية النوعية لتتولى تنفيذ قرارات المؤتمرات في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية ومن مسؤولية المؤتمرات الشعبية أيضاً محاسبة ومراقبة اللجان الشعبية.

وقد جاء بشروح الكتاب الأخضر أنه بموجب المؤتمرات الشعبية «تحولت أدوات الحكم الدكتاتورية إلى أداة حكم شعبية، بمعنى أن الشعب كله أصبح أداة الحكم ، فلو ان مجلس قيادة الثورة (في ليبيا مثلاً) ظل يحكم لاعتبر اداة حكم دكتاتورية شأنه شأن بقية الأدوات الدكتاتورية التي جربها العالم، غير أن هذه الاداة تمكنت من خلق التجربة الجديدة وبذلك أدت الغرض من وجودها بتحويل الشعب كله إلى أداة حكم».

أما عن الاتحادات والنقابات والروابط المهنية فلها أن تؤلِّف مؤتمراً شعبياً مهنياً ولجانا شعبية مهنية لمناقشة الأمور الخاصة بسير المهنة. ويجب التنبيه إلى أن كل عضو مهني كالعامل والفلاح والطالب والحرفي وعضو هيئة التدريس والمهندس والطبيب إلى غير ذلك من الفئات هو عضو في مؤتمر شعبي أساسي بغض النظر عن المهنة التي يزاولها. فالأمور العامة من السياسة الداخلية

والخارجية تناقش في المؤتمرات الشعبية الأساسية من كل الناس بغض النظر عن الفئات الاجتماعية التي ينحدرون منها فلا يجوز للمؤتمرات المهنية المختلفة مناقشة الأمور العامة في نقاباتهم أو اتحاداتهم أو روابطهم بل يجب عليهم الرجوع لمؤتمراتهم الشعبية الاساسية لمناقشتها من خلال هذه المؤتمرات لأن هذه الأمور تهم كل الناس بغض النظر عن مهنتهم وما يزاولون من أعمال. فالمؤتمرات المهنية يقتصر دورها على مناقشة الأمور الفنية الخاصة بالمهنة والرفع من قدرتها على الأداء لتحقيق أهدافها التي رسمها لها المجتمع.

ويقودنا هذا التحليل إلى بحث ثلاثة أمور هي طبيعة القرار الشعبي وبيان الفرق بين طبيعة الزحف والتصعيد وطبيعة الانتخابات والتعيين في النظام التقليدي وكذلك بحث دور وطبيعة مؤتمر الشعب العام كملتقى للمؤتمرات واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية.

(ترقب مؤلفنا حول مفهوم الادارة الشعبية في النظام الجماهيري).

المطلب الثاني: اللجان الشعبية:

سبق لنا الاشارة إلى أن الادارة الشعبية مرت بمرحلة انتقالية من الادارة الشعبية الموجهة إلى الادارة الشعبية الذاتية بعد اعلان سلطة الشعب في 2 من مارس 1977 فخلال المرحلة الانتقالية للادارة الشعبية بعد خطاب زوارة في 15 من أبريل 1973 أُلِّفت لجان شعبية في أغلب قطاعات الانتاج والخدمات تكون مسؤولة عن التنفيذ والادارة لتلك القطاعات أمام مجلس قيادة الثورة كأداة مرحلية للحكم انتهت بقيام سلطة الشعب في 2 من مارس 1977.

أولاً: اللجان الشعبية النوعية:

يقصد باللجان الشعبية النوعية، اللجان الشعبية المتخصصة لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة كقطاع التعليم، الصحة، العدل، الزراعة، المواصلات والنقل البحري، والصناعات الخ .. وتوجد لجان شعبية أخرى بالجامعات والمعاهد والمؤسسات والوحدات الانتاجية والخدمية وكذلك بالمحلات الشعبية يتحدد اختصاصها بادارة شؤون المرفق الذي تؤلّف فيه حسب القوانين واللوائح ونظم هذه المرافق.

وبمدينة زوارة وبمناسبة المولد النبوي الشريف في 15 من أبريل 1973 ألقى العقيد معمر القذافي قائد الثورة خطاباً سياسياً هاماً دعا فيه الجماهير إلى تفجير ثورة شعبية تنقل الادارة الحكومية إلى سيطرة الجماهير الشعبية لقد شمل الخطاب المذكور خمسة عناصر رئيسة كهدف مرحلي للثورة الشعبية حيث عرفت بالنقاط الخمس وهي:

1 ـ **تعطيل كافة القوانين المعمول بها الآن**. وقصد من ذلك القوانين التقليدية الروتينية التي تعيق حركة الجماهير في سبيل ارساء دعائم الثورة الشعبية كالقوانين التي تنص على تعيين الموظفين وأسلوب الادارة الحكومية حيث تهدف الثورة الشعبية ـ بحكم تعطيل القوانين ـ إلى احلال اسلوب الزحف والتصعيد المباشر كأسلوب لاختيار المكلفين بالخدمة العامة، كما تستهدف الثورة الشعبية احلال أسلوب الادارة الشعبية المباشرة لمرافق الانتاج والخدمات بدلا من الادارة المركزية الحكومية.

2 ـ **تطهير البلاد من المنحرفين**. وقصد من ذلك اجتثاث أسباب الفساد الاداري من رشوة ومحسوبية وتسيب.

3 ـ **الحرية كل الحرية للشعب**، ولا حرية لأعداء الشعب.

4 ـ **الثورة الادارية**. وقصد من ذلك القضاء على البيروقراطية والمكتبية لغرض أداء الخدمة بسهولة ويسر للمواطن.

5 ـ **الثورة الثقافية**. وقصد من ذلك الرجوع للقيم الاسلامية الصحيحة والقيم الانسانية التي جاء بها الاسلام وتجسيد ذلك في المناهج التربوية على مختلف مستوياتها التعليمية في المدارس والجامعات.

وقد بين خطاب زوارة المذكور أداة تنفيذ أهداف الثورة الشعبية حيث دعا إلى تأليف لجان شعبية في كل مدينة وقرية وكلية ومعهد ومدرسة.

ومن الملاحظ أن الأداة الرئيسة للحكم المتمثلة في مجلس قيادة الثورة وأداته التنفيذية مجلس الوزراء بقيا في هذه المرحلة قائمين لقيادة الثورة والتخطيط لها وتنفيذ ما تقرره هذه الأداة المرحلية عن طريق اللجان الشعبية.

وفي بداية تجربة اللجان الشعبية أُريدَ عدم الحد من حركتها وذلك بالاقلال من التدخل التشريعي إلا أن الضرورة فرضت وجوب التدخل باصدار تشريع يحدد حركة اللجان الشعبية من حيث طريقة تكوينها وبيان اختصاصاتها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد صدر قانون ممارسة اللجان الشعبية لمسؤولياتها الادارية بتاريخ 19 من رمضان 1393هـ الموافق 15 من أكتوبر 1973م، وقد جاء بالمادة الثانية من هذا القانون «تقوم اللجان الشعبية في المحافظات والبلديات بممارسة السلطات والصلاحيات المقررة في القوانين واللوائح لمجالس المحافظات والمجالس البلدية ويكون لرؤساء اللجان الشعبية اختصاصات المحافظين أو عمداء البلديات كما تتولى اللجان الشعبية في فروع البلديات والمديريات والمحلات الاختصاصات المخولة لرؤساء الفروع والمديرين ومختاري المحلات حسب الأحوال».

كما نصت المادة الثالثة من نفس القانون على أن «تتولى اللجان الشعبية المشكلة في الهيئات

والمؤسسات والشركات العامة الاختصاصات المقررة لمجالس ادارة تلك الهيئات والمؤسسات والشركات ويكون لرؤساء اللجان المذكورة اختصاصات رؤساء مجالس الادارة وذلك كله على النحو المبين في القوانين والقرارات المنظمة للهيئات والمؤسسات والشركات المذكورة».

وجاء بالمادة الرابعة من القانون المذكور أن «تمارس اللجنة الشعبية للجامعة الاختصاصات المخولة لمجلس الجامعة في القوانين واللوائح ويتولى رئيس اللجنة الاختصاصات المقررة لرئيس الجامعة كما تمارس اللجان الشعبية في الكليات الجامعية الاختصاصات المقررة لمجالس الكليات ويكون لرؤساء اللجان اختصاصات عمداء الكليات.

وتختص اللجان الشعبية بالمعاهد والمدارس على اختلاف مراحلها بممارسة الصلاحيات المقررة لمديري ورؤساء المعاهد والمدارس المذكورة أو الأجهزة القائمة على ادارتها».

وأضافت المادة الخامسة منه على أن «يكون للجان الشعبية الأخرى المشكلة في المديريات والمستشفيات ودور العلاج والمطابع الحكومية والوحدات الادارية والانتاجية الأخرى الاختصاصات المقررة لمديري أو رؤساء تلك الجهات واللجان التنفيذية أو الأجهزة القائمة على ادارتها».

ووضحت المادة السادسة من القانون أن «تتولى اللجان الشعبية في وحدات الادارة المحلية وفي الهيئات والمؤسسات والشركات العامة وفي الوحدات الادارية الأخرى سلطة وضع اللوائح والقرارات المنظمة للادارة الشعبية الجديدة وذلك بذات الشروط ووفقاً للقواعد المحددة في القوانين واللوائح التي تبقيها اللجان الشعبية ولهذه اللجان وفقاً لذلك اقتراح القوانين واللوائح واقتراح تعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامها أو اضافة أحكام أخرى وصولا إلى خلق الادارة الثورية والتشريعات التي يضعها الشعب بنفسه ورفع هذه الاقتراحات إلى الجهات المختصة ومجلس الوزراء لدراستها والعمل على اتخاذ اجراءات استصدارها».

كما بينت المادة التاسعة منه أن مدة اللجان الشعبية هي ثلاث سنوات.

أما المادة العاشرة فقد نصت على أنه «إذا اتضح ان أحد الأعضاء فقد الثقة أو الاعتبار اللذين تتطلبهما العضوية جاز إنهاء عضويته بقرار من اللجنة بأغلبية ثلثي عدد أعضائها.

ويجوز للجنة لأسباب قوية أن تقرر وقف أحد أعضائها بناءً على قرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين إلى أن تتخذ اللجنة قراراً في شأنه».

وقد أعطى القانون سلطة حل اللجان واسقاط عضوية أعضائها والدعوة لتكوين لجان جديدة إذا اقتضى الأمر لمجلس قيادة الثورة آنذاك.

وبعد اعلان سلطة الشعب في مدينة سبها بتاريخ 2 من مارس 1977 مرت اللجان الشعبية بنقلة نوعية جديدة تكاملت فيها السلطة الشعبية بجناحيها المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية،

فقد أصبح الشعب كله ـ بموجب وثيقة اعلان سلطة الشعب ـ الشعب بكامله يقرر السياسة العامة الداخلية والخارجية عن طريق المؤتمرات الشعبية على النحو الذي رأينا في المطلب السابق واللجان الشعبية تنفذ. فاللجان الشعبية بموجب الوثيقة لم تصبح هيئة تنفيذية حسب المفهوم التقليدي لمبدإ الفصل بين السلطات وانما هي أداة تنفيذية للمؤتمرات الشعبية لا يتعدى اختصاصها تنفيذ أو اتخاذ الاجراءات التنفيذية والفنية لوضع قرارات المؤتمرات الشعبية موضع التطبيق السليم، كما أن اللجان الشعبية باعتبارها أداة تنفيذ فنية مسؤولة على وضع كل معطيات التنفيذ وفقاً للقدرات المالية والبشرية المتاحة أمام المؤتمرات الشعبية لتبصيرها وهي ترسم السياسة العامة الداخلية والخارجية.

فبعد اعلان سلطة الشعب ألغيت الاداة الرئيسة للسلطة المتمثلة في مجلس قيادة الثورة وأداته التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء وأصبح هيكل السلطة الشعبية يتحدد في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وقد استبدل مجلس الوزراء وحلت محله اللجنة الشعبية العامة التي تتكون من أعضاء اللجان الشعبية العامة على مستوى القطاعات النوعية في الجماهيرية كقطاع العدل، التعليم، الصحة، الزراعة ... الخ.

ومن التطورات التشريعية التي حصلت في هذه المرحلة على طريق تنظيم وضبط حركة اللجان الشعبية صدور القوانين التالية التي صاغها مؤتمر الشعب العام في مختلف دورات انعقاده:

1 ـ القرار رقم (1) لسنة 1979 بشأن اللجان الشعبية العامة في البلديات:

فبموجب هذا القرار قسمت الجماهيرية إلى وحدات ادارية تمثلت في البلديات وفروعها يتم تحديدها وتسمياتها وتعيين نطاق كل منها بقرار من اللجنة الشعبية العامة على مستوى الجماهيرية وبصفة عامة فقد أنيط باللجان الشعبية العامة في البلديات اختصاصات اللجنة الشعبية العامة وذلك في نطاق البلدية مع التأكيد على قصر اختصاص اصدار اللوائح التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية على اللجنة الشعبية العامة على مستوى الجماهيرية وذلك لتوحيد السياسة الادارية العامة على مستوى البلاد (المادة 9 من القرار المشار إليه أعلاه).

كما حدد القرار رقم (1) المشار إليه في مادته الثامنة صلاحيات اللجان الشعبية للقطاعات داخل البلدية بأن يكون للجان الشعبية للبلديات (أي المرافق) والقطاعات الأخرى (كالعدل والتعليم الخ) الاختصاصات والصلاحيات المخولة للأمين (الوزير سابقا) والوكيل (وكيل الوزارة) في كل ما يتعلق بتنفيذ المشروعات وتسيير مرافق الخدمات وشؤون العاملين فيها.

كما حدد القرار رقم (1) أن يكون لكل لجنة شعبية عامة في البلدية (وأخيراً سميت باللجنة الشعبية للبلدية) ميزانيتها الادارية وذلك في اطار الميزانية العامة للدولة التي تقرها المؤتمرات الشعبية الأساسية وتصاغ في مؤتمر الشعب العام.
كما صدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية وصيغ في مؤتمر الشعب العام القرار رقم (2) لسنة 1979 في 22 من يناير 1979 أعيد النظر بموجبه في تنظيم وتسمية الأمانات المختلفة للقطاعات النوعية في الجماهيرية (الجريدة الرسمية، العدد 3، السنة الثامنة عشر، 1980/1/21).

2 ـ القانون رقم (13) لسنة 1981:

يلاحظ بأن آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية وصلت إليها حتى الان هو تنظيم عملها بالقانون رقم (13) لسنة 1981 الصادر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام .. ويلاحظ على أحكام هذا القانون أنها إعادة نظر في بعض أحكام القرار رقم (1) لسنة 1979 في شأن انشاء اللجان الشعبية العامة بالبلديات حيث يلاحظ أن القانون رقم (13) الجديد ضيق من بعض اختصاصات اللجان الشعبية العامة بالبلديات والتي اطلق عليها اسم اللجان الشعبية بالبلديات وبالتبعية قلصت اختصاصات اللجان الشعبية النوعية بالبلديات واضاف بعض أو اغلب اختصاصاتها للجان الشعبية بالبلديات حيث اعتبر اللجنة الشعبية بالبلدية هي وحدة ادارية واحدة.
وبالرغم من المآخذ التي أخذت على القانون رقم (13) لسنة 1981 إلا أنه يلاحظ بأن القانون الجديد اراد بالضوابط والقيود التي جاء بها إخضاع اللجان الشعبية لمرحلة تجربة لغرض ترشيدها ولتحديد المسؤولية وذلك بتحديد وتقنين العلاقة بين مختلف اللجان الشعبية النوعية للقطاعات المختلفة بالبلدية واللجان الشعبية للبلديات من جهة وبين هذه وتلك واللجان الشعبية العامة النوعية واللجنة الشعبية العامة على مستوى الجماهيرية من جهة أخرى.

ثانيا: الادارة الذاتية للمنشآت الشعبية:

يمكن تعريف المنشأة الشعبية وبالذات المؤسسة الاشتراكية العامة أنها جماعة من العاملين تتمتع بشخصية قانونية، وتقوم بنشاط انتاجي محدد عن طريق ما يخصص لها الشعب من أموال لادارتها ذاتياً وتحت اشرافه تنفيذاً للسياسة ـ الخطة العامة ـ التي يرسمها.
وللاحاطة بالادارة الذاتية للمنشأة يتطلب الأمر معرفة الهيكل التنظيمي للمنشآت الشعبية، أو التركيب العضوي لها وذلك بتحديد الأجهزة التي تتولى تسييرها والأساس الذي يحكم العلاقة بينها.

ان تطبيق الادارة الشعبية في المنشآت، لابد من استناده على تنظيم شعبي والا جاءت ادارة المنشأة مختلفة بصورة تؤثر على تطبيق نظام الادارة الشعبية. أي شركاء في الادارة إما لعدم تناسب الاجهزة مع الوظائف اللازمة لادارة المنشأة بحيث يصعب تحديد دور العاملين من خلال الجهاز الذي يتحدد لممارسته، و إما لقيام هذا البناء على أساس يتعارض أصلا مع مبدأ السلطة الشعبية في داخل المنشأة التي يفترضها التطبيق السليم للمبدأ.

ويستمد التنظيم القائم للمنشآت الشعبية وادارتها كما سبقت الاشارة (أولا) من الواقع الثوري الذي تلا خطاب قائد الثورة في الفاتح من سبتمبر عام 1978م والذي وجه فيه نداءً للعمال بالزحف على المصانع والمنشآت العامة والخاصة، والاستيلاء على الادارة والانتاج وجاء في الخطاب المذكور:

«ادعو العمال في الجماهيرية في كل مكان من البلاد الليبية أن يزحفوا بعد نهاية هذا الخطاب مباشرة ليستولوا على المصانع والمنشآت الانتاجية وأن يزيحوا الادارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام إلى الأبد. والادارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص إلى الأبد .. وأن يقيموا على أنقاضها الادارة الشعبية .. ادارة العمال .. ادارة المنتجين لكي تتم السيطرة على المنشآت الانتاجية للمنتجين وحدهم.

ان العاملين في المنشآت الانتاجية لهم وحدهم الحق في ادارتها فلا سلطة على العمال في المصانع الا سلطتهم التي يقيمونها بارادتهم الحرة».

وفي الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الرابع حدد قائد الثورة هيئات المنشآت الشعبية بقوله:

«على عمال العالم أن يسمعوا البشرى الجديدة .. تحول العمال من أجراء إلى شركاء علينا أن نجعل العالم يتعلم، حيث تدار كافة المصانع التي كانت تابعة للقطاع العام والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، تدار بواسطة لجان شعبية للمنتجين، وتحول كل العاملين في هذه المؤسسات الانتاجية إلى مؤتمرات للمنتجين».

كما يستند التنظيم الحالي للمنشآت الشعبية (ثانيا) على لائحتين صدرت عن اللجنة الشعبية العامة وعلى قانون صادر عن المؤتمرات الشعبية الاساسية.

الأولى هي اللائحة المالية الصادرة في أبريل عام 1979م واللائحة الادارية الصادرة في يوليو عام 1980م وأخيراً على القانون رقم (13) لسنة 1981 في شأن اللجان الشعبية وفي ضوء زحف

المنتجين على المنشآت، والنصوص القانونية القائمة، ويمكن تحديد قواعد تنظيم الادارة الشعبية واختصاصات الهيئات القائمة في المنشآت والرقابة عليها:

(1) تنظيم المنشآت الشعبية

يتطابق تنظيم المنشآت الشعبية مع التنظيم الشامل للمجتمع والذي يقوم على وجود مؤتمرات شعبية تتولى رسم السياسة العامة، ولجان شعبية تنفذ هذه السياسة.

وعلى هذا النحو، نظمت اللائحة الادارية ما كان قائماً عند زحف المنتجين على المنشآت الهيكل العام للمنشآت الشعبية على أساس وجود هيئتين هما: المؤتمر الانتاجي واللجنة الشعبية.

وبذلك تلاشى تدخل الدولة المباشر باعتبارها ممثلة لملكية الشعب لوسائل الانتاج وأصبحت المسؤولية الأساسية للادارة تقع على اللجنة الشعبية كما أصبح يقع على المنتجين تحمل نتائج سير العمل في المنشآت سواء أدى ذلك إلى تحقيق فائض في الانتاج أو خسارة فيه، كما أصبحت مسؤولية اللجنة الشعبية مزدوجة: فهي مسؤولية ازاء الشعب الذي قدم وسائل الانتاج والمواد الأولية كما أنها مسؤولية أيضاً ازاء المنتجين في المنشأة الذين يهمهم قبل غيرهم نتائج عملهم.

وفيما يلي نعرض أهم الاحكام الخاصة بتنظيم كل من اللجنة الشعبية والمؤتمر الانتاجي:

أ ـ المؤتمر الانتاجي:

1 ـ تكوينه:

ينشأ وجود المؤتمر الانتاجي بسبب ممارسة الديمقراطية المباشرة التي يجب أن يتأسس عليها تنظيم المنشأة الشعبية.

ويتكون مؤتمر المنتجين من لقاء جميع العاملين في المنشأة، ومنهم أعضاء اللجنة الشعبية للوحدة الانتاجية، الذي يتولى المؤتمر تصعيدهم. ويشترط لقبول منتجين في المنشأة توافر وظائف شاغرة معتمدة في الملاك وتوافر شروط التعيين في المنتج ويصدر قرار التعيين من لجنة شؤون المنتجين التي تؤلّف بقرار من اللجنة الشعبية، والتي تعتمد قرارات التعيين الصادرة عنها من قبل اللجنة الشعبية.

وينعقد المؤتمر مرتين في السنة بناء على دعوة أمانته، التي يتم اختيار أعضائها من المؤتمر.

2 ـ اختصاصاته:

الأصل أن يقوم في المنشأة الشعبية باتخاذ القرارات الاساسية فيها التي حددتها اللائحة

الادارية بما يلي:

1 ـ تصعيد أعضاء اللجنة الشعبية في المنشأة، وفي الوحدات التابعة لها على أن يكون هذا التصعيد معتمداً من اللجنة الشعبية النوعية المختصة التي تتبعها المنشأة وكذلك انهاء عضوية أحد أعضاء اللجنة الشعبية، وقبول استقالته، وحل اللجنة الشعبية.

2 ـ دراسة سبل تحقيق رفع الانتاج بالمنشأة، واتخاذ القرارات اللازمة في هذا الشأن.

3 ـ أخذ رأي المؤتمر في شأن التقسيمات والتنظيمات الداخلية للمنشأة ووحداتها واختصاصات كل منها واعداد ملاك ما يلزمها من وظائف، وكذلك جدول توصيف وترتيب الوظائف والشروط اللازمة في مَنْ يشغلها. غير أن المسائل الآنفة الذكر يتم تحديدها بقرار من اللجنة الشعبية للمنشأة، ويعتمد قرارها بهذا الشأن من اللجنة الشعبية النوعية المختصة التي تتبعها المنشأة فدور المؤتمر الانتاجي هو استشاري بهذا الخصوص.

4 ـ ومنحت اللائحة المؤتمر الانتاجي دوراً استشارياً غير محدد. إذ يتولى المؤتمر دراسة ما ترى اللجنة الشعبية عرضه عليه من موضوعات، وأوجبت أن تدرج مقترحات المؤتمر الانتاجي وملاحظاته في جدول الأعمال.

ويلاحظ بأنه يجب أن يثبت للمؤتمر أيضاً دور في اقتراح ووضع اللوائح الخاصة بادارة المنشأة الشعبية. وعند وضع الخطط الانتاجية ذات الأمد البعيد لتطور المنشأة، وأن يكون له دور أيضاً في اتخاذ القرارات بشأن دمج المنشأة بغيرها أو فصل الوحدات الانتاجية بها وتحويلها إلى منشآت. وتحديد أنصبة المنتجين من الانتاج وتحديد الاستثمارات المالية والقروض واعتماد قواعد العمل في المنشأة، ومناقشة التقارير الخاصة بنشاط المنشأة والتي ترفع إلى اللجنة الشعبية النوعية المختصة التي تتبعها المنشأة. وفي كل ذلك تشجيع للمبادرات العمالية التي ستنعكس على الانتاج.

ب ـ اللجنة الشعبية:

وحدة أو تعدد اللجان الشعبية يختلف من منشأة إلى أخرى تبعاً لحجم المنشأة وأهمية النشاط الذي تقوم به. وبعبارة أخرى قد تتعدد أو لا تتعدد اللجان الشعبية بحسب الوحدات الانتاجية التي تتبع المنشأة الشعبية.

فالمنشأة التي تتألف من وحدة انتاجية واحدة، تؤلَّف فيها لجنة شعبية تتكون من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بطريق التصعيد المباشر من قبل المنتجين بها.

أما إذا كان يتبع المنشأة أكثر من وحدة انتاجية أو خدمية. فتؤلَّف لجنة شعبية تتكون من عضو مصعد من كل وحدة من الوحدات التابعة للمنشأة، ومن ثلاثة أعضاء يختارهم المنتجون

بالمركز الرئيس للمنشأة بطريق لتصعيد المباشر من المنتجين به. وفي جميع الأحوال يجب ألاّ يزيد عدد أعضاء اللجنة عن سبعة أعضاء.

وتقوم المنشأة الشعبية المتعددة الوحدات، متى تفرعت طبيعة النشاط الانتاجي وفقاً لمبدإ التخصص الفني، أو متى تباعدت مكانياً مواقع النشاط الانتاجي المتماثل. ولكن في الحالتين تتكامل هذه الوحدات المتعددة ذات النشاط المتنوع والمتكامل، أو النشاط الواحد المتنوع مكانياً.

وعليه يكون من المنطقي أن تلتقي هذه الوحدات في جهة واحدة هي اللجنة الشعبية للمنشأة التي تتولى أعمال الاشراف والرقابة المتعلقة بمجموعة الوحدات الانتاجية المترابطة أو المتقاربة أو المتكاملة النشاط. ومن ثم يلتقي الاعتبار الاداري باعتبار موضوعي ناشيء عن طبيعة العلاقات الاقتصادية، ويدعو إلى اقامة رابطة خاصة بين الوحدات الانتاجية التي تتخذ اطار اللجنة الشعبية للمنشأة، فواقع الأمر في المنشأة أنه يوجد نوعان من القرارات التي تتخذ في نطاقها: نوع لا يمكن أن يتخذ إلا على مستوى المنشأة المذكورة، ونوع يتخذ على مستوى كل وحدة من الوحدات التي تتكون منها المنشأة.

العضوية في اللجنة الشعبية:

لا يعتبر نهائياً اختيار المؤتمر الانتاجي لأعضاء اللجنة الشعبية للوحدة أو للمنشأة الشعبية التي تتبعها أكثر من وحدة، وانما يتعين اعتماد التصعيد من قبل اللجنة الشعبية العامة النوعية أو اللجنة الشعبية للبلدية التي تتبعها المنشأة حسب الاحوال ولا يعني الاعتماد في هذا الصدد، إلا القول بأن اللجنة الأخيرة لا اعتراض عليها في هذا الاختيار. إذ تقوم الفرضية بعدم جدارة المصعد لعضوية اللجنة الشعبية إذ لابد في كل لجنة من عدد كاف من الناس الذين يفهمون عملهم أي يشترط معيار الكفاءة بقدر الامكان لدى أعضاء اللجنة الشعبية ووعيهم ومسؤوليتهم. إذاً يتعين على المؤتمر الانتاجي اختيار المتخصصين لادارة المنشأة، وبتوجيه من اللجان الثورية. **وبهذا المعنى خاطب قائد الثورة اللجان الثورية بقوله: «إذاً أنتم توجهون الجماهير نحو الناس المتخصصين قدر الامكان».**

وقد أصدرت المؤتمرات الشعبية الأساسية قراراً صيغ في مؤتمر الشعب في بداية عام 1982 حددت بموجبه الشروط الواجب توفرها في المصعدين للجان الشعبية وأهمها المؤهل والخبرة والكفاءة. ومدة عضوية اللجنة الشعبية خمس سنوات، تبدأ من تاريخ اعتماد تأليفها. وهي مدة طويلة نسبياً تسمح للادارة بالاستقرار لتنفيذ الخطة المرسومة للمنشأة، وتمكن المنتجين من تقدير مدى قيام أعضاء اللجنة الشعبية بمسؤولياتهم. غير أن هذا لا يمنع من اسقاط

المنتجين لأعضاء اللجنة الشعبية خلال هذه المدة أو حلها.

وتنتهي العضوية في اللجنة الشعبية في الأحوال التالية:

1 ـ **انهاء العضوية** متى اتضح أن أحد أعضاء اللجنة الشعبية فقد الثقة والاعتبار اللازمتين لعضوية اللجنة الشعبية بسبب مخالفة الأحكام القانونية. ويتخذ قرار الانهاء بقرار من المؤتمر الانتاجي المختص. ومن ثم فالرابطة العضوية بين المصعد والمؤتمر الانتاجي تبقى قائمة خلافاً للنظام الذي يقوم على أساس تعيين أعضاء مجالس الادارة الا أن المادة (39) من القانون رقم (13) الصادر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية في شأن اللجان الشعبية عدل هذا الاتجاه في انهاء العضوية بارادة المنتجين وجعله يتم تلقائياً بقوة القانون متى ثبت أن أحد أعضاء اللجان الشعبية (حكم عام) فقد الثقة أو الاعتبار اللذين تتطلبهما العضوية كما يجوز النص الجديد للجنة الشعبية (حكم عام) لأسباب قوية أن تقرر وقف أحد أعضائها بناء على قرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضاء اللجنة وذلك إلى أن يتخذ قرار نهائي في شأنه. ويدخل في حالة انهاء العضوية، حالة تغيب العضو عن جلسات اللجنة الشعبية ثلاث مرات متتالية دون ابداء الأسباب.

2 ـ **الاستقالة**: وتقدم إلى أمين اللجنة الشعبية. غير أن قبولها غير فوري، ويتعين عرضها على المؤتمر الانتاجي للبت فيها بالقبول أو الرفض، باعتباره الجهة التي قامت بتصعيده.

3 ـ **الحل**: ويجوز للمؤتمر الانتاجي حل اللجنة الشعبية للمنشأة عند الضرورة بناء على اقتراح اللجنة الشعبية العامة النوعية أو اللجنة الشعبية للبلدية التي تتبعها المنشأة حسب الأحوال، وأن تدعو المنتجين بها لتصعيد لجنة شعبية جديدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حلها. ويبدو مما تقدم أن أعضاء اللجنة الشعبية يرتبطون عضوياً بالمؤتمر الانتاجي الذي يباشر عليهم رقابة عن طريق اسقاطهم الا في حالة حكم الاسقاط التلقائي بقوة القانون حسب نص المادة (39) من القانون رقم (13) في شأن اللجان الشعبية المشار إليها أعلاه.

وضع عضوية أمين اللجنة الشعبية:

يتم تصعيد أمين اللجنة الشعبية للمنشأة من قبل المؤتمر الانتاجي بصفته كعضو، وشأنه في ذلك شأن سائر أعضاء اللجنة، فإذا كانت المنشأة الشعبية تضم وحدة انتاجية، فعندئذ يتولى مؤتمرها تصعيد أعضاء اللجنة الشعبية التي سيكون أحدهم أمينها، وفي هذه الحالة يتم اختياره من قبل اللجنة الشعبية النوعية في البلدية التي تتبعها المنشأة الشعبية ومن بين الأعضاء الذين اختارهم المنتجون لعضوية اللجنة الشعبية للوحدة. أما إذا كانت المنشأة الشعبية تضم أكثر من وحدة، فيتم اختيار أمين اللجنة الشعبية للمنشأة من قبل اللجنة الشعبية العامة النوعية التي تتبعها المنشأة ومن بين أعضاء اللجان الشعبية للوحدات التابعة لها.

وفي الحالتين السابقتين يتعين التدخل الايجابي من جانب المنتجين واللجنة الشعبية النوعية ذات العلاقة المباشرة بالمنشأة لاختيار أمين اللجنة الشعبية للمنشأة أو الوحدة، وبعبارة أخرى يجب مراعاة حرية المنتجين في اختيار أمين اللجنة الشعبية والا يفرض عليهم شخص قد يكون من الصعب على أعضاء اللجنة لشعبية والمنتجين التعاون معه. وفي الوقت نفسه تتميز المنشآت الشعبية بتبعيتها للشعب الذي لابد أن يشارك أيضاً في اختيار القائمين على ادارتها عن طريق اللجنة الشعبية النوعية المختصة. وفي هذا الاطار يكون الأمين همزة الوصل بين جهة الاشراف الفني المختصة وبين اللجنة الشعبية للمنشأة أو الوحدة.

ويتفرغ أمين اللجنة الشعبية للعمل نظراً لطبيعة أعماله ولضرورة قيامه بتنفيذ قرارات اللجنة الشعبية وتسيير الادارة اليومية والعادية خلافاً لبقية أعضاء اللجنة الشعبية الذين يباشرون أعمال عضويتهم بالاضافة لأعمالهم الأصلية.

(2) اختصاصات اللجان الشعبية بالمنشآت:

اللجنة الشعبية للمنشأة هي الهيئة الادارية المسؤولة عن المنتجين والموكل إليها القيام بجميع المهام اللازمة لادارة المنشأة. ومع ذلك، فقد ميزت اللائحة الادارية بين اختصاصات اللجنة السالفة الذكر، واختصاصات اللجان الشعبية في الوحدات التابعة للمنشأة الشعبية كما يلي:

(أ) اختصاصات اللجان الشعبية للوحدات:

كقاعدة عامة، تختص اللجنة الشعبية لوحدة تابعة للمنشأة الشعبية بتنفيذ الخطط والبرامج التي تعينها هي لتحقيق أهداف الوحدة التي تتولى ادارتها ذاتياً ولتصريف شؤونها، واقتراح الأنظمة الداخلية للعمل بالوحدة، واقتراح تقارير الانتاج وزيادته، وتحقيق كفاءة التشغيل واعداد التقارير عن سير العمل، واقتراح مشروع الميزانية التقديرية للوحدة في اطار الخطة التي تضعها اللجنة الشعبية للمنشأة الشعبية، واقتراح خطة تدريب للمنتجين، والمحافظة على أموال وممتلكات الوحدة، والقيام بالمهام والمسؤوليات الأخرى التي تعهد بها اللجنة الشعبية للمنشأة.

ومن ثم فالوحدة الانتاجية أو الخدمية تعمل في الاطار الذي يحدد لها مسبقاً من قبل اللجنة الشعبية للمنشأة التي تتبعها. ولكي يظل مقرراً لها كأصل عام، ممارسة كلّ الصلاحيات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها غرض الوحدة حتى يتسنى تطبيق مبدأ الأداء المسؤول، فالوحدة لا تقوم بأعمال الادارة وحدها وانما تمتد اختصاصها إلى القيام بأعمال التصرف العادية التي تقتضيها الادارة اليومية لتنفيذ الخطة المرسومة للوحدة. فهي وحدة تنفيذية للسياسة التي تضعها اللجنة الشعبية للمنشأة التي تتبعها والتي تمارس الاختصاص النهائي. إلا أن الوحدات التابعة لها

تشارك في هذا الاختصاص بحكم تكون اللجنة الشعبية للمنشأة من المصعدين عن الوحدات التابعة كما أشرنا.

ومقابل ما تتمتع به الوحدة الانتاجية أو الخدمية من اختصاصات فهي تخضع لرقابة المنشأة الشعبية بمناسبة هذا التنفيذ وهذه الادارة المحدودة، والتى لا تتعدى «التنفيذ» و «الاقتراح» و «الاعداد» و «ما يعهد إليها بمهام ومسؤوليات» تجرد اللجنة الشعبية للوحدة من سلطة تقرير حقيقية وهذا من طبيعة مجال نشاط الوحدة، وهى ادارة الجانب الاقتصادي للوحدة أصلاً. إذ لا يكون للجنة المذكورة التحرك إلا فى الاطار المرسوم لها من اللجنة الشعبية للمنشأة.

وترتيباً على ذلك، خولت اللائحة الادارية، اللجنة الشعبية للمنشأة اصدار قرارات وتعليمات إلى الوحدات التابعة لها، وهذه بدورها يتعين عليها الالتزام بتنفيذها. غير أن هذه الرقابة هي في حقيقتها داخلية ذاتية، تنسيقية، بحكم وجود الوحدات عن طريق المصعدين فيها، في اللجنة الشعبية للمنشأة التي تتولى اتخاذ القرارات والتعليمات التابعة لها. وبعبارة أخرى، تختص كل وحدة باقتراح واعداد مشروعها الانتاجي وتقديرها المالي له، في اطار الخطة التي تضعها اللجنة الشعبية للمنشأة، ثم تتولى هذه تجهيز مشروعات الوحدات التابعة لها في خطة منسقة ومناسبة تفصلها لكل وحدة فيما يخصها، وتلتزم هذه الوحدات بتنفيذ الخطة الموضوعة لها تحت رقابة اللجنة الشعبية للمنشأة.

فاختصاصات الوحدة هي مقيدة في حدود ما تقتضي به خطتها. وما يقع عليها من إعداد التقارير الادارية والفنية عن سير العمل بالوحدة لتبلغ إلى جهة الرقابة والاشراف. أي إلى اللجنة الشعبية للمنشأة.

ولا تكتفي هذه بممارسة رقابة سلبية على الوحدات التابعة لها بالاعتراض على قرارات الوحدات التابعة لها وانما هي رقابة ايجابية أيضاً. تتمثل في اصدار قرارات تتضمن الاعتماد أو التعديل أو الرفض، أو اعداد تعليمات إليها تحدد فيها الأهداف التي يجب على الوحدات بلوغها، لكي تترك للوحدة استعمال سلطتها التقريرية في بلوغ هذه الأهداف.

(ب) اختصاصات اللجنة الشعبية للمنشأة:

لم تحدد اللائحة الإدارية حصر اختصاصات اللجنة الشعبية المذكورة انما استعارت من القوانين التي كانت تنشىء الشركات العامة عبارة مفادها أن اللجنة الشعبية بالشركة أو المنشأة لها أوسع السلطات في ادارتها وتصريف أمورها ومباشرة جميع التصرفات والأعمال لتحقيق أغراضها.

ثم أوردت اللائحة تحديداً لبعض الأعمال التي تدخل في اختصاصات اللجنة الشعبية كما يلي:

1 ـ وضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف الشركة أو المنشأة ومتابعة تنفيذها.
2 ـ إعداد مشروع الميزانية التقديرية.
3 ـ متابعة أنشطة الوحدات التابعة للشركة أو المنشأة بغرض تمشيها مع خطط الشركة أو المنشأة وبرامجها.
4 ـ اتخاذ سائر الاجراءات اللازمة لتوفير احتياجات الشركة أو المنشأة من مستلزمات الانتاج والتشغيل في المواعيد المناسبة.
5 ـ إعداد مشروع الميزانية والحسابات الختامية للشركة أو المنشأة.
6 ـ إصدار النظم الداخلية للشركة أو المنشأة والوحدات التابعة لها.
7 ـ اتخاذ كلّ الاجراءات اللازمة للمحافظة على أموال الشركة أو المنشأة.
8 ـ وضع خطة التدريب بالشركة أو المنشأة.

واضافة إلى الاختصاصات المذكورة، تتولى اللجنة الشعبية، تحديد التقسيمات التنظيمية الداخلية بالشركة أو المنشأة ووحداتها واختصاصات كل منها كما تتولى إعداد ملاك لما يلزمها من وظائف، وكذلك جدول لتصنيف وترتيب الوظائف متضمناً وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤوليتها. والشروط اللازم توفرها في من يشغلها، على أن يعتمد ذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة النوعية التي تتبعها الشركة أو المنشأة بعد عرضه على المؤتمر الانتاجي.

خلاصة ما تقدم أن اللجنة الشعبية في المنشأة الشعبية هي التي تتولى الادارة بصورة جماعية. وهي مسؤولة عن ذلك مسؤولية تضامنية.

(ج) اختصاصات أمين اللجنة الشعبية:

الأصل أن ادارة الوحدات الادارية أو الانتاجية في المجتمع الجماهيري هي جماعية وليست فردية. ومن ثم فلا ينفرد أمين اللجنة الشعبية باختصاصات معينة غير تلك التي تمارسها اللجنة الشعبية في المنشأة أو الوحدة الادارية وانما يتفاعل مع باقي أعضاء اللجنة، وتفريعاً على ما تقدم. أرست اللائحة الادارية المبدأ القائل «حيث تكون السلطة تكون المسؤولية» إذ نصت المادة (26) فيها على ما يلي: مع عدم الاخلال بالمسؤولية الجنائية والمدنية يكون أعضاء اللجنة الشعبية مسؤولين بالتضامن عن ادارة الشركة أو المنشأة.

فأعمال الادارة التي يجريها أعضاء اللجنة الشعبية مجتمعين، يسأل عنها جميع هؤلاء، مسؤولية تضامنية. سواء اشترك فيها عضو اللجنة الشعبية أو لم يشترك.

أي أن اللجنة الشعبية هي هيئة جماعية تتولى الادارة بما تقرره من قرارات في مختلف شؤونها. أما أمين اللجنة الشعبية فهو «المنفذ» لهذه القرارات باعتباره المكلف عن اللجنة في تصريف الشؤون اليومية للمنشأة ومتابعة سير العمل فيها.

وترتيباً على ما تقدم، فلا يوجد من الناحية النظرية عمل يختص به الأمين إلا ويكون للجنة الشعبية الحق في الاشراف عليه وسؤاله عنه تطبيقاً للأصل العام المنصوص عليه في المادة الآنفة الذكر. وفي المادة (29) من اللائحة التي تنص ـ كما رأينا ـ على أن للجنة الشعبية بالشركة أو المنشأة أوسع السلطات في ادارتها وتصريف أمورها ومباشرة جميع التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها.

ومصداقاً لما تقدم حددت اللائحة الادارية وضع أمين اللجنة الشعبية ودوره التنفيذي المختص بالنص على أن «يتولى أمين اللجنة الشعبية اتخاذ الاجراءات لتنفيذ القرارات التي تصدرها اللجنة الشعبية».

ووفقاً لهذا النص تتصرف اللجنة الشعبية كجماعة. ولا يتصرف أحد أعضائها، ومنهم أمينهم بصفته الفردية الا في حدود خاصة كأن يكون. مفوضاً لها. أو باعتباره منفذاً لأعمال الادارة اليومية، أو منفذاً لقراراتها.

فقد خصصت اللائحة أمين اللجنة الشعبية للمنشأة، وبحكم تنفيذه للقرارات التي تصدرها اللجنة الشعبية، تولى صلاتها مع الآخرين. وأمام القضاء وغيره من الجهات الأخرى فهو صاحب الصفة في اقامة الدعاوى باسم المنشأة، كما أنه هو الذي يختصم في الدعاوى التي تقام عليها. فضلا على أنه هو الذي يجري التصرفات القانونية المتعلقة بالمنشأة الشعبية.

(3) الرقابة على المنشآت الشعبية:

تمارس المنشآت الشعبية من جهة، رقابة ذاتية أو داخلية تعكس استقلاليتها ومن جهة أخرى تمارس على المنشآت الشعبية رقابة خارجية تعكس مدى تبعيتها للمجتمع على النحو التالي:

أولا: الرقابة الذاتية:

1 ـ يمارس المؤتمر الانتاجي للمنشأة رقابة على أمين وأعضاء اللجنة الشعبية للمنشأة كما رأينا سابقاً بخصوص تصعيدهم أو بانهاء أو اسقاط عضويتهم فردياً أو جماعياً. كما أن المؤتمر الانتاجي يمارس رقابة على اللجنة الشعبية للتأكد من مدى تحقيقها للأهداف الشاملة المحددة للمنشأة ومدى تنفيذها للسياسة الانتاجية التي وضعها المؤتمر للمنشأة.

2 ـ تمارس اللجان الثورية رقابة ثورية أيضاً على ادارة المنشأة وذلك من خلال تحريض المنتجين على ممارسة السلطة داخل المنشأة في الاطار المهني الفني، وترشيد اعمال المؤتمر الانتاجي عند اختياره لأمين وأعضاء اللجنة الشعبية، أو عند ممارسته لاختصاصه كما تقوم اللجان الثورية أيضاً بترشيد أعمال اللجنة الشعبية وممارسة الرقابة الثورية عليها من خلال كشف الأخطاء والانحرافات والاهمال وأوجه القصور والتقصير ان وجدت.

ثانيا: الرقابة الخارجية:

تقوم المنشأة بادارة أموال ترجع ملكيتها في الحقيقة للشعب من خلال دعم المجتمع للمنشأة بالمساهمة في تكوين رأسمالها كلياً أو جزئياً وتتمثل رؤوس هذه الأموال في المواد الأولية وأدوات الانتاج والمقر وما يضيفه عنصر العمل من قيمة .. وتستهدف هذه الادارة رفع القدرة الانتاجية وتحقيق المجتمع الانتاجي. ولذلك تكون هذه الملكية العامة هي أساس العلاقة بين المنشأة الشعبية وغيرها من الجهات التي تتبعها.

وينشأ عن هذه العلاقة ضرورة قيام الرقابة والاشراف على النشاط الانتاجي والخدمي للمنشأة بفعل أجهزتها المختلفة ومتابعة أعمالها للتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها ومسؤولياتها، وأداء واجباتها في مجالات تخصصها وتنفيذها لأحكام القوانين واللوائح والقرارات النافذة، والتحقق من مدى زيادة الانتاج وتحسينه ودراسة المشاكل والصعوبات التي تعترض سير نشاط المنشأة الشعبية.

كما تقوم بهذه الرقابة من باب أولى المؤتمرات الشعبية الأساسية بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال محاسبة اللجان الشعبية النوعية التي تتبعها هذه المنشآت، كما تقوم بالرقابة بحسب الأصل على أعمال المنشآت اللجان الشعبية للبلديات واللجان الشعبية العامة النوعية واللجنة الشعبية العامة على مستوى الجماهيرية.

كما تقوم بالرقابة الخارجية على أعمال المنشآت بحسب الأصل أيضاً الأجهزة الرقابية المتخصصة كديوان المراجعة والجهاز المركزي للرقابة الادارية العامة.

وتقوم رقابة المؤتمرات الشعبية الأساسية على أساس سلطتها في وضع السياسة العامة التي تمليها على اللجان الشعبية للتنفيذ وتراقبها في مدى الانجاز وتمثل هذه السياسة العامة الخطط الاقتصادية الانتاجية والخدمية العامة منها والخاصة بنشاط المنشآت. ومن خلال هذه الخطط تتحدد المستهدفات المطلوب تحقيقها بكفاءة عالية من المنشآت سواء تعلقت هذه المستهدفات بالانتاج أو الخدمات نوعياً وكمياً وزمنياً ومن ثم تقوم الرقابة والاشراف على أساس متابعة تحقيق هذه المستهدفات.

أما رقابة اللجان الشعبية المختصة على أعمال المنشآت فتقوم بشكل مباشر من خلال الزام المنشآت بتقديم تقارير دورية للجان الشعبية المختصة التابعة لها، وتقديم خططها للاعتماد من اللجان الشعبية المختصة كذلك.

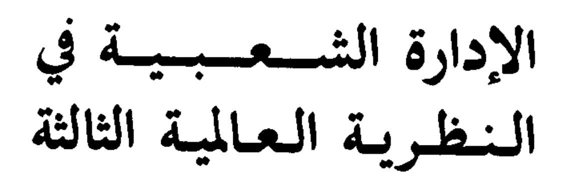
ولابد من الاشارة إلى أن الاشراف الذي تقوم به اللجان الشعبية المختصة هو في حدود العمل على ضمان تنفيذ المنشآت الشعبية تحقيقاً للمستهدفات التي حددتها الخطة على عاتق المنشآت في المواعيد المقررة وبالشكل المطلوب ومن ثم مساعدتها على تنفيذها وازالة أي عقبات تواجهها من خلال توفير الظروف التي تجعل من انتاجها وخدماتها يسيران بصفة عامة سيراً مرضياً في إطار الخطة وفي حدود السياسة العامة التي ترسمها المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية.

فالاشراف لا يتمثل في التدخل اليومي لاعمال ونشاط المنشأة والا ستكون نتيجة اهدار الاستقلال والادارة الشعبية الذاتية للمنشأة فالذي يحكم العلاقة بين المنشأة واللجان الشعبية النوعية المختصة هو الخطة وبعبارة أخرى فالأصل العام أن كل ما يتعلق بالانتاج هو من اختصاص المنشأة الشعبية تتخذ فيه قرارات نهائية في الحدود التي ترسمها لها الخطة الاقتصادية. فهذه الخطة هي الفيصل في تحديد العلاقة بين المنشآت واللجان الشعبية النوعية المختصة، فمهمة اللجان الشعبية النوعية المختصة في هذا الاطار هي الحرص على تنفيذ مستهدفات الخطة ودعم المنشآت في سبيل رفع قدراتها الانتاجية من أجل تحقيق هذه المستهدفات فالاشراف بهذا المعنى اشراف فني وفي حدود الموارد المالية المخصصة، ويلاحظ بأن الوظيفة الرقابية والاشرافية التي تمارسها اللجان الشعبية النوعية المختصة على نشاط وأعمال المنشآت الشعبية تستند على أساس مسؤولية هذه اللجان أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام في تنفيذ السياسة العامة التي تستهدفها الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

أما عن رقابة الأجهزة الفنية الأخرى كديوان المراجعة والجهاز المركزي للرقابة الادارية العامة على نشاط وأعمال المنشآت الشعبية فيستند على اختصاص ديوان المراجعة في حماية الأموال العامة واختصاص الجهاز المركزي للرقابة الادارية العامة في الرقابة والتحقيق والمخالفات الادارية التي قد ترتكب من الأجهزة الادارية والخدمية والانتاجية المختلفة في الدولة ويتبع الجهازان المذكوران مؤتمر الشعب العام.

قائمة بمصادر ومراجع البحث:

* المفكر معمر القذافي ـ الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة
* شروح الكتاب الأخضر.
* مسلسل الشروح (1-5)
* العقيد معمر القذافي ـ خطب ولقاءات في مناسبات مختلفة (السجل القومي).
* فريق موسوعة الكتاب الأخضر ـ أعمال الموسوعة.
* أعمال ندوة الكتاب الأخضر التي نظمتها كلية القانون (أبريل 1979).
* أعمال الندوة العالمية للكتاب الأخضر (بنغازي 1-3 من أكتوبر 1979) الجزءان الأول والثاني.
* مجلة دراسات قانونية ـ كلية القانون جامعة قاريونس.
* د. صبيح بشير مسكوني «مبادىء القانون الاداري في ليبيا»، «القضاء الاداري في ليبيا».
* د. محمد فاروق النبهان «الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي».
* د. ثروت بدوي «النظم السياسية».
* د. سليمان الطماوي «مبادىء علم الادارة العامة»، «مبادىء القانون الاداري»، «السلطات الثلاث»
* د. اسكندر غطاس «أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية».
* د. فيصل فخري مرّار «البيروقراطية بين الاستمرارية والزوال».
* د. بكر القباني «الوسيط في الإدارة العامة».
* د. ابراهيم درويش «الإدارة العامة في النظرية والممارسة».
* د. علي البارودي «المشروع التجاري لعام».
* د. جريفث «نظرية الإدارة (مترجم)».
* د. حمدي أمين عبد الهادي «الفكر الإداري الإسلامي».
* د. محمد عبد الحميد أبو زيد «أثر التعويض في الاصلاح الإداري».
* د. عبد الحكيم الرفاعي «الاقتصاد السياسي».
* كازانسيف وآخرون «قانون الكولخوزات» ترجمة د. عبد الواحد كرم.
* مجلة العلوم الإدارية للمعهد الدولي لعلوم الإدارية.
* مجلة إدارية قضايا الحكومة.



الإدارة الشعبية في النظرية العالمية الثالثة

الاستاذ / السيد القنطري
كلية التربية
جامعة الفاتح

كلية التربية، جامعة الفاتح

● الادارة الشعبية في النظرية العالمية الثالثة

أتـــتـــخـــذ الإدارة الـشـــعـــبـــيـــة نـــقـــطـــة بـــدء فـــريـــدة أم أنـــهـــا تـــحـــاكي غـــيـــرهـــا في نـــقـــطـــة الـــبـــدء هـــذه؟

تـــمـــهـــيـــد

مـــفـــهـــوم الادارة:

لاشك ان الادارة ترتبط بشكل أو بآخر مع غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى، والتعريف في مجال العلوم الاجتماعية غاية في الصعوبة والتعقيد لارتباط هذه العلوم بالانسان الذي قد يتغير بين لحظة وأخرى وعليه فان التعريف بالمفاهيم هي محاولة للوصول إلى فهم عام لما تعنيه هذه المصطلحات.

في كل مجتمع نمت فيه الادارة كمهنة وكمجال للدراسة توجد مصطلحات ادارية قد تبدو غريبة في مجتمع آخر. إن الادارة كتنظيم اجتماعي في نشاطها وسلوكها وديناميكيتها تعكس الخصائص التي تميز المجتمع الذي تعمل فيه والسمات الهامة التي يتصف بها ذلك المجتمع، فالنظام السياسي في كل مجتمع قد فرض وجود ادارة باعتباره أحد سمات هذا المجتمع «لأن مصلحة الحكام اقتضت توظيف الاداريين بقصد تنفيذ قراراتهم السياسية». ولهذا فان اسلوب العمل الذي حقق نتائج ايجابية في اي بلد معين في ظل ظروف ملائمة ساعدت على نجاحه ـ مثل اقتناع الناس بفعاليته ـ لا يعتبر بالضرورة مفيداً ومجديا لمجتمع آخر.

وعلى الرغم من أن نوع العلاقات التي قامت بين الحكام والمحكومين هي التي يرجع إليها الفضل في المساهمة باثراء العلوم الادارية، فإن هذه المساهمة كالمسكن تعبر دائماً عن أدوات الحكم التقليدية في أي مجتمع من المجتمعات طالما بقيت مشكلة الديمقراطية ـ سلطة الشعب بدون حل.

«ان كافة الانظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ونتيجته

دائماً فوز أداة حكم: فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة وهزيمة الشعب أى هزيمة الديمقراطية الحقيقية».[2]

وهكذا بدأ إصلاح عيوب الحكم وذلك بديمقراطية الحكم الشعبي عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تتخذ القرارات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ولجان شعبية تنفذ القرارات ويتم اختيار وتصعيد هذه اللجان الشعبية من المؤتمرات الشعبية الأساسية، وعليه فالادارة الشعبية مسؤولية وتكليف بالشعب ومن الشعب وإلى الشعب. وسوف أتكلم بالتفصيل عن الادارة الشعبية بعد عرض بعض المدارس الكلاسيكية في الادارة والمدرسة الجماهيرية.

وقبل أن استعرض هذه المدارس أريد أن أسأل سؤالا وهو: أتتخذ الادارة الشعبية نقطة بدء فريدة، أم أنها تحاكي غيرها في نقطة البدء هذه؟.

النظرية العلمية للادارة:

تتناول نظرية الادارة العلمية العناصر الآتية:

1 ـ الاعتماد على الاساليب الفنية في العمل بدلا من الأوامر التعسفية.

2 ـ الاختيار العلمي والتطوير الايجابي للعمال بحيث لا يسند العمل الا للشخص الذي هو أهلٌ له.

3 ـ تتحمل الادارة نصف مسؤولية العمل، إذ إنها تتحمل مسؤولية تنمية مواهب العامل وتمكنه من جمع المعلومات وتبويبها ثم حفظها في كراس يتضمن جميع القوانين المتعلقة بأساليب العمل وكيفيات أدائه.

4 ـ تعليم وتدريب العامل حتى يتسنى له أن يرفع من مستواه ويتمكن من أداء عمله تساعده في نهاية الأمر على تحقيق أمانيه ورفاهيته.[3]

وبصفة عامة يجب أن تهدف الادارة عند (تايلر) إلى ضمان أقصى نجاح لصاحب رأس المال أو صاحب العمل وفي الوقت نفسه تحقق أقصى نجاح للعامل، وليس المقصود بالنجاح بالنسبة لصاحب رأس المال هو ضمان عائد أو ربح أكبر فحسب بل الوصول إليها بجميع إمكانات العمل إلى أقصى حدود الكفاية حتى يتحقق النجاح المستمر. ولو نظرنا إلى هذا الهدف لوجدنا أنه معقول ويحقق الفائدة لطرفي الانتاج وهما صاحب العمل والعامل، الا أن هذين الطرفين على اختلاف دائم لاعتقاد كل منهما أن مصلحته تتعارض مع مصلحة الطرف الآخر وهذا شيء طبيعي لأن الفكرة السائدة من قديم الزمان بأن زيادة الانتاج سواء للأفراد او الآلات سيترتب عليها الاستغناء عن عدد كبير من العمال وكذلك الأخطاء الظاهرة في الادارة والتي ينتج عنها

ميل العامل إلى التكاسل أو التباطؤ في العمل ليحمي نفسه ويضمن بقاءه في العمل. وحتى في تجربته عن الوقت والحركة التي أقامها في منطقة نقل المواد الخام في شركة بيت لحم للصلب فقد كانت كل المواد الخام تنقل بمعرفة جماعة من العمال تحت اشراف ملاحظين للعمال ولم تكن هناك طريقة للتعامل مع هؤلاء العمال إذا ما قصروا الا بالزجر أو الفصل من العمل. وبالرغم من زيادة الانتاج فإن هذه الطريقة لا تجدي لأن الملاحظة والاشراف باستمرار قد تدفعان العامل إلى أن يبذل كل طاقته ولكن بمجرد غياب الملاحظين أو المشرفين سوف يتهاون في أداء عمله لأن هناك علاقة جدلية بين العامل ورب العمل وهي إحدى القواعد الظالمة في المجتمع.

وقد هوجم تايلر نفسه من العمال بسبب أنه تجاهل العامل كانسان واعتبره آلة مسخرة لخدمة أصحاب المصانع وركز هدفه في زيادة الانتاج فقط، وقد أدى ذلك إلى تأليف لجنة خاصة سنة 1912م للتحقيق في مدى تأثير النظرية الجديدة واستغلالها للعمال.

نظرية التنظيم الاداري:

يرجع تاريخ هذه المدرسة إلى (تايلر وهيري فايول وهارنينجتون)، وتقوم هذه المدرسة على فكرة أنه يمكن تنظيم العمل بشكل يسمح بتحقيق أهداف المنظمة بكفاية. وينظر إلى المنظمة في هذه الحالة على أنها جهاز تنسيق بين الأنشطة المختلفة عن طريق استعمال السلطة، أما الأفراد في هذه المنظمة فقد اعتبروا منطقيين يتصرفون في حدود المنظمة ونظمها وبنفس اتجاهها وأسلوبها، وأما المدير فهو الشخص المسؤول عن توزيع العمل والاختصاصات التي تحقق أهداف المنظمة، كما اعتبرته هذه النظرية ذلك الشخص الموجود في المنظمة ولا تربطه بغيره الا نظم هذه المنظمة، وهذه في الواقع من بين أهم نقاط الضعف التي وجهت لهذه النظرية حيث أهملت الفرد كشخص قائم بذاته وكعضو في جماعة يتفاعل معها ويؤثر فيها ويتأثر بها، وعن طريق ذلك هوجمت هذه النظرية من قبل أصحاب النظرية السلوكية، والمبادىء الادارية التي نادى بها (فايول) والتي اعتبرها أساسية لأي تنظيم اداري فهي «تقسم العمل، السلطة، النظام، وحدة الأمر، وحدة التوجيه، خضوع مصلحة الفرد للمصلحة العامة، مكافأة العاملين، المركزية، التسلسل الاداري، التنظيم، المساواة، الاستقرار في العمل، المبادىء، تنمية روح الجماعة».[4]

وعلى أية حال فان هذه المبادىء عامة ومتعارضة مع بعضها بعضا فهي شعارات لا أكثر ولا أقل وان قواعد العمل تتسم في أغلب الأحيان بالروتين والجمود واعطاء صلاحيات غير محدودة للرجال الأقوياء مما يؤدي إلى فرض سيطرتهم على الضعفاء وهذا من أعتى أنواع

البيروقراطية، ناهيك أن الانسان مقيد وأسير بالأوامر الصادرة إليه وفاقد لحريته وأصالته وابداعه نحو التقدم والتطور.

النظرية السلوكية أو نظرية العلاقات الانسانية:

تعتمد هذه المدرسة على نظرية ساسية بأن المنظمة تتكون عادة من اجتماع عدد من الافراد الذين لهم مصلحة أو حاجة أو هدف مشترك. وقد اهتمت الدراسات بسلوك الأفراد والجماعات إذ لاحظ الباحثون أن هناك مؤثرات مختلفة تؤثر على تصرفات الأفراد داخل المنظمة بعيدة كل البعد عن النظام والسلطات الموضوعة في الجهاز الرسمي للمنظمة، وقد تناولوا بالتحليل والبحث والدراسة هذه العوامل التي كثيراً ما تتحكم في تصرفات الأفراد واتجاههم سواء أكانت هذه التصرفات ايجابية تتفق مع أهداف المنظمة ونظمها أو لا تتفق معها، وكان اهتمام أصحاب هذه النظرية ومن بينهم «التون مايو» هو ادخال نتائج العلوم الاجتماعية في الادارة، وبذلك أمكن دراسة أثر الفرد والجماعة على عناصر الادارة التي وردت في النظرية التقليدية وكيف يمكن للفرد وبعلاقاته واتصالاته أن يؤثر في هذه العناصر.

ولقد اهتمت النظرية الانسانية بما اهتمت به الدراسات الأخرى فيما يختص بمبدإ تقسيم العمل حسب التخصصات وما ترتب عليه من دراسة القدرات ودوافع العمل والتنسيق وعلاقتها بالقيادة الادارية، كما ناقشت النظرية السلوكية مبدأ نطاق التمكن وربطه بالعلاقات الانسانية التي تتكون في أثناء العمل وتأثر مبدإ نطاق التمكن بعوامل كثيرةتتعلق باختلاف قدرات الأفراد وظروف ونظم المنظمة.

وفي الواقع ان هذه المدرسة تعبر عن التحولات والتطورات الاجتماعية التي حدثت في القرن العشرين، فقد كانت النتيجة الحتمية لانتقال الفلاحين إلى المدن بحثاً عن الشغل في المصانع وانتشار نقابات العمال، وتكاثر عدد المهنيين المحترفين، وانتشار العلم والمعرفة، وظهور مؤشرات جديدة سمحت للعمال أن يتقاضوا أو يطالبوا بتحسين أوضاعهم المادية والتخلص من قبضة أصحاب رؤوس الأموال والقضاء على روح الاستغلال والعبودية.

هذه بعض النظريات في الادارة الرأسمالية وأقول الادارة الرأسمالية لأنه لا يمكن الفصل بين الادارة والسياسة، فالمشاهد أن الادارة ولو أنها تنفيذية وأن بعضهم يعتقد أنها بعيدة عن التأثر بالعوامل السياسية أو الايدلوجيات المختلفة الا أن الحقيقة غير ذلك، فالتنفيذ ووسائله وطرقه أو بمعنى آخر الادارة ذاتها في أثناء عملها وحركتها تنفذ أهدافاً وسياسات تقررت في المجال السياسي أو الايديولوجي وأي تغيير في تحقيق هذه الاهداف والسياسات يؤثر بالتالي على مفهومها ومدلولاتها لدى الجماهير والافراد.

وعليه فالنظريات الادارية التي تناولتها نشأت في ضوء النظرية الرأسمالية التي تتخذ الملكية الفردية الخاصة اساس نظامها السياسي والاقتصادي وبالتالي فان جميع اصحاب هذه النظريات وان اهتم بعض منهم بالعلاقات الانسانية ووضع حوافز للعمال الا انهم جميعاً بشكل أو بآخر أكدوا زيادة وضمان اقصى انتاج ممكن لمصلحة رب العمل دون العامل وهذا يؤدي في النهاية إلى شعور طبقة العمال بالحرمان من اشياء اساسية لها الحق فيها، وان هذا الشعور بالحرمان سيدفعها إلى التمرد وخلق اضطرابات اجتماعية وليتحول الشعور بالحرمان إلى صراع دموي ينذر باستيلاء العمال على المؤسسات الصناعية والتجارية.

فالنظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات يعكس نوع الادارة، فالانظمة التي يحكمها الحزب الواحد أو تعدد الاحزاب تكون الادارة فيها استبدادية وهكذا.

الادارة في النظرية الماركسية:

والادارة في ضوء النظرية الماركسية ادارة حكومية تمارسها الحكومة كرب عمل على العاملين، فالشغيلة في ضوء النظرية الماركسية تدار برب العمل وهو الدولة الماركسية ذات الحزب الواحد، والجهد الذي يبذله العامل يعود إلى الدولة والحزب بالضرورة.

ان الادارة في المجتمع الماركسي هي ادارة الحزب فهي اعتى انواع الادارة الاستبدادية «فالفرد يسعى إلى بذل ما لديه من طاقة ليتمكن من العيش في مجتمع من البشر دون ان يراوده أي نوع من الطموح الانساني بتغيير وضعه اللهم الا أن يعترف المجتمع بانسانيته، والا يتم التخلص منه بحجة عدم فائدته وانعدام قيمته بسبب انه لم يسهم في تكديس الانتاج ليتمكن المجتمع من أن يصل إلى وضع يقدم فيه كل فرد ما يستطيع من جهده لينال من الثروة حسب حاجته».

كما ذكر «سيوني سلفون» ولكنْ هناك أمر أكيد هو أن «الماركسية على الرغم من اخصابها في السنوات الاخيرة بتيار التسيير الذاتي وبكمية مدهشة من الاكتشافات العلمية قد وقفت أمام حدود يصعب اجتيازها».[6]

وذلك لأن التسيير الذاتي أو الادارة الذاتية تتعارض مع الانظمة الاستبدادية أو البرلمانية حيث تتكوَّن دوَن مستوى المواطنين هيئات سياسية لا تقدم حساباً إلا لنفسها وتكتفي بتدبير سلطاتها بطقوس انتخابية: فالتغيرات الادارية المادية في النظرية الماركسية تأتي أولا، ثم يلي ذلك تثبيتها ثقافياً وتحويلها إلى إتجاه سلوكي فعلي في المجتمع الاشتراكي وفي اجهزته الادارية.

وتطبيق هذه الفكرة يقوم على اساس المفهوم الماركسي اللينيني للدولة وهو ضرورة تصفية اجهزة الدولة الرأسمالية حتى يمكن دعم النظام الاشتراكي حيث مؤسسات الدولة الرأسمالية

هي أداة الطبقة الحاكمة لقهر الكادحين واستغلال فائض القيمة من أعمالهم المنتجة.

وعموماً فان نظريات الادارة سواء في الفكر الرأسمالي أو الماركسي هما وجهان لعملة واحدة برغم ما تحققه النظرية الماركسية من مصالح للدولة على حساب التضحيات الكبيرة التي يقدمها الشغيلة.

ولهذا نلاحظ أن أغلب الثورات الهامة في التاريخ قد كانت عبارة عن نقمة شعبية على السلطة الحاكمة التي فقد الناس ثقتهم بها وحركة ثورية تهدف إلى التخلص من العناصر الضعيفة التي جعلت من نفسها أداة قهر في يد الحكام الفاسدين، ولعل الدافع الأساسي لتعاون الناس فيما بينهم هو رغبتهم المشتركة في القضاء على الأنظمة السياسية التي لا تلبي مطالبهم الشعبية، وهذه قضية جدلية للعلاقات الظالمة في المجتمع، ان انفراد أي شخص أو أي طبقة أو أي حزب بالسلطة ينتج عنه بالضرورة اخضاع الادارة الشعبية إلى ادارة الحزب أو الفرد أو المجلس وبالتالي «تنعدم الادارة السليمة التي لا يمكن أن يكون لها أي اعتبار عندما يكون شخص واحد يهيمن على كل شيء وينفذ قراراته عن طريق عملائه».[7]

الادارة الشعبية في النظرية العالمية الثالثة:

يقول المفكر معمر القذافي في الفصل الاول من الكتاب الاخضر الركن الاساسي للنظرية العالمية الثالثة «**لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان**».[8]

أي أن السلطة بيد الشعب أي الحكم للشعب لا لفرد ولا لقبيلة ولا لطبقة ولا لحزب «**المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية. إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطي**».[9]

على ضوء المقولات السالفة الذكر نجد أن الادارة الشعبية مسؤولية وتكليف بالشعب ومن الشعب وللشعب فأعضاء اللجنة الشعبية كأمانة ادارية هم قبل كل شيء أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية يتم اختيارهم بالتصعيد الحر المباشر من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية للقيام بخدمات عامة وانتاجية للشعب.

المؤتمرات الشعبية الأساسية:

يقسم الشعب العربي الليبي إلى مؤتمرات شعبية أساسية وفق الحدود الجغرافية وتوزيع السكان في جميع أنحاء الجماهيرية.

أولا: المؤتمر الشعبي الأساسي:

هو البناء أو الهيكل التنظيمي والسياسي الذي يمكن لجماهير الشعب عن طريقه من وضع جدول أعمالها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومناقشته بكل حرية حتى تصل إلى القرارات والتوصيات الديمقراطية والتي تعتبر من صميم عمل اللجان الشعبية. وقياساً على ما سبق يمكن أن نعرف المؤتمر الشعبي النقابي والمؤتمر الشعبي الأنتاجي.

أمانة المؤتمر الأساسي: وهي عبارة عن لجنة قيادية تتكون من مجموعة من الأفراد يتم اختيارهم بالتصعيد المباشر من بين أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي.

وتصعد أمانة المؤتمر أميناً وأميناً مساعداً من بين أعضاء الأمانة وذلك لادارة الاجتماعات.

ويكون دور أمانة المؤتمر هو:

أ ـ الاعداد والتجهيز للمؤتمر.

ب ـ صياغة قرارات وتوصيات أعضاء المؤتمر كما هي دون تدخل.

جـ ـ ضبط جلسات المؤتمر في أثناء الانعقاد.

د ـ متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر مع المسؤولين عن التنفيذ باللجان الشعبية.

هـ ـ ضبط سجلات المؤتمر من عضوية الأعضاء وانتقالهم من مؤتمر شعبي إلى آخر.

ثانيا: مؤتمر البلدية:

وهو يتكون من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تدخل في نطاق الحدود الجغرافية للبلدية، وعن طريقه يتم صياغة قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية في كل بلدية ويختار مؤتمر البلدية أميناً وأميناً مساعداً من بين أعضائه من غير الأمناء والأمناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية الأساسية.

ثالثا: مؤتمر الشعب العام:

ويتكون من:

1 ـ الأمناء والأمناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية الأساسية.

2 ـ الأمناء والامناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية للبلديات.

3 ـ أمناء المؤتمرات الشعبية المهنية.

4 ـ أمناء اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلديات.

5 ـ أمناء اللجان الشعبية العامة في البلديات.

6 ـ أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة وأمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية، وكذلك أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة التي لم تكن لها لجان شعبية بعد.

7 ـ أمناء اللجان الشعبية بالجامعات.

8 ـ أعضاء الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام:

ومؤتمر الشعب العام عبارة عن لجنة صياغة لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمراتها المهنية والحرفية

أمانة مؤتمر الشعب العام: وهي تتكون من خمسة أفراد يتم اختيارهم من بين أعضاء المؤتمر مع الأخذ في الاعتبار بأن أمين المؤتمر مختار من قبل المؤتمر لا عن طريق أعضاء أمانة المؤتمر.

اللجان الشعبية:

اللجنة الشعبية: هي الادارة التنفيذية للقرارات التي تتخذها المؤتمرات الشعبية الأساسية عن طريق الهيكل الاداري وذلك باستخدام الإمكانات المادية والبشرية، وهي عبارة عن لجنة ادارية تتكون من أفراد هم أعضاء بالمؤتمر الشعبي الأساسي يتم اختيارهم بالتصعيد المباشر من جميع أعضاء المؤتمر.

1 ـ اللجنة الشعبية للمحلة:

تتكون من خمسة أفراد من بينهم أمين اللجنة الشعبية للمحلة يتم اختيارهم بالتصعيد المباشر من قبل جماهير سكان المحلة نفسها.

2 ـ اللجان الشعبية النوعية:

يقوم كل مؤتمر من المؤتمرات الشعبية الأساسية بالاختيار لتصعيد أعضاء في اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية «التعليم، المرافق، الزراعة، الصناعة، العدل، الصحة .. الخ». أي عضو واحد لكل لجنة شعبية نوعية على مستوى البلدية ما عدا المرافق التي يتم فيها الاختيار بالتصعيد من المؤتمر الشعبي الأساسي خمسة أعضاء خلاف اللجان النوعية الأخرى على مستوى البلدية وتسمى اللجنة الشعبية للمرافق، ويكون أمين اللجنة الشعبية للمرافق بالفرع البلدي عضواً للمرافق على مستوى البلدية.

وينطبق هذا على البلديات التي تتكون من أربعة مؤتمرات شعبية أساسية أما البلديات التي

تؤلّف مؤتمراً شعبياً أساسياً واحداً في هذه الحالة تختار خمسة أعضاء لكل لجنة شعبية نوعية على مستوى البلدية. أما البلديات التي يوجد بها مؤتمران شعبيان أساسيان أو ثلاثة. فيتم الاختيار بالتصعيد في المؤتمر الشعبي الأساسي الواحد عضوين لكل لجنة شعبية نوعية على مستوى البلدية.

هذا وبعد تصعيد أعضاء اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلديات من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية يقوم المؤتمر الشعبي بالبلدية وهو مؤتمر شعبي غير أساسي، باختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية للبلدية من بين الأعضاء المصعدين لكل لجنة شعبية نوعية.

مثال: مجموع اعضاء اللجان الشعبية النوعية للتعليم على مستوى البلدية والمصعدون من قبل المؤتمرات الشعبية الاساسية يؤلّفون اللجنة الشعبية النوعية للتعليم بالبلدية ويختار مؤتمر البلدية (وهو أمانات المؤتمرات الشعبية الاساسية) أميناً للتعليم من بين الاعضاء. وهكذا في بقية اللجان الشعبية النوعية الاخرى.

اللجنة الشعبية للبلدية:

وتتكون من أمناء اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية ويختار مؤتمر البلدية الشعبي من بينهم أميناً يسمى أمين اللجنة الشعبية بالبلدية.

اللجنة الشعبية النوعية العامة:

وهي تتكون من أمناء اللجان الشعبية النوعية في قطاع ما على مستوى البلديات في الجماهيرية. فمثلا اللجنة الشعبية النوعية العامة للزراعة تتكون من جميع أمناء اللجان الشعبية النوعية للزراعة في البلديات.

ويختار مؤتمر الشعب العام من بينهم أميناً يسمى أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة. وهكذا في بقية اللجان الشعبية النوعية العامة في القطاعات المختلفة على مستوى الجماهيرية.

اللجنة الشعبية العامة:

وهي تتكون من أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة على مستوى الجماهيرية، ويختار مؤتمر الشعب العام من بينهم أميناً للجنة الشعبية العامة.

دور المؤتمرات الشعبية الاساسية
في اتخاذ القرار ودور اللجان الشعبية في تنفيذه:

لا شك ان التخطيط العلمي السليم المبني على البحث والتمحيص في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها هو الفيصل الذي تتحقق به سعادة الوطن بحيث يتحقق تطور وتقدم المجتمع في أقصر وقت ممكن، **فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماهيرية** (التنمية الشاملة) عبارة عن تغيير علمي مخطط من وضع قائم إلى وضع أحسن منه أو تطوير خدمة أو مرفق من مرافق المجتمع بحيث إنها تتلاءم مع البيئة أو تطور البيئة فتطور البيئة طبيعي في المجتمع يسير مع الأفراد وهو سمة من سمات المجتمع ولكن هذا التطور يسير بطيئاً لا يلحق التطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والذي يعتبر تطوراً مقصوداً ولا يمكن أن يكون كذلك الّا بتدخل الانسان حتى يواكب هذا التطور.

المرحلة الاولى:

ما هو المطلوب من تطور المجتمع. نبحث عن شيء واحد وهو الاحتياجات أو الرغبات الجماهيرية، هذه الاحتياجات أو لرغبات التي لا يمكن أن يعبر عنها أي طرف آخر نيابة عنه. تدرس بحيث يتم ترشيدها حسب الإمكانات المادية والبشرية في ضوء احتياجات المستقبل ثم تتحول إلى أهداف شاملة. هذه الأهداف تحتاج بالتالي لترجمتها إلى تنفيذ.

كيف نعرف الاحتياجات:

تجتمع المؤتمرات الشعبية الأساسية في الدورات العادية لانعقادها وتضع جدول أعمالها بناء على احتياجاتها أو رغباتها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ويساعدها في ذلك اللجان الشعبية في التحريض والتوجيه والترشيد وكذلك قيادات اللجان الشعبية باعتبارها مسؤولة عن تنفيذ القرارات وبعد المناقشة من جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي لاحتياجاتها ورغباتها تتخذ القرارات والتوصيات التي تقوم أمانة المؤتمر بصياغتها ونقلها عن طريق الهيكل التنظيمي والسياسي إلى مؤتمر الشعب العام لصياغتها نهائياً ثم تحال إلى الاجهزة المختصة في الأمانات النوعية العامة للتخطيط على مستوى الجماهيرية والبلديات وغيرها من الأمانات الاخرى فتحدث موازنة بين الاحتياجات والإمكانات وتدرس بحيث يتم ترشيدها في ضوء معطيات المستقبل، و إذا ما تم هذا تتحول الاحتياجات والرغبات إلى أهداف في اطار خطة.

المرحلة الثانية:

وهي التي تنتقل فيها تلك الأهداف على مستوى الجماهيرية أو البلديات لترجمتها إلى انشطة كالتعليم أو الصحة أو الزراعة، تترجم إلى مدارس أو وحدات صحية أو مشاريع زراعية توزع على اللجان الشعبية النوعية بالبلديات إذا كانت الاهداف محلية، أو اللجنة الشعبية العامة للتعليم أو الزراعة أو الصحة إذا كان الهدف يخص كل الجماهير بالجماهيرية، وهذا ما نسميه بالنشاط التنفيذي أو نشاط الادارة الفيصل في ترجمة الأهداف إلى انشطة عن طريق اللجان الشعبية كقيادات ادارية تنفيذية مختصة وأجهزتها الادارية والفنية تمكنها من تحمل أعباء ومسؤوليات تحقيق الهدف، ففي هذه الحالة تضع اللجنة الشعبية النوعية على مستوى البلدية أو على مستوى الجماهيرية خطة تنفيذية لتحقيق الهدف السابق تحديده، وهنا تحتاج إلى مواصفات معينة «إمكانات مادية وبشرية» حتى يمكنها أن تؤدي عملها، لذلك يجب أن يكون أمناء اللجان الشعبية النوعية منها والعامة كقيادات ادارية سليمة ومؤهلة واختصاصاتها محددة حتى يمكن نقل الهدف إلى التنفيذ، وفي النهاية تجرى عملية مقارنة أو تقويم بين النتائج التي توصلنا إليها والهدف السابق تحديده حتى يمكن التعرف على كفاءة اللجان الشعبية كادارة تنفيذية.

هل اللجنة الشعبية قامت بعملها أولا؟ ما المشكلات التي اعترضت التنفيذ؟ هل هي راجعة إلى الإمكانات المادية والبشرية مثلا؟ هل ترجع إلى معوقات ادارية اخرى مثل عدم كفاية الموظفين، غياب الموظفين، اللامبالاة من الموظفين نتيجة أن موظفاً ما يعمل بكل اخلاص قد يتساوى مع الموظف الكسول؟

وهنا يأتي دور اللجنة الشعبية من آن إلى آخر بتثوير الجهاز الاداري وخلخلته حتى تتهاوى الطفيليات المندسة في الأجهزة الادارية. وفي النهاية اللجان الشعبية النوعية أو العامة مسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية عن عدم تحقيق الأهداف. يقول **الكتاب الأخضر**: «**يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية اساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية وتصير اللجان الشعبيةالتي تدير المرافق مسئولة امام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة، وبهذا تصبح الادارة شعبية والرقابة شعبية**».

وبنفس الاسلوب الذي اصبحت فيه الادارة شعبية والرقابة شعبية يكون قد تم فيه تحطيم الادارة البيروقراطية الاستبدادية وذلك عن طريق قيام سلطة الشعب والمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية.[10]

وبنفس المنطق زحفت جماهير العمال على المصانع والمؤسسات الانتاجية في الجماهيرية

تطبيقاً لمقولة «**شركاء لا أجراء**». «**ان الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوعاً من العبيد**»[11].
وتحولت المصانع والمؤسسات الانتاجية إلى منشآت انتاجية وتحول العمال من خانة الأجراء إلى عالم الشركاء وحطموا الادارة البيروقراطية التي تعتبر مظهراً سلبياً لارادة المنتجين وحلت محلها الادارة الشعبية، ان جماهير المنتجين في المنشأة الانتاجية يكوّنون مؤتمراً شعبياً انتاجياً ويختارون لجنة شعبية تتولى تنفيذ قرار مؤتمر المنتجين وبذلك يصبح مؤتمر المنتجين هو الذي يحدد الأدوار ويقسم الأعمال، ويخلق التكوين الداخلي لجماعات الانتاج قواعد السلوك التي تختلف عما تستطيع الادارة عمله ومن ثم تصبح الادارة ذاتية من المنتجين أنفسهم داخل المنشأة أو المؤسسة الانتاجية.

ويقول المفكر معمر القذافي: «وهكذا في ليبيا مثلاً زحف العمال على المصانع وأسقطوا الادارة الحكومية وادارة القطاع الخاص باعتبار الادارة الحكومية ليست هي ادارة العمال فهي ادارة مكتبية بيروقراطية وادارة القطاع الخاص هي ادارة استغلالية ومكتبية أيضاً، وشكلوا لجاناً شعبية من بينهم، هذا شكل الادارة انحل نهائياً في هذه المؤسسات التي أصبح فيها العمال شركاء لا أجراء».[12]

وخلاصة القول ان الادارة ترتبط ارتباطاً عضوياً بأداة الحكم في ضوء النظريات الادارية التقليدية وتطورها بما يسمى بالنظرية التقليدية والنظرية العلمية أو نظرية العلاقات الانسانية أو الادارة الاستبدادية في النظام الماركسي فقد ظل العمال في صراع مستمر مع ادارة صاحب المصنع الخاص أو الادارة الحكومية ولا يمكن أن ينتهي هذا الصراع الا بحل المشكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي نتيجة جدلية للعلاقات الظالمة في المجتمع.

وكما قال أحد المفكرين الغربيين وهو «آدم سمث» في كتاب «ثورة الأمم»: (ان رجال الأعمال هم عبارة عن مجموعة من الناس لا يمكن أن تتفق مصالحهم مع مصالح الجمهور وذلك لأن المصالح تقوم على خدع الجمهور وغشه وظلمه)[13]، حيث إن أصحاب الأعمال بما لهم من نفوذ سياسي في أي مجتمع يقاومون أي تحليل موضوعي لا يخدم مصالحهم الشخصية، وعليه فان الادارة الشعبية في **النظرية العالمية الثالثة** تتخذ نقطة بدء فريدة عن النظريات الادارية التقليدية حيث ركزت على أن **السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب**. ومن يقوم بادارة السلطة والثروة والسلاح هو الشعب إذاً فالإدارة بالشعب ومن الشعب وإلى الشعب، ان **النظرية العالمية الثالثة** أتت لسعادة الانسان ولا يمكن أن تتحقق سعادته في ظل النظرية الماركسية أو الرأسمالية اللتين اعتبرتا الانسان آلة تخدم مصالح أدوات الحكم ليس الّا.

وبهذا تصبح الادارة العلمية الشعبية أعظم قوة مؤثرة في عالمنا المعاصر فبالرغم من أن

للادارة مفاهيم ومبادىء وأساليب فهي تعكس بالضرورة فلسفة وايديولوجية عصر الجماهير فهي حجر الأساس في كل عمليات المجتمع وأنشطته المختلفة وخير مثال لدور الادارة لا يتطلب أكثر من أن نتمعن العملية الثورية التي قامت بها القوات المسلحة في صبيحة الفاتح العظيم .. ان هذا العمل الرائع يعكس دوران عجلة عملية ادارية متكاملة ومنتظمة بالغة الدقة والاتقان بالكفاءة والسرعة بكل مكوناتها العلمية والعملية، هدفاً وادارة وفكراً وتخطيطاً وقيادة وتنظيماً واعداداً وتدريباً و إمكانات وقراراً وتوقيتاً وتنفيذاً وتنسيقاً ومتابعة وتصحيحاً وتقويماً.

مراجع البحث

1 ـ عمارة أبو حوش «نظريات الادارة العامة» المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ عمان الاردن 1980م، ص 3.

2 ـ معمر القذافي الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة.

3 ـ F.TAYLOR «THE PRINCIPLES OF SCIENTIFIC MANAGEMENT» NEWYORK, HARPER AND ROW, 1947, P. 140.

4 ـ جمال نصوحي «محاضرات في الإدارة العامة و إدارة المؤسسات الاجتماعية» كلية الخدمة الاجتماعية ـ القاهرة 1976م.

5 ـ قيمة الانسان سلسلة الشروح ـ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ص 30.

6 ـ الماركسيون أمام الجماهيرية بقلم: «سيوغي سلفون» الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي جامعة مدريد المستقلة ديسمبر 1980م.

7 ـ GERALD.E. CAIDEN «THE DYNAMICS OF PUBLIC ADMINISTRATION» NEWYORK, HOLT, RINEHART AND WINSTON, I M C. 1971, P. 34.

8 ـ معمر القذافي ـ الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة.

9 ـ معمر القذافي ـ الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة.

10 ـ معمر القذافي ـ الركن الاقتصادي للنظرية العالمية الثالثة.

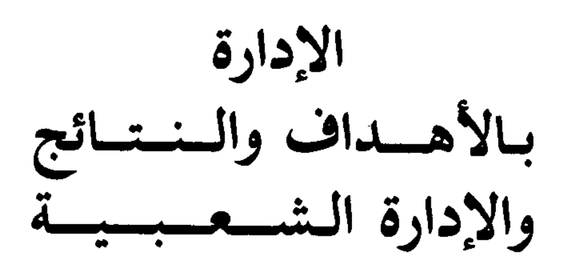
11 ـ معمر القذافي ـ قيام سلطة الشعب أو الجماهيرية الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر (الجزء الأول 1979م).

12 ـ هيثم هاشم «مبادىء الادارة» مطبعة دمشق 1966/1968 ص 86/87.

13 ـ د. محمد لطفي فرحات «اللجان الشعبيّة ودورها في تحقيق سلطة الشعب»، الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر/ الجزء الأول ـ بنغازي 1979م.

14 ـ د. احمد علي الفيتوري «سلطة الشعب» الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر الجزء الأول ـ بنغازي 1979م.

15 ـ عبد الكريم درويش وليلى تكلا «الادارة العامة» مكتبة الانجلو مصرية ـ القاهرة 1974م.



د. مصطفى محمد جودة
قسم الاقتصاد، جامعة الفاتح

● الإدارة بالأهداف والنتائج والإدارة الشعبية

تمهيد:

على الرغم من أن الإدارة كنشاط لابد أن تكون شيئاً قديماً قدم الانسان في جهده الجماعي لتنفيذ الأعمال، فقد نشأ علم إدارة الأعمال كعلم له أصول وأسس ومبادىء مع بداية القرن العشرين وفي كنف المجتمعات الصناعية المتقدمة.

ولقد كانت نشأة هذا العلم استجابة للظروف التي واجهت القائمين على المشروعات الكبيرة على وجه الخصوص. فقد أصبحت عملية الإدارة عملية معقدة بحكم نمو المشروع وكبره وتعدد علاقاته الداخلية والخارجية وتعقدها.

علنا في هذه العجالة في حل من أن نتجاوز الحديث عن أثر الثورة الصناعية وما استتبع ذلك من فصل للإدارة عن الملكية وكذلك التدخل الحكومي وصوره المختلفة كإصدار القوانين الخاصة بمنع الاحتكارات والاتفاقات بقصد السيطرة على السوق والقضاء على المنافسة، وكذلك في تحديد نسبة الأرباح وتحديد وسائل التمويل والنظم الخاصة بامساك الدفاتر وكذلك إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم العاملين وقيام الحكومة بانشاء المشروعات العامة و إصدار التشريعات الضريبية وعلى الرغم من أننا لسنا معنيين في دراستنا هذه بدراسة الظروف المختلفة التي ساهمت في تعقيد عملية الإدارة فإنه يجب الا نغفل أثر ظهور نقابات العمال ونضالها الذي أدى إلى الحد من امكان استخدام وسائل الضغط والتهديد كأدوات لارغام العاملين على زيادة انتاجهم.

وأيا كانت حقيقة الاسباب التي أدت إلى الاحساس بضرورة وجود أسس علمية للإدارة والحاجة إلى البحث عن نمط جديد يختلف عن أساليب المحاولة والخطأ أو الاساليب الإدارية التي تعتمد على الحدس والتخمين والخبرة السابقة، فقد نشأت الحاجة إلى حركة علمية تعني بالتنظيمات الانتاجية بهدف تحقيق أكبر قدر من الكفاية.

الجذور الفكرية للإدارة بالأهداف والنتائج:

حتى يتسنى لنا أن نتفهم فلسفة الإدارة بالأهداف والنتائج ربما كان من المناسب أن نستعرض معاً الجذور الفكرية لهذا المفهوم.

أ النظريات الكلاسيكية في الإدارة:

تطور الفكر الإداري منذ ظهور ما يسمى بحركة الإدارة العلمية ومبشرها الأشهر **فريدريك تايلور (F. W. Taylor)** مع بداية القرن العشرين .. ولعل ما يهمنا هنا هو أن نشير إلى الفرضية الأساسية التي دفعت (تايلور) إلى تبني المنهج العلمي في الإدارة والتي تكمن في قناعته بأن العمال يميلون بطبعهم إلى التكاسل وان أهم ما يطلبه العمال من أصحاب العمل هو أجر مرتفع وأهم ما يطلبه أصحاب العمل من عمالهم هو تخفيض الاجر وزيادة الانتاج .. وتصور (تايلور) بأن الإدارة العلمية هي الحل الوحيد لحل هذا التناقض بين مصالح العمال وأرباب العمل.

ومن بعد تايلور جاء (**فرانك جلبرت F. Gilbreth**) واهتم بدراسة الزمن والحركة كما قدم (**هنري جانت H. Gant**) خرائطه الشهيرة من أجل احكام عملية التخطيط والرقابة وعلى الطرف الآخر من المحيط ظهر (**هنري فايول H. Fayol**) واهتم بصياغة مبادىء عامة للإدارة وقدم مبادئه الأربع عشر الشهيرة. وظهر (**ايلتون مايو E. Mayo**) وتزعم ما يسميه دارسو الإدارة بمدرسة «العلاقات الانسانية» بعد أن أصبح الجو مهيئاً لمدخل جديد في الإدارة.

فعلى الرغم من أن (تايلور) حاول تحسين طرق العمل بقصد اعطاء أكبر أجر ممكن للعامل وأكبر عائد لصاحب العمل فان أفكاره كانت محل عداء شديد من الطرفين.

ان فكر (تايلور) تركز في كيفية الحصول على أكبر كمية ممكنة من العمل من العمال الذي أعتقد أنهم كسالى بطبعهم يراوغون، ويتكاسلون .. وبالتالي فقد شعر العمال بالاساءة بعد أن اختصر (تايلور) اداءهم إلى مجرد حركات كما أن الاعتماد على الأسس العلمية في الاختيار وطرق العمل وتحديد الأجور يقلل من وجهة نظر العمال أهمية اتحاداتهم العمالية والنقابية.

ويعرف دارسو الإدارة تجارب (**هوثورن Hawthorne**) التي أجراها (**ايلتون مايو**) في مصانع (ويسترن اليكتريك) الأمريكية بقصد قياس الزيادة في الانتاج نتيجة تغير بعض عناصر ظروف العمل وأكدت الدراسة أهمية العلاقات الانسانية وأهمية الروح المعنويٍّ وأهمية القيادة كمفهوم مختلف عن الرئاسة في توجيه الأفراد وكذلك دور التنظيمات غير الرسمية.

وظهر (**ماكس فيبر M. Weber**) على رأس حركة الإدارة البيروقراطية ووضع نموذجاً للبيروقراطية النقية على أساس أنه أحسن نموذج للإدارة في المنظمات الكبيرة.

وركز (فيبر) في نموذجه على التسلسل الرئاسي وضرورة تقسيم العمل واللوائح المكتوبة، كما اهتم بأمور الاختيار والتدريب وفي هذا نجده لم يذهب بعيداً عما نادى به (**هنري فايول**) غير أن المشكلة في نموذج (فيبر) البيروقراطي النقي انه ينقلب في الحياة العملية إلى نموذج معرقل فالتسلسل الرئاسي يؤدي إلى تأخير الأعمال والجمود وفقدان روح المبادأة كما أن رحلة الاتصالات عبر قنوات الاتصال الرأسية والافقية تصبح عبئاً كبيراً وتصبح اللوائح المكتوبة ـ

وهي أصلاً لترشيد السلوك الانساني ـ حجر عثرة في سبيل المرونة ولعل أخطر ما في الامر أن الإدارة ـ وهي غالباً ما تكون هيئة مأجورة يدفع لها أجر ـ يحتمل أن تحتمي في اللوائح الموجودة لعرقلة التنفيذ و يصبح التمسك الحرفي للوائح هو الهدف.

وفي غياب مقاييس واضحة لقياس كفاية القائمين على الإدارة يتحول الاختيار إلى سلوك غير رشيد يحكمه الولاء أكثر مما تحكمه الموضوعية وعلى هذا فإن نموذج البيروقراطية النقية غالباً ما يتحول إلى صفة للإدارة السيئة والمعوقة و يصبح البيروقراطي هو المدير السلبي أو الهارب أو المحتمي في اللوائح.

ان الدارس للأنماط الإدارية السائدة في منظماتنا هذه الأيام يجد أنها تعتمد في فلسفتها على مدارس الإدارة العلمية ومدرسة العلاقات الانسانية والإدارة البيروقراطية.

و يطلق على هذه الأنماط تعبير «الإدارة بالنشاط ورد الفعل».

(ب) النظريات الحديثة في الإدارة والتنظيم:

انتهجت النظريات الحديثة مناهج عدة في نظرتها إلى المنظمة فهناك المدرسة السلوكية و يتزعمها (**شستربرنارد C. I. Barnard**) وتعتمد على نظرتها إلى المنظمة كمجموعات من العناصر البشرية وعلى هذا فقد أصبحت دراسة العلاقات والصلات بين الأفراد وكذا دراسة شخصيات الأفراد واتجاهاتهم النفسية ودوافعهم هي الاساس الذي تركز عليه دراسة الإدارة ولهذا قد تعاظم الاهتمام بقضايا الحوافز ودراسة مجالات القيادة وعلاقتها بنجاح المشروع وكذلك قضايا الاتصالات وقنوات الاتصال.

أما نظرية اتخاذ القرارات فقد نظرت إلى عملية اتخاذ القرار كمحور أساسي لبناء التنظيم ذاته فقد استطاع (**هربرت سيمون H. A. Simon**) أن يستخدم فكرة القرارات كأسلوب لبناء التنظيم وقد اقترح امكانية تصميم الهيكل التنظيمي حول تلك المواقع التي يتم عندها اتخاذ القرارات وكذلك الأشخاص الذين يتوافر لديهم المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذها.

وفي واقع الأمر ان ما يهمنا في النظريات الحديثة هو مدخل النظم (Systems Approach) باعتباره حجر الزاوية في فلسفة الإدارة بالأهداف والنتائج ويمثل مدخل النظم هذا أسلوباً جديداً للتفكير الإداري فهو يركز الانتباه إلى المشروع ككل متكامل أي باعتباره نظاماً أساسياً يتكون من مجموعة من النظم الفرعية المترابطة التي يمكن في ضوء دراستها والوقوف على العلاقات بينها فهم حقيقة أعمال النظام الأساسي كما يوجه مدخل النظم الانتباه إلى تحديد أهداف النظام الأساسي و إلى تحديد الوظائف والأنشطة الضرورية لتحقيق هذه الأهداف وكذلك علاقة النظام الأساسي بالنظام الأكبر الذي يعمل في اطاره وهو البيئة

الاقتصادية والاجتماعية ووجهت نظرية النظم أعنف الانتقاد إلى نظريات التنظيم التقليدية التي تركز اهتمامها على العلاقات بين الوظائف وأفراد القوى العاملة بالمشروع وعلى الواجبات والمسؤوليات والسلطات الوظيفية وعلى تقسيم المشروع إلى تقسيماته التنظيمية وترى أن التركيز على هذه الأمور برغم أهميتها يؤدي إلى غياب الاهتمام بأدوات الربط والوصل الخاصة بالمعلومات والاتصالات التي تعتبر (ركيزة) لعملية اتخاذ القرار الرشيد ولهذا نجد ان نظرية النظم تركز على التفاعل الحركي وعلى الاتصال المتبادل بين الأجزاء والمكونات الخاصة بالنظام واخضاع الوحدات والإدارات لمنفصلة بالمشروع لشبكات اتصال قوية وهو أمر يتحقق بتصور تنظيم المنشأة على أساس تدفق معلومات بدلا من أساس السلطة والمسؤولية.

الإدارة بالأهداف والنتائج:

لعله يمكن القول ان أول من نادى بالإدارة بالأهداف والنتائج هو (**بيتر دروكر P. F. Drucker**) في كتابه «الإدارة في التطبيق عام 1954م» وأطلق عليها وقتها الإدارة بالأهداف والرقابة الذاتية.

وفي كتاب جديد له عام 1974 يصر على أن يسمى الإدارة بالأهداف والنتائج فلسفة إدارة أكثر من أنها نظام إدارة أو طريقة إدارة.

ولقد ساهم العديد من الكتاب في تعريف الإدارة بالأهداف والنتائج وأسلوب تطبيقها.

محاولة تعريف:

يذكر (**موريسى Morrisey**) ان الإدارة بالأهداف هي إدارة تتضمن أهدافاً أو نتائج متوقعه واضحة ومحددة كما تعني بوضع برامج واقعية لتحقيق تلك الأهداف وتقوِّم الاداء في ضوء قياس النتائج.

أما (**جون هَملد John Hamlde**) فيرى أنها نظام ديناميكي يربط بين حاجة المنشأة لتحقيق أهدافها الخاصة (بالربحية والنمو مع حاجة المدير للاسهام ولتطوير نفسه ذاتياً.

ويصف (**اوديورن Odiorne**) الإدارة بالأهداف والنتائج بأنها طريقة يقوم بموجبها كل من الرئيس ومرؤوسيه معاً بتحديد الأهداف العامة للمنظمة وتحديد مجالات المسؤولية الرئيسة في شكل نتائج متوقعة واستخدام تلك المقاييس كموجهات في تشغيل الإدارات وفي تقويم اسهامات أفرادها.

أما (**ريدن Reddin**) فيعرف الإدارة بالأهداف على أنها انشاء مجالات فاعلية ومعايير فاعلية للمناصب الإدارية وتحويلها دورياً إلى أهداف قابلة للقياس محددة زمنياً ومرتبطة

ببعضها افقياً ورأسياً مع التخطيط للمستقبل.

ويتبنى كل من (**رايا Raia**) و(**ملك جريجور Mcgregor**) أيضاً فكرة أن الإدارة بالأهداف فلسفة للإدارة أكثر من كونها اسلوباً للإدارة وهذا المفهوم مبني على أن المديرين في المنظمة سيوجهون أنفسهم ذاتياً ويراقبون أنفسهم ذاتياً في تحقيقهم لأهداف المنظمة التي التزموا بها.

ولقد أردنا بهذا العرض أن نستعرض بعض وجهات النظر حول مفهوم الإدارة بالأهداف والنتائج ولكي نعطي الانطباع أن الامر مازال مطروحاً للبحث وفي رأينا أن مفهوم الإدارة بالأهداف أو فلسفة الإدارة بالأهداف تحتمل أكثر من تفسير، وفي هذا يعتمد على الزاوية التي ينظر منها الباحث إليها.

الإدارة بالأهداف والنتائج ما هي؟:

لعلنا نستطيع الاتفاق في هذا المقام على أن الإدارة بالأهداف والنتائج هي اسلوب للإدارة يقضي بتحديد أهداف محددة على مستوى المنشأة وعلى مستوى الإدارات وعلى مستوى الأفراد وتجنيد الطاقات وتعديل الهياكل التنظيمية وتوفير الوسائل والمستلزمات والجو الملائم لتحقيق تلك الاهداف خلال فترة معينة وكذلك الاتفاق على معايير كمية لقياس مستويات الأداء وذلك على خلاف الانماط السائدة في كثير من الأجهزة والقائمة على أساس رد الفعل سواء أكان ذلك مبنياً على أساس العمل يوماً بيوم أو اسبوعاً بأسبوع أو حتى سنة بسنة والانتظار حتى نهاية المدة لننظر إلى الخلف لنعرف ماذا حدث. فأسلوب الإدارة بالأهداف يعني بالتحديد الدقيق ما يجب أن يحدث والتأكد من أن ذلك قد حدث بالفعل وسواء أكانت الأهداف محددة على مستوى المنشأة ككل أو على مستوى الإدارات فان الإدارة بالأهداف تعني اننا نبدأ بتحديد النتائج المرجوة وليس مجرد الاستجابة لما حدث في الماضي ويتم تحديد تلك الأهداف مشاركة بين أفراد المنشأة على اختلاف مستوياتهم الإدارية بحيث تترابط هذه الأهداف مع بعضها رأسياً وافقياً وبحيث تكون الأساس لأية اجراءات لتحسين الهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والعلاقات ووضع نظم تدفق المعلومات ونظم المكافآت والترقيات وبرامج التدريب والتطوير الذاتي والفردي والجماعي والرقابة الذاتية وتقويم الأداء.

ويمكن رصد السمات الرئيسة للإدارة بالأهداف في التأكيد على تحديد أهداف كل منصب إداري من خلال اشتراك المرؤوسين والرؤساء ولا يكفي هنا وضع أهداف لها صفة الشيوع لا يتضح فيها دور كل منصب إداري إن كل منصب إداري ضروري على الخريطة التنظيمية لابد أن توضع له أهداف فإذا لم تكن لديه أهداف محددة فمعنى ذلك أن هذا المنصب غير مهم أو غير ضروري.

وتعتبر مجالات النتائج الرئيسة لأي منصب إداري هي نقطة الانطلاق لتحديد أهداف المنصب فمجالات النتائج لمدير مصنع مثلا يمكن أن تشمل كمية الانتاج وجودة الانتاج وتكلفة الانتاج ومنتجات مطورة وروحاً معنوياً مرتفعاً للعاملين وبعد تحديد تلك المجالات يصبح من الضروري وضع مقاييس لقياس تلك النتائج بالنسبة لكل مجال.

وهناك المقاييس الكمية المباشرة كالوحدة النقدية والعينية وعدد الوحدات المرفوضة وتكلفة الوحدة وحتى الروح المعنوي يمكن وضع مقاييس له مثل عدد الاستقالات أو نسبة الغياب.

وربما يكون واضحاً أن نظام الإدارة بالأهداف يمكن بذلك أن يطبق في أي منظمة بغض النظر عن ماهية عملها طالما أن هذه المنظمة هدفاً تسعى لتحقيقه. ان الفارق الوحيد بين نوعية المنظمات المختلفة يكمن فقط في نوعية الهدف المحدد فمثلا في (أمانة العدل) قد يكون الهدف هو تخفيض معدلات الجرائم بنسبة كذا وفي المعهد العلمي قد يكون الهدف توفير مستويات (تعليمية) معينة بتكاليف محددة.

وفي كل الأحوال لا يجب أن تصاغ الأهداف في عبارات تعبر عن أمنيات صعبة التحقيق أو أن تكون الأهداف مجرد عبارات غامضة كتحقيق أقصى مستوى أو إدارة المنشأة بأعلى كفاية أو تقديم خدمة تعليمية راقية: وطبيعي أن اهم مشكلة ليست في وضع مقاييس دقيقة ولكن المشكلة دائماً تكمن في اختيار المقاييس الملائمة فكيف يمكن الحكم مثلا على فاعلية مدير المستشفى، أبعدد الأسرة المشغولة؟ أم بعدد الأيام التي قضاها المريض في المستشفى؟ أم بعدد المرضى الذين دخلوا المستشفى؟ أم بعدد المرضى الذين لم يدخلوا المستشفى؟

و إذا كان وضع أهداف قابلة للقياس لكل منصب إداري هو جوهر عملية الإدارة بالأهداف فان اشتراك المرؤوسين والرؤساء في وضع تلك الأهداف والحرص على ترابطها وتكاملها هو شرط جوهري لنجاحها ولهذا نجد أن بعض نظم الإدارة بالأهداف تصر على إعداد مصفوفة النتائج حيث تظهر ادوار كل منصب لتحقيق الهدف الكلي ومن الضروري هنا العمل على ربط أهداف المناصب بالموازنة التخطيطية فبينما نجد أن الموازنة عبارة عن موازنات فرعية لادارات المبيعات والانتاج والمشتريات والافراد مثلاً الا أنها لا توضح الادوار المختلفة لكل منصب إداري.

ولا شك أن تركيز الإدارة بالأهداف والنتائج على أهداف المناصب الإدارية يوفر منطلقاً ومنطقاً لاية تحسينات تجري على الهيكل التنظيمي والسلطات والعلاقات ولا يجب أن تتم هذه التعديلات من فراغ بناء على متطلبات غير واضحة وانما يجب أن تستمد منطقها من الأهداف فمثلاً إذا طالب أحدهم بتفويض سلطة مالية فإنه من المهم دراسة علاقة ذلك باهداف منصبه و إذا طلب مدير ما بيانات أو معلومات معينة فانه يجب ان تتم دراسة علاقة تلك البيانات

بالأهداف المطلوب تحقيقها.

وحين تكتمل ابعاد خطة تحسين الاداء بالاتفاق على الأهداف ومؤشرات الاداء ويتم وضع برامج العمل وتحديد توقيتاتها الزمنية تأتي مرحلة تقويم ومتابعة خطط العمل المتفق عليها ويتم تقويم ومتابعة الاداء بناء على مؤشرات الاداء الفعلية التي تم الاتفاق عليها دون تدخل مباشر في توصيف عمل المرؤوس ويقارن هذا المقياس بمستوى الاداء المستهدف للتصرف على المستوى الذي أمكن تحقيقه.

الإدارة بالأهداف والنتائج والإدارة الشعبية :

على الرغم من أن مبدأ الإدارة بالأهداف والنتائج قد ظهر في كنف المجتمعات الصناعية الرأسمالية بهدف تحقيق معدلات كفاية أعلى وتحقيق أكبر قدر من الأرباح وتحقيق مركز تنافس أفضل فاننا نعتقد أنه مبدأ يناسب فلسفة الإدارة الشعبية القائم على اشتراك جميع العاملين في المنشأة في انتاجها وفي إدارتها بفعل اللجان الشعبية التي يتم اختيارها المباشر من قبل المؤتمر الانتاجي الذي يضم جميع المنتجين بالمنشأة.

ان تغييراً جذرياً كهذا هو في حاجة إلى ثورة إدارية تساهم في تحقيقه ولابد من اعادة النظر في نمط الإدارة السائد في المنشآت وان نكتشف تلك المقاييس الكمية الموضوعية التي يتم على أساسها عزل لجنة شعبية واختيار لجنة شعبية أخرى وحين يتم اختيار لجنة شعبية جديدة فمن الضروري أن تلتزم بتحقيق أهداف محددة يتم صياغتها مشاركة بين جميع العاملين. أهداف يتحدد دور كل فرد في المنشأة من خلالها ويشعر تجاه دوره بالالتزام.

وبدون الأهداف المحددة الواضحة فان اللجنة الشعبية سوف تفتقد الاحساس بالانجاز وسوف يجد أعضاؤها أنفسهم دائماً في موضع الدفاع مادام لم يتم الاتفاق على حد أدنى من الانجاز وسوف يكونون دوماً هدفاً للانتقاد من الآخرين الذين يتصورون انه كان من الممكن تحقيق انجاز افضل ولا شك ان ذلك امر غير عادل ومثبط للهمم وسوف ينعكس اثره بالتأكيد على معنوية الافراد.

ولعل الدارسي للهياكل التنظيمية السائدة في المنشآت قبل وبعد اشتراك العاملين في الملكية والإدارة يجد أنها ذات الانماط التي تستمد جذورها من النظريات التقليدية أي الإدارة بالنشاط ورد الفعل وفي ظل هذه الإدارة يوجد تخطيط ولكن غير فعال وهناك بالطبع تنظيم يظهر مادياً في شكل دليل تنظيمي يحوي خرائط تنظيمية واختصاصات عن الأنشطة المفروض أن يقوم بها شاغل المنصب وليس النتائج المتوقعه منه وتسود الفاظ مثل تنفيذ، حصر، اعداد، مباشرة، اقتراح، اتخاذ اجراءات، وذلك عند وصف الاختصاصات التقليدية للقائمين على

الإدارة ويتحول الأمر إلى مجرد مباراة في فن الكلام.

ان قراءة لتوصيف أي وظيفة في منشآتنا تكشف لنا عن أنَّ المسألة ليست أكثر من عبارات انشائية يتم تركيبها بناء على الأهمية النسبية للوظيفة ونقرأ عبارات رنانة مثل رسم السياسة، والتنسيق، والاشراف، ومراجعة الأعمال، وتحسين مستوى الكفاية، ومراقبة السجلات، والاشتراك في وضع الميزانيات، وتحديد المعايير والمقاييس. إن ذلك مثال حي للادارة بالنشاط ورد الفعل.. إنها إزادة التركيز فيها على النشاط يتم الحكم فيها على الناس بدرجة انشغالهم إدارة الأساس فيها انها رد فعل للأصوات المرتفعة ولا شك ان اختيار مجالات النتائج المناسبة والاتفاق على مقاييس موضوعية للاداء سوف يخلق الالتزام .. وبدلا من أن نجد من يقول أنا مسؤول عن كذا موظف وأقوم بالاشراف عليهم اقضي عشر ساعات في المكتب وآخذ عملاً إلى المنزل، وهذه كلها مدخلات أي أنشطة نجده يقول أنا مسؤول عن زيادة الانتاج بنسبة كذا وبتخفيض التكلفة بنسبة كذا أو رفع مستوى الجودة وتقليل الضياع بنسبة كذا لتحقيق الاعتماد على الواردات أو الاعتماد على العمالة الأجنبية بنسبة كذا.

ان وضع أهداف قابلة للقياس لكل منصب إداري هو جوهر عملية الإدارة بالأهداف والنتائج وفي غياب الأهداف والاصرار على توصيف المناصب الإدارية على أساس الأنشطة وليس على أساس مراكز مسؤولة عن تحقيق نتائج تكون النتيجة الحتمية سيادة قيم سلبية في التنظيم تؤدي إلى كثير من المظاهر المرضية مثل:

- انخفاض الروح المعنوي عند الأفراد وهو ما يظهر من كثرة الاستقالات وطلبات النقل وظهور مشكلة الغياب وتفشي ظاهرة التأخير والخروج قبل المواعيد
- تفشي ظاهرة أللامبالاة والسلبية والتواكل وعدم الاحساس بالمسؤولية
- بطء الانجاز والتأخر في اتخاذ القرارات
- زيادة في خسائر بعض الوحدات
- انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية
- عدم الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والانتاجية المتاحة
- خلل في الهياكل التنظيمية ناتج من خلق مسؤوليات إدارية كثيرة دون مبرر موضوعي
- انفاق في التدريب غير مرتبط بالاحتياجات الحقيقية
- ارتفاع في أعداد العاملين دون مبرر وبالتالي ارتفاع نسب الأجور ـ والمكافآت والأجور الاضافية لأرقام الأعمال
- ضعف فاعلية نظم الرقابة وعدم قدرة أجهزة الرقابة على تحقيق الهدف منها
- الخوف من الابتكار واتخاذ القرارات الفعالة خوفاً من المساءلة

- تعدد وتنوع السرقات والاختلاسات
- كثرة اللجان والاجتماعات.

ان حل هذه المشاكل لن يتأتى بقرار بالغاء التسيب ولا يمكن تحويل أللامبالاة إلى التزام بقرار. وحتى وسائل الحوافز العادية إذا انفصلت عن أهداف مطلوب تحقيقها فهي إجراءات غير فعالة فضلا عن أنها عبء على الميزانية.

إننا نعتقد أن الحل الفعال لهذه المشكلات يكمن في ضرورة الوصول إلى حل متكامل يحقق ما يلي:

- احلال ديمقراطية الادارة بشكل حقيقي
- تشجيع الابداع والغاء الخوف
- ربط الانفاق بالنتائج المتوقعة من هذا الانفاق
- اثارة الدوافع لدى الافراد لخلق الانتماء والالتزام.

ان منهج الإدارة الذي يحقق ذلك هو منهج إدارة الأجهزة والهيئات والمنشآت بالأهداف والنتائج.

وفي ظل ذلك يتم محاسبة هذه المنظمات على أساس تحقيق النتائج المستهدفة التي تمت الموافقة عليها والالتزام بها حينئذ يكون دور اللجان الشعبية الحقيقي هو تحقيق نتائج معينة تحدد لهم بالاتفاق معهم وبإعطائهم صلاحيات التصرف بحيث يكونون مسؤولين عن تحقيق هذه النتائج وفي ضوء تحقيقها تتحدد المواقف ايجاباً وسلباً.

الإدارة بالأهداف والنتائج ودوافع المنتجين:

ان العلاقة بين مفهوم الإدارة بالأهداف والنتائج وبين الدوافع الانسانية يجب أ ن تكون واضحة ولعل فلسفة هذا المنهج تكمن في أنها أسلوب يحرر الدوافع الكامنة في الافراد لتوجيه أقصى الجهود لتحقيق أهداف المنشأة ولا شك ان ايقاظ هذه الدوافع سوف يتم إذا تمكنا من تنظيم ظروف العمل بالأسلوب الذي يمكن الافراد من اشباع حاجاتهم وهم يحققون أهداف المنشأة، ان الافراد يتبنون اسلوباً في الاداء يمكنهم من اشباع حاجاتهم وبالإضافة إلى الحاجات الاقتصادية المتفق عليها والتي يمكن اشباعها بالجزاء المادي، فان الافراد لديهم أيضاً دوافع اجتماعية وسيكلوجية وشخصية وحيث يمكن ارضاء هذه الجوانب مجتمعة فان الفرد يصبح مرتبطاً بعمله عقلياً وعاطفياً و إذا كان هناك أكثر من اسلوب لتوفير ذلك الجو الذي يمكن الفرد من اشباع بعض هذه الدوافع بطريقة أو بأخرى فإن الاهداف المحددة بوضوح تعتبر واحدة من أهم شروط خلق الجو المناسب لتحقيقها جميعاً.

أما إذا اقتصر على وصف الأنشطة التي يتوجب عليه القيام بها فإن من شأنه أن يحوله إلى مجرد آلة وسوف يفقد العمل هدفه ويفقد الجهد الانساني كل معنى.

إن تحديد الوظائف من خلال النتائج المرجوة فضلا عن الأنشطة المطلوبة يضيف الحيوية للمنظمة.

وحين يوجه المنتج جهده تجاه هدف ما فإن احساساً بالرضا وشعوراً بالتقدم يغمره وبدون الأهداف الواضحة المعالم فان مثل تلك المشاعر لا يمكن اكتسابها ولعل اثارة الحوافز بشكل مستمر تحتاج دوماً إلى شعور بالتحدي وعلى هذا فان تحديد الاهداف يخلق جوًّاً تلقائياً بمواجهة التحديات فضلا عن الشعور با رضا عن النتائج التي تحققت والمصاعب التي تم التغلب عليها.

وحين نتمكن من وضع اهداف محددة سهلة القياس على مستوى الإدارات والاقسام والافراد فان احساساً بروح الفرّيق سوف يسود ويحل محل الجهود الفردية العفوية .. وسوف ينظر كل فرد إلى نفسه على اعتبار أنه جزء من كل يرتبط به تحقيق الأهداف .. ان ذلك من شأنه تعاظم الاحساس بالالتزام والإنتماء.

وفضلا عن التأثير الايجابي للإدارة بالاهداف على دوافع الافراد فان هناك فوائد جمة تتحقق من تحديد الاهداف وذلك على مستوى الاداء في الإدارات المختلفة للمنشأة وحين يتمكن اعضاء اللجان الشعبية في المنشآت من تحديد هدف كل إدارة فانهم يضعون اقدامهم بذلك على جادة الصواب وكما يتوجب على ملاح الطائرة أن يضع خطة للطيران تضمن له الوصول إلى هدفه سالماً وفي موعده فان على اللجنة الشعبية أيضاً ان تحدد أهداف المنشأة التي تديرها بدقة وذلك على ضوء الأهداف العامة التي تضعها المؤتمرات الشعبية.

فمن شأن تحديد الأهداف أن يركز الانتباه على النتائج وتُوَجَّه جهود الجماعة لتحقيق تلك الاهداف فتتقلص بذلك فرص الجهد العشوائي والقرارات الارتجالية.

المـراجـع :

أ ـ المراجع العربية :

1 ـ سيد الهواري «الإدارة بالاهداف والنتائج».

2 ـ مكتبة عين شمس القاهرة 1976.

3 ـ حمدي عفيفي «الإدارة بالأهداف والنتائج كنظام متكامل لتنمية المنظمات» ابحاث المعهد القومي للتنمية الإدارية 1978.

3 ـ عصمت المايرجى «بعض الملامح الرئيسية في الإدارة بالأهداف» ابحاث المعهد القومي للإدارة العليا.

4 ـ أحمد رشيد «إدارة الافراد في الحكومة والقطاع العام» دار المعارف القاهرة 1975.

5 ـ زكي محمود هاشم «الإدارة العلمية» وكالة المطبوعات الكويت.

6 ـ حنفي محمود سليمان «الإدارة منهج شامل» دار الجامعات المصرية 1980م.

7 ـ اسماعيل صبري عبد الله «تنظيم القطاع العام» دار المعارف مصر 1969.

8 ـ ابراهيم سعد الدين «السياسات الإدارية للمشروعات» دار المعارف مصر 1971م.

9 ـ مصطفى جودة «بحوث العمليات فرص استخدامها ومعوقات الاستفادة منها بحث مقدم إلى الندوة الوطنية حول التكنولوجية معهد الانماء العربي ـ طرابلس 1981م.

ب ـ المراجع الاجنبية :

(1) Peter Druvuer "The Prechice of"

(2) Management "Hargers Rou 1954 Managing For results" Harger S Rou 1964.

(3) "The effective Executive", Harper S Rou 1966.

(4) "Management Tasks, Responsabilities, Practices" London, heinemann, 1974.

(5) John Humble, Houto manage by objectives. Neuyourk/American Mongt Assoc - 1973.

(6) George Mosrisey, Mangement by objective and Results addison - wesley 1970.

(7) G. Odiorne, Management by Objectives Pittman, London.

(8) William, Reddin, Effective Management by objective, Mcgrawhill - 1971.

(9) A. Raia "Managins by Objectives" Scott Foresman and Company, 1979.

(10) D.S. Pugh et al. "Writers on organizations" Penguin, 1975.

(11) Bart Scanlan "Principles of Management and Orgt, Behavior "John Wiley 1973"



البيان الختامي لندوة جامعة الفاتح حول «الكتاب الأخضر»

من 1-3 نوفمبر 1982م

بسم الله الرحمن الرحيم
البيان الختامي لندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر

انعقدت ندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر بطرابلس خلال الفترة من 15 إلى 17 من محرم الحرام 1392و. ر الموافق 3 من نوفمبر 1982م بالمدرج الأخضر بجامعة الفاتح.

ولقد شارك في الندوة عدد كبير من طلاب الجامعات والمعاهد بالجماهيرية، والمفكرين والدارسين وأساتذة الجامعات من بلاد مختلفة ببحوثهم ومناقشاتهم التي ألقت الضوء على أطروحات ومقولات الكتاب الأخضر وأبعادها الانسانية والحضارية.

ولقد تناولت هذه الندوة بالدراسة والتحليل جميع الجوانب الفكرية المتعلقة بالنظرية العالمية الثالثة وكذلك الحلول العملية والجذرية التي تقدمها هذه النظرية الانسانية لمختلف المشاكل المعاصرة التي تعاني منها البشرية سواء كانت هذه المشاكل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد أبرز هذا الحوار العلمي الموضوعي حول مقولات الكتاب الأخضر أهمية استمرار مثل هذه الندوات لتعميق مفاهيم النظرية العالمية الثالثة ونشرها في جميع أنحاء العالم حيث تأكد للجميع انسانية وعالمية هذا الفكر الذي يجذب اهتمام المفكرين والباحثين من مختلف أنحاء العالم وخاصة الشعوب التي تتطلع إلى الحصول على كامل حريتها وتحقيق عدالة اجتماعية تقوم على أساس قيام نظام ديمقراطي حقيقي يشارك فيه جميع أفراد المجتمع الواحد.

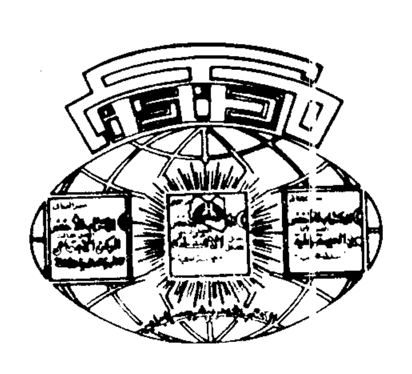
ويوصي المشاركون في هذه الندوة بطبع الأبحاث والدراسات القيمة التي تقدم بها المشاركون اسهاما منهم في القاء مزيد من الضوء على ما ورد في الكتاب الأخضر من أطروحات انسانية خالدة، كما يوصي المشاركون باقامة المزيد من الندوات المحلية والعالمية لتعميق فهم هذا الفكر الرائد.

وإلى الأمام والكفاح مستمر

طرابلس في 17 من محرم الحرام 1392 من وفاة الرسول.

الموافق 1982/11/3 ميلادية





منشورات
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
ص.ب: 4491 ـ هـ 40705 - 45565
تلكس GREEN BOOK 20032
طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الترقيم الدولى
I.S.B.N 977-5187-25-7

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩١/١٩٨٤

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

لم تكن هذه
الندوة «ندوة جامعة الفاتح حول
الكتاب الأخضر» أول ندوة يعقدها ويشرف
عليها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
ولكن الذي يميز هذه الندوة أنها قامت نتيجة مبادرة من قبل
بعض أعضاء هيئة التدريس الاجانب بجامعة الفاتح ونتيجة إلحاحهم
بتبني حركة للتبشير بفكر «الكتاب الأخضر». انطلاقا من عالمية الفكر.
وكانت حجتهم في ذلك أنهم أصحاب حق في هذا الفكر. وإن العمل على
نشره من واجبهم. وقد آمنو به. وتيقنوا من جدواه. وعاصروا ولادته. وتفاعلوا
معه. وشاهدوا نموه عن كثب. وتفحصوا أبعاده وتأكدوا من نجاحه. وكان
اصرارهم وحماسهم دافعاً للمركز على عقد هذه الندوة. ومن ذلك تأكد للعاملين
فيه بالدليل القاطع ان جهودهم لن تذهب سدى. وان هنالك آذان تسمع.
وعقول تعي. وقوة تفعل فعلها من أجل تغيير صورة العالم بفكر
النظرية العالمية الثالثة. ولقد كانت ابحاثهم ودراساتهم
التي شاركوا بها في هذه الندوة «خطوة
على الطريق».

2 دينار أو ما يعادلها

مطابع الأهرام بكورنيش النيل